السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (٢٠٠١-٢٠١٨)

رئيس المركز الديمقراطي العربي

د. عمار شرعان

الكتاب: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (٢٠٠١-٢٠١٨)

رقم التسجيل: VR. 33689. B

الناشر:
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
برلين- ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ

شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي
برلين- ألمانيا

.٢٠١٨

All rights reserved No part of this book may be reproduced. Stored in retrieval System or transmitted in any dorm or by any means without prior Permission in writing of the publisher .

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

Germany:
Berlin 10315 Gensinger Str. : 112
Tel: 0049-Code Germany
030-57348845
030- 89899419
030-89005468
Mobiltelefon: 0049174278717
E-mail: book@democraticac. de .

رئيس اللجنة العلمية

د. إسلام عيادي – باحثة وأكاديمية في العلاقات الدولية

أعضاء اللجنة العلمية

- د. عماد لبيد (أستاذ مساعد جامعة جيجل، الجزائر).
- د. جمال الفاضي (أستاذ مساعد وخبير في السياسة الخارجية الأمريكية ومحلل سياسي، فلسطين).
- د. آمال الحواسني (أستاذ مساعد ودكتوراه في القانون الدولي وباحثة في العلاقات الدولية، مراكش المغرب).
- د. يوسف أزروال (أستاذ مساعد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، الجزائر).
- د. يحيى قاعود (باحث ومحاضر في العلوم السياسية والفكر السياسي، مركز التخطيط الفلسطيني م.ت.ف، ومركز مسارات، فلسطين).
- د. أحمد عبد الأمير الأنباري (أستاذ مساعد في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق).
- د. عبد الحكيم بن بختي (أستاذ محاضر في العلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر).
- د. منير أبو رحمة (أستاذ مشارك في العلاقات الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، فلسطين).
- د. محمد قروش (أستاذ محاضر في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر).
- د. عتيقة بن يحي (أستاذ محاضر في العلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، الجزائر).
- د. محمد الأمير (أستاذ مساعد في الأدب تاريخ حديث ومعاصر، جمهورية مصر العربية).

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى روح والدي الذي لم يبخل على يوماً بشيء

إلى روح والدتي التي زودتني بالحنان والمحبة

وأقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطّلاع والمعرفة

وإلى إخوتي جميعاً

وإلى وطني المفدى

فلسطين

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

إشكالية الكتاب:

تتبع إشكالية الكتاب من تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من العام ٢٠٠١-٢٠١٨. ويتمثل السؤال الرئيسي الذي يطرحه الكتاب: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١-٢٠١٨؟

أهمية الكتاب:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد ومتابعة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وتعود أهمية هذه الدراسة على تركيزها على الفترة الحالية للإدارة الأمريكية بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن القدس لتقديم رؤية متكاملة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

أهداف الكتاب:

- دعوة جادة لكل الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
- تبادل الآراء والخبرات بين الباحثين.
- محدودية المواد البحثية التي تتحدث عن السياسة الخارجية الأمريكية للفترة الحالية بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن القدس.
- إضافة علمية للدراسات في مجال العلاقات الدولية.

فهرس المحتويات

مقدمة ١

د. إسلام عيادي .....

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية ٢

السياسة الخارجية الأمريكية: الإطار النظري- الدستوري- المؤسساتي ٣

أ. م. د نصر محمد علي .....

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس جورج دبليو بوش ٥٠

تأملات في النزاع العربي الإسرائيلي وفق منظور نعوم تشومسكي ٥١

د. فريدة كافي .....

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس براك أوباما ٦٥

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس باراك أوباما ٦٦

أ. محمد بن زكورة .....

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس دونالد ترامب ١١١

المبحث الأول: مستقبل أطروحة حل الدولتين في ظل الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ١١٢

د. عماد لبيد .....

المبحث الثاني: صفقة القرن" محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى ١٤٤

د. يحيى سعيد قاعود .....

الفصل الخامس: سيناريوهات مستقبل القضية الفلسطينية في ظل السياسة الخارجية الأمريكية ١٦٧

موقف الولايات المتحدة في عهد إدارة ترامب من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية ١٦٨

د. جمال خالد الفاضي .....

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

مقدمة

عند رصد الملامح الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية التي انتهجها الرؤساء الأمريكيون، الجمهوريون والديمقراطيون، الذين حكموا الولايات المتحدة طوال الخمسين سنة الماضية، تجاه قضية فلسطين، يصعب العثور بينهم على تباينات ذات معنى في الملف الفلسطيني، وشكل الانحياز لإسرائيل هو السمة المشتركة فيما بينهم، وظلت إسرائيل حجر الزاوية في سياسة أمريكا الخارجية تجاه الشرق الأوسط؛ ولذلك تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع القضية الفلسطينية من زاوية المصلحة الإسرائيلية، ومن منطلق إدارة المشكلة وليس حلها.

فكان معظم ما تطرحه هذه الإدارات لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، كما أنه كان متشابهاً في المضمون، مختلفاً في الشكل. وقد استمرت هذه السياسة منذ إعلان قيام "دولة إسرائيل" وحتى الآن. فهل ستعرف فترة ترامب الجمهوري تغيراً تكتيكياً أو استراتيجياً في الاتجاه السائد في السياسة الخارجية الأمريكية خلال نصف القرن الماضي؟

بعد أن تسلم الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب زمام الأمور في البيت الأبيض، مع ترسانة كبيرة من مخلفات الحروب والاحتلالات والتدخلات الخارجية العسكرية وغير العسكرية في العالم، والتي خلفها له رؤساء سبقوه إلى هذا المنصب، ومن تلك الاحتلالات والتدخلات الخارجية وإشعال الفتن وتأجيج المشاكل والمؤامرات، تأتي القضية الفلسطينية في مقدمة قضايا الشرق الأوسط.

وتفتح الطبيعة الشخصية الجدلية والبراجماتية لترامب آفاقاً مختلفة للسيناريوهات المستقبلية، غير أن الوعود التي يطلقها المرشحون في الانتخابات لا تجد طريقها للتنفيذ دائماً، لأن الولايات المتحدة تتمتع ببنى مؤسسية قوية ومستقرة ومؤثرة في صناعة القرار، ومع ذلك فإن ثمة هامشاً مؤثراً لحركة الرئيس وسياساته، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أن الحزب الجمهوري يتمتع بالغالبية في مجلس النواب والشيوخ، وهو الحزب الذي جاء ترامب على بطاقته.

وبالرغم مما نشاهده في القنوات التلفزيونية والتصريحات لبعض المسؤولين الإسرائيليين من أنهم يسعون إلى تحقيق عملية السلام، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية، لكن هذا ما لا نشاهده على أرض الواقع، فالمبادرة التي قامت بها فرنسا لإحلال السلام بين الطرفين باءت بالفشل.

والدليل على ذلك ما قام به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الشهور الماضية حين نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وما تبعها من خطوة، وهو دمج القنصلية الأمريكية في السفارة الأمريكية، هذا الأمر وضح جلياً أن أمريكا لا تسعى إلى السلام، بل تريد أن تجعل من فلسطين دولة للمحتل الصهيوني الغاصب للأراضي الفلسطينية.

وناهيك عن صفقة القرن، وهو مقترح وضعه الرئيس ترامب لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتهدف الصفقة – بشكل رئيس– إلى توطين الفلسطينيين في وطن بديل، خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حق اللجوء للاجئين الفلسطينيين في خارج فلسطين، وذلك بالضغط على مصر والأردن للاشتراك في حل إقليمي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، يقوم على استمرار سيطرة إسرائيل على مساحات هزيلة من شبه جزيرة سيناء لإنشاء دولة فلسطينية مستقرة وقادرة على النمو والمنافسة كما يزعمون.

د. إسلام عيادي

باحثة وأكاديمية في العلاقات الدولية

أستاذ مساعد – الجامعة العربية الأمريكية

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية: الإطار النظري- الدستوري- المؤسساتي

أ. م. د نصر محمد علي

مقدمة:

تحمل دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في ثناياها استثنائية، كما هو الحال معظم جوانب الحياة السياسية فيها، إذ تتصف البيئة المحلية لصناعتها بتعقيد شديد ليس بسبب تعدد المؤسسات والقوى المساهمة في صنعها فحسب، بل وبسبب طبيعة الدور الذي تؤديه في الساحة الدولية. من جانب آخر أخذت تتجاذب السياسة الخارجية الأمريكية مرجعيات فكرية وأيديولوجية مختلفة وجهت السلوك السياسي الخارجي، هذه المرجعيات ولدت من رحم مدارس فكرية رسمت خارطة الطريق للتعامل مع الشؤون الخارجية، واستثمرت في سبيل ذلك القوة العسكرية الهائلة والماكنة العسكرية الضخمة التي حازتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي وفرت لصناع القرار فيها خيارات كثيرة وهذه ميزة تكاد لا تتوفر لأي فاعل دولي آخر. وهنا يكمن أحد أهم العوامل المفسرة لتبني الولايات المتحدة دوراً غير مسبوق بعد الحرب العالمية الثانية الذي أخذت وتائره بالتصاعد مقدمة لفرص تبلور ملامح استراتيجيتها الكونية إبان الحرب الباردة وصولاً إلى أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ لتجد نفسها أمام خيارين أما قيادة العالم أو السيطرة عليه.

أهمية الدراسة:

تنطوي دراسة البيئة المحلية لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية وديناميكياتها، بأبعادها الفكرية والدستورية، والمؤسساتية، أهمية كبير لأنها تفصح عن الدوافع، والمصالح، والغايات الكامنة ورائها ولاسيما وان الساحة الداخلية تشهد استقطاباً متزايداً وصراعاً على أولويات السياسة الخارجية وهو على خلاف النمط السائد في الديمقراطيات الأوربية التي تجعلها بمنأى عن التنافس السياسي الداخلي. الأمر الذي يؤكد أهمية هذه العوامل في تفسير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. ولبيان هذه الأهمية سنعمد إلى توضيح الأسس الفكرية والفلسفية للسياسة الخارجية الأمريكية وكذلك تسليط الضوء على مؤسسات صنعها وأوزانها الدستورية والعملية.

الإشكالية:

تشهد البيئة المحلية لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية استقطاباً متزايداً وصراعاً بين القوى المساهمة في صنعها، على صعيد المرجعيات الفكرية، وعلى صعيد المؤسسات الدستورية، الرئيس والكونكرس والمؤسسات الرسمية من جهة والقوى والمؤسسات غير الرسمية من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذه الإشكالية فان الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

ماهي المرجعيات الفكرية والفلسفية للسياسة الخارجية الأمريكية؟ وكيف تحولت الولايات المتحدة من العزلة إلى العالمية؟ ماهي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وماهي أدواتها؟ من يصنع السياسة الخارجية الأمريكية؟ ماهي الأطر الدستورية للسياسة الخارجية الأمريكية؟ كيف أرست تفاعلات البيئة المحلية والخارجية قواعداً وأطر جديدة في معادلة صنع السياسة الخارجية الأمريكية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن متغيرات البيئة المحلية تؤدي دوراً حاسماً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

المنهجية:

استندت الدراسة على منهج التحليل الوصفي كمنهج رئيس مع الاستعانة بمناهج أخرى كمنهج التحليل النظمي والمنهج التأريخي.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية: الإطار النظري

المطلب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية: التعريف – المصالح – الأدوات

أولاً: التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية:

إذا كان من الصعوبة بمكان تعريف السياسة الخارجية، فان تعريف السياسة الخارجية الأمريكية ينطوي على صعوبة أكبر لما تتمتع به من خصوصية بل استثنائية نظراً لطبيعة الدور التي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية، والمكانة الفريدة التي تحتلها في الساحة الدولية وقدر تعلق الأمر بالدراسة سنقتصر على بعض التعريفات التي تكرس تلك الاستثنائية وتترجم طبيعة الدور الذي تضطلع به، وتفصح عن الخصوصية التي تتمتع بها.

ومن نقطة البدء هذه فقد عرفت السياسة الخارجية الأمريكية على أنها الأهداف والأفعال التي تقوم بها الولايات المتحدة في النظام الدولي. لذا فالسياسة الخارجية هي ما تريد أن تحققه والتدابير التي تتخذها في هذا الصدد حيال الفاعلين الدوليين الآخرين (على سبيل المثال الصين، منظمة التجارة العالمية، أو القاعدة)، أو حيال أي قضية أخرى (التجارة الخارجية أو تغير المناخ العالمي)[1]. أي أنّ السياسة الخارجية تمثل مختلف الغاليات والمصالح والدوافع التي تحفز الولايات المتحدة للانخراط في الشؤون العالمية، والسبل والوسائل التي تختارها لتحقيق تلك الغايات. ومن هنا فالسياسة الخارجية تعتمد على تحقيق المصالح، سواء أكانت تلك المصالح تصدير المنتجات، أو النفط، أو التعامل مع قضايا تتصل بالإرهاب والتلوث العالمي، وتجارة المخدرات[2].

أما من حيث الأطراف المستهدفة والوسائل المتبعة حيالها، فقد عرفت على أنها الإجراءات الحكومية التي تشمل، الدول والجماعات، والأفراد، والشركات التي تقع خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية. وهي

1- Introduction: The Foreign Policy–Making Process in the Post-9/11 Era, https: //catalogue. pearsoned. co. uk/assets/hip/gb/. . . /0205644392. pdf, p. 3.
2- Carl D. Cavalli and others, The Basics of American Government, U. S. A University Press of North Georgia, 2013, p. 328.

تشمل العمليات العسكرية، والتفاعلات الاقتصادية، وسياسات حقوق الإنسان، والاتفاقات البيئية والمساعدات الخارجية، والمساعدات الديمقراطية، والتدخلات في الحروب الأهلية وغيرها من الصراعات الدولية، والجهود الدولية للحد من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية[٣].

وتأسيساً على ما سبق فان السياسة الخارجية الأمريكية تتضمن أهداف أو مصالح تروم إلى تحقيقها عبر وسائل عدة اقتصادية، وعسكرية تحركها أطر أيديولوجية فلسفية، وفكرية تحدد بوصلتها سعيا لتحقيق تلك الأهداف ومن هنا سنتناول مصالح السياسة الخارجية الأمريكية، والوسائل الكفيلة لتحقيقها، ومن ثم الأطر الفكرية تباعاً.

ثانياً: السياسة الخارجية الأمريكية: المصالح الرئيسة:

يمكن إيجاز هذه المصالح تحت ثلاثة عناوين رئيسة، وهي على النحو الآتي:

١. المصالح الأمنية:

تتخذ التهديدات والمخاطر الأمنية على الصعيد الدولي أشكال عدة؛ فقد تكون على شكل تهديدات عسكرية من الدول الأخرى، أو من جماعات إرهابية، أو تهديدات اقتصادية ناجمة عن المقاطعة، والتعريفات العالية على التجارة[٤]، ومن هنا فإنّ هذه تلبية هذه المصالح يتطلب مواجهة التهديدات الأمنية الماثلة أو المحتملة، وكذلك أولوية حماية الولايات المتحدة وأرواح مواطنيها سواء أكانوا في الداخل أم الخارج. كما ينضوي حماية الحلفاء والبلدان الصديقة والداعمة تحت إطار هذه المصالح[٥]، طالما تنتشر قواعد الجيش الأمريكي ومنشآته في أكثر من ١٢٠ دولة، الأمر الذي يعني أنّ التهديدات التي تواجهها تلك البلدان أو عدم الاستقرار فيها يمكن أن يكون له آثار أمنية مباشرة على الولايات المتحدة[٦]. من جانب آخر تفصح هذه المصالح عن ضرورة الحفاظ على توازن القوى في العالم، أي لا تحوز دولة أو إقليم قوة عسكرية أكثر من الولايات المتحدة. وقد يكون إدراك الوصول إلى توازن تام غير ممكن، إلاّ أنّه من الممكن إدراك الاستقرار

3- William T. Bianco and David T. Canon, American Politics Today, U. S. A, W. W. Norton & Company, Inc, 2013, p. 469.
4- Glen Krutz, op. cit. , p. 629.
5- Glen Krutz, American Government, U. S. A, Rice University, 2017,p. 629.
6- Foreign Policy: Key Principles and Practices
https: //www. closeup. org/lib/CurrentIssuesChapters/Foundational%20Unit%20-%20U. S. %20 Foreign%20Policy. pdf 2015, p. 160. Accessed in 1/10/2018,

العام أو القدرة على التنبؤ بكيفية عمل الحكومات والمؤسسات، وغياب العنف داخل الدول وفيما بينها[٧]. ونظراً لارتباط تأريخ القارة الأمريكية بتأريخ القارة الأوربية سعت الولايات المتحدة للحؤول دون نشوء هذا الخطر في أوربا، وعملت على تفادي سيطرة أي قوة عليها ومن ثم أضحت سياسة حفظ توازن القوى في أوربا مصلحة أمنية جوهرية في السياسة الخارجية[٨]، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل نظر قادتها إلى الاستقرار العالمي من خلال عدسة أوربا، بمعنى إذ كانت القارة الأوربية مستقرة فالعالم مستقر أيضاً. وقد تحقق الاستقرار خلال الحرب الباردة من خلال توازن الرعب النووي بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي(سابقاً). لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وانحسار المخاوف بشأن الحرب النووية، ظهرت تحديات من نوع جديد، على الرغم من الاستقرار الذي يسود معظم دول الاتحاد الأوربي، كالتصويت في المملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوربي، والجدل المستمر بشأن كيفية حل أزمة الديون في اليونان، والأزمة الناجمة عن تدفق آلاف المهاجرين من الشرق الأوسط. كما أدخلت الأنشطة الإرهابية الممنهجة في الولايات المتحدة و أوربا نوعاً جديداً من معادلة توازن القوى- مثل تنظيم القاعدة وداعش المؤلفة من خلايا إرهابية تنتشر أنشطتها في العديد من البلدان وعبر جميع القارات[٩].

٢. المصالح الاقتصادية:

وتتضمن هذه المصالح تحقيق هدف رئيس للسياسة الخارجية الأمريكية، يكمن في ضمان وصول الولايات المتحدة إلى الموارد والأسواق الرئيسة في جميع أنحاء العالم. وتشمل الموارد الطبيعية مثل النفط، والموارد الطبيعية، وكذلك ضخ استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية لمشاريع البنية التحتية المحلية٣٤ مثل المباني، والجسور، وأنظمة الأسلحة، وبطبيعة الحال الوصول إلى الأسواق الدولية. كما تسعى أيضاً إلى بيع المنتجات المحلية في الأسوق الدولية، ودعم التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم ولاسيما الدول النامية[١٠].

7- Ibid, P. 629.

٨- هانز مورجنثاو، السنة الأمريكية في السياسة الخارجية، في روي مكريدس (إشراف): مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٦، ص ٣٥٠.

9- Ibid, P. 629.

10- Glen Krutz, op. cit. , p. 629.

٣. مصالح أيديولوجية:

تندرج تحت هذه الإطار توليفة من المبادئ والقيم التي تبنتها الولايات المتحدة، وهي مزيج من الموروث التأريخي الذي بدأ مع النشأة مع الثقافة الأمريكية، فهي تضم إضافة إلى تلك التي تتصل بأسلوب الحياة الأمريكية ومثله العليا ووجهات نظرها حيال العالم[١١]، مبادئ كحق تقرير المصير، والحرية، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، فضلاً على الترويج لقيم الليبرالية الرأسمالية ومن المعلوم أن الولايات المتحدة دخلت في صراع، طيلة الحرب الباردة، بسبب المخاوف الأيديولوجية[١٢]. وكثيراً ما استخدمت هذه المبادئ والمثل في سبيل تعزيز هيمنتها على العالم وتسويغ تدخلاتها العسكرية، كما هو الحال بالنسبة لشعار الحرب على الإرهاب.

ثالثاً- أدوات السياسة الخارجية الأمريكية:

١. القوة العسكرية:

تعد القوة العسكرية أداة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية. وهي من أبرز أدواتها على الإطلاق، فقد خاضت الولايات المتحدة حروبا وتدخلات كثيرة لتعزيز أهداف سياستها الخارجية إذ تنتشر القوات العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم في أكثر من ١٧٠ بلدا[١٣]، كما أن التدريبات العسكرية التي تقوم بها والطائرات والسفن ماهي لا استعراض للقوة العسكرية أمام الخصوم المحتملين. ومن الجدير بالذِّكر أن حجم القوة العسكرية الأمريكية تقدم خيارات هائلة لصناع القرار الأمريكيين لا تتوفر لأي صانع قرار آخر، وتبعا لذلك من غير المرجح أن ينفذ أي بلد عمليات واسعة النطاق كالتي تقوم بها الولايات المتحدة[١٤].

ولبيان أهمية هذه الأداة في السياسة الخارجية لابد من الإشارة إلى إجمالي الإنفاق العسكري للولايات المتحدة، إذ تحتل على الدوام المرتبة الأولى في إجمالي الإنفاق العسكري الذي وصل في العام ٢٠١٧ إلى ٦١٠ مليار دولار وبما يعادل الدول السبعة التي تليها مجتمعة (كما يوضحه الشكل التالي رقم ١).

11- Foreign Policy: Key Principles and Practices, op. cit. , p. 161.
12- Ibid, p. 630.
13- Is America's Military Big Enough, https: //www. nytimes. com/interactive/2017/03/22/us/is-americas-military-big-enough. html accessed in 9/11/2018.
14- William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , pp. 483-484.

الشكل رقم (١)

الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر من البلدان السبعة التي تليها
الإنفاق العسكري (بمليارات الدولارات)

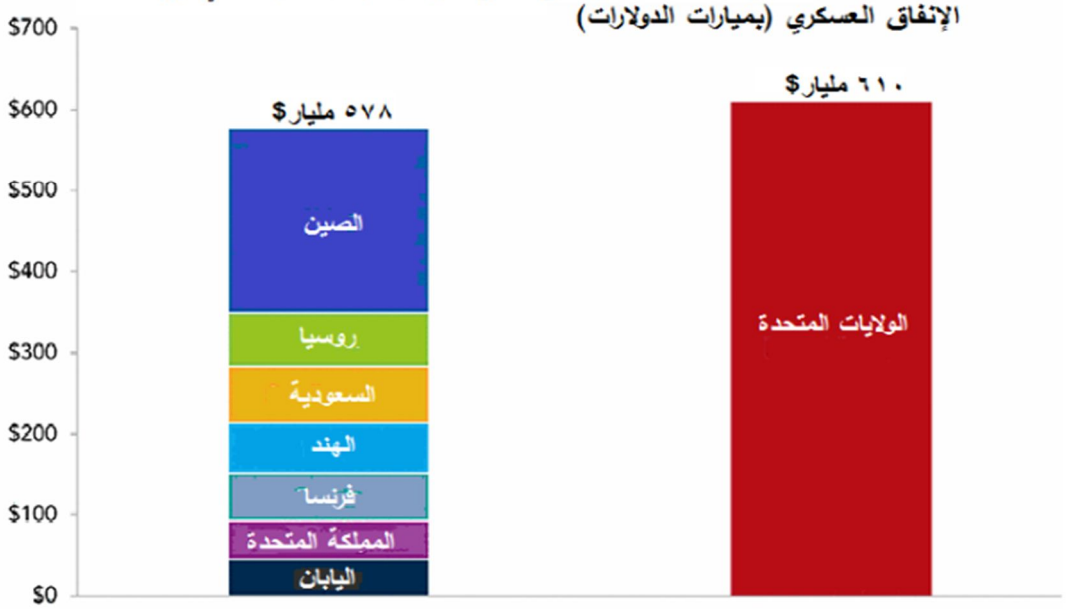

source: Peter G Peterson Foundation, 2018 from SPRI 2018. Accessed in 22/10/2018.
https://www.pgpf.org/sites/default/files/PGPF-Chart-Pack.pdf

٢. التجارة والسياسات الاقتصادية:

تُعدّ التجارة والسياسات الاقتصادية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. إذ تسعى إلى استدامة النمو الاقتصادي إيجاد أسواق خارجية للبضائع التي تنتجها المصانع المحلية. وأهم أداة للسياسة التجارية هي التعريفات الكمركية والاتفاقيات التجارية. إذ تستخدم الولايات المتحدة اتفاقات التجارة الحرة، والتعريفات الكمركية للمساومة مع الدول للحصول على تنازلات في مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال استخدمت إدارة كلينتون في التسعينات التعرفة الكمركية وأعطت معاملة تفضيلية للصين لحثها على تخفيف سياساتها في مجال حقوق الإنسان. وقد تستخدم الولايات المتحدة السياسات الاقتصادية بمفردها أو مع دول أخرى للتهديد الدول أو فرض عقوبات عليها كوسيلة لإجبارها على تغيير سلوكها[١٥].

٣. المساعدات الخارجية:

وهي تشمل المساعدات الخارجية من الأموال أو المنتجات أو الخدمات المقدمة لدول أخرى أو لمواطنيها[١٦]. وقد دشنت خطة مارشال أداة المساعدات الخارجية بوصفها حجر الزاوية في السياسة الخارجية

15- William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , p. 485.
16- Ibid, p. 20.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

الأمريكية وما زالت مستمرة حتى اليوم. إذ قدمت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥، أكثر من ١.١ تريليون دولار لبلدان أخرى في إطار المساعدات الخارجية. والمخطط التالي يوضح حجم المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية) حتى العام ٢٠١٥ (العام الأخير الذي تتوفر فيه بيانات)[١٧].

الشكل رقم (٢)

المساعدات الخارجية الأمريكية بين الأعوام ١٩٤٦- ٢٠١٥

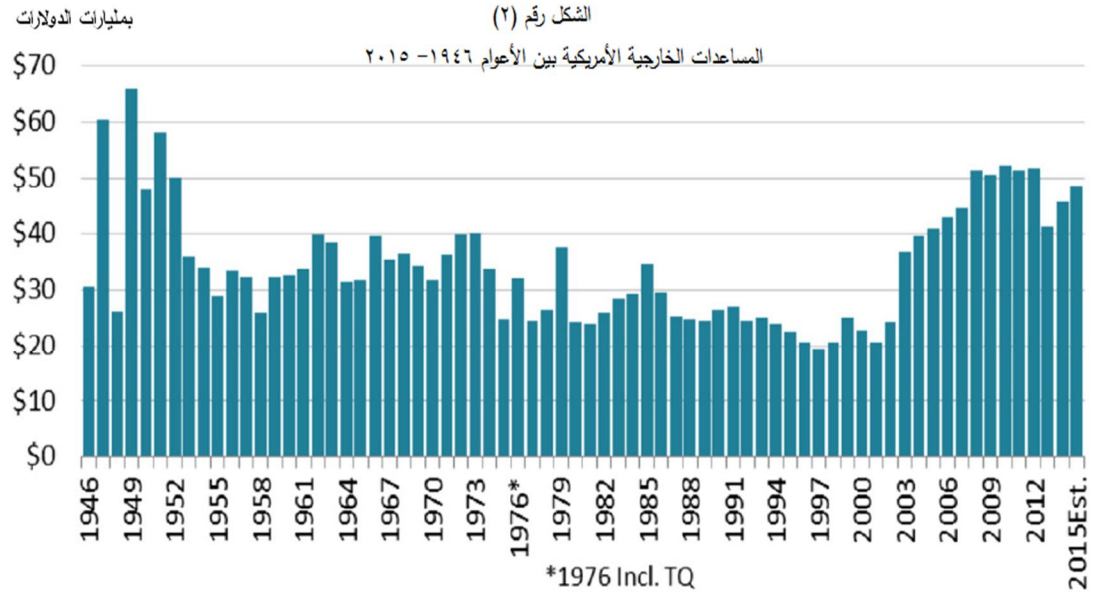

يلاحظ زيادة المساعدات الخارجية إبان خطة مارشال من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٥١، وانحسارها بعد إنتهاء الحرب الباردة، وزيادتها الكبيرة بعد هجمات ١١/ ٩ عام ٢٠٠١

Source: Pat Paterson and Dr. David Spencer , Origins of U.S. Foreign Policy, William J. Perry Center, Hemispheric Defense Studies, U.S.A February 2018,p.21.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأداة تتوخى تحقيق ثلاثة أهداف؛ دفاعية، ودبلوماسية، وتنموية[١٨].

وغني عن البيان ما توفره تلك المساعدات من نفوذ للولايات المتحدة في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية[١٩].

٤. المعاهدات والتحالفات:

وهي من الأدوات السياسة الخارجية المهمة والتي تنطوي على إبرام اتفاقات ملزمة قانوناً يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات. بعضها يعد الأساس لتشكيل المنظمات الدولية والإقليمية (ميثاق الأمم المتحدة)، وبعضها في مجال حقوق الإنسان، كاتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩. فيما يتصل البعض الآخر منها بالجانب العسكرية والأمني، وتحتل هذه مكانة مهمة في هذا السياق، إذ طالما كانت

17- Pat Paterson, Origins of U. S. Foreign Policy, National Defense University, U. S. A, William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies, February 2018,20.
18- Ibid, p. 20.
19- William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , p. 485.

الأحلاف (كحلف الناتو) والمعاهدات الأمنية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية، إذ ترتبط الولايات المتحدة حتى العام ١٩٩٠ بما يربو على ٤٠ معاهدة دفاع مشترك مع دول أجنبية[٢٠]. وبالنظر للعقبات الدستورية الناجمة عن ضرورة مصادقة مجلس الشيوخ عليها غالباً ما تكون المعاهدات مثيرة للجدل لذا جنح الرؤساء صوب الاعتماد على الاتفاقيات التنفيذية في سبيل استخدام هذه الأداة بفعالية في مجال الشؤون الخارجية [٢١]- كما سنوضح ذلك مفصلاً في المبحث الثاني من الدراسة -.

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية: الأسس الفلسفية والفكرية

أطرت السياسة الخارجية الأمريكية، بمختلف مراحل تطورها، رؤى وتصورات ولدت من رحم مدارس فكرية تأثرت بمعطيات البيئة المحلية وفي الوقت نفسه استجابت لمتطلبات التي فرضتها المتغيرات الدولية. وهذه المدارس على النحو الآتي:

أولاً: المدارس الكلاسيكية:

ماتزال المفاهيم التقليدية للسياسة الخارجية مفيدة اليوم في سياق فحص الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة ونهجها في مجال الشؤون الخارجية. وتشمل هذه المناهج العزلة، والمثالية بإزاء الواقعية، الليبرالية الأممية، والقوة الناعمة بإزاء القوة الناعمة، والاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية[٢٢]. وفيما يلي استعراض مقتضب لأهم المدارس الفكرية، وهي على النحو الآتي:

٢٠- وليد عبد الحي زلوم، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة في سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٢٦، ١٩٩٦، ص ٢١.

21- Foreign and Defense Policy- Oxford University Press, http: //global. oup. com/us/companion. websites/9780199374229/stud/pdf/ch16. pdf, p. 15. Accessed in 05/10/2018.

22- Glen Krutz, op. cit. , p. 560.

١. مدرسة العزلة:

منذ نهاية الحرب الثورية في أواخر القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن العشرين، لم تكن العزلة[٢٣] العزلة[٢٣] موقفاً شعبياً فحسب بل موقفاً تتبناه النخبة أيضاً[٢٤]. إذ أيد الآباء المؤسسون العزلة، أبرزهم جورج واشنطن و توماس جيفرسون. إذ اعتقد الأخير أنّ إبقاء البلاد منشغلة في شؤونها الداخلية، سيتيح لها فرصة أفضل بان تكون دولة حرة[٢٥]. كما أيد الرأي العام وبقوة ضرورة النأي عن المشاكل الخارجية، لذا حذر جورج واشنطن في خطابه الوداعي من الدخول في "تحالفات دائمة"[٢٦]. ويقتضي القول بهذا الخصوص، أن العزلة كانت منطقية أبان تلك الحقبة لعدة أسباب، أهمها بعد المسافة عن أوربا يقلل من التفاعلات الاقتصادية والدولية المحتملة، ويخفض من مستوى التهديد العسكري، الأمر الذي يوفر فسحة للتوسع من دون تدخل الدول الأوربية[٢٧]. أضف إلى ذلك أنّ أوربا كانت تشهد تغييرات متقلبة والأمة الجديدة قد سئمت من الحرب ولم يكن هناك أي سبب لتورطها عسكرياً مع أي طرف[٢٨]. وتساوقاً مع ذلك جاء مبدأ مونرو، الذي أعلنه الرئيس جيمس مونرو في العام ١٨٢٣، الذي أكد على أن بلاده ستلتزم الحياد في الحروب الأوروبية، وبإزاء ذلك تتوقف هذه الدول عن محاولة استعمار مناطق أمريكا الشمالية والجنوبية واحتلالها [٢٩].

وعلى الرغم من هذا الإرث إلاّ أنّ الولايات المتحدة انجرّت للانغماس في الشؤون العالمية بعد الحرب العالمية الأولى. ثم ما لبثت حتى عادت مشاعر العزلة لتضرب أطنابها فيها، في المدة الممتدة بين الهدنة في العام ١٩١٨ التي أنهت تلك الحرب، ودخولها الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١. لكن بعد الحرب العالمية الثانية دخلت الولايات المتحدة المسرح العالمي بوصفها واحدة من القوتين العظميين والقوة العسكرية القائدة في أوربا والمحيط الهادئ [٣٠]. إذ شعر الساسة والعلماء الأمريكيون، إبان تلك الحقبة، بأن بلادهم يجب

٢٣- من الجدير بالذكران سياسة أميركا الخارجية لم تكن انعزالية تمامًا، حتى في السنوات الأولى. تم نشر القوات البحرية في مناسبات عديدة لحماية السفن والمواطنين الأمريكيين، ولدى أمريكا مستعمرات أبعد من حدودها. كما شيدت أمريكا قناة بنما، واستأجرت الأراضي من بنما في هذه العملية، وأرسلت قوات إلى وسط البلد في نيكاراغوا وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى. علاوة على ذلك، حافظت أميركا على علاقات تجارية مع دول في أوروبا وأماكن أخرى. للمزيد ينظر:
William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , p. 471.
24- Glen Krutz, op. cit. , p. 650.
25- Ibid, p. 650.
26- Glen Krutz, op. cit. , p. 650.
27- William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , p. 471.
28- Glen Krutz, op. cit. , p. 650.
29- William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , p. 471.
30- Ibid, p. 650.

أن تكون فاعلة محورية في السياسات العالمية. ولقت تبريرات هذه السياسة الجديدة ضالتها في الحجج التي ساقها الواقعيون، مثل الحاجة لوأد الصراعات المستقبلية، والرغبة في الاستفادة من المنافع الاقتصادية من خلال التجارة مع الدول الأخرى. فيما أيد المثاليون السياسات نفسها على أساس أن الالتزام الأخلاقي يقضي الحفاظ على السلام العالمي، لكن تساوقاً مع تحول بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية صوب الأممية، زاد من وتيرة الصراع بين المثاليين و خصومهم الواقعيين على جملة أمور في السياسة الخارجية، منها أي الميادين التي يجب أن تنخرط فيها بلادهم، وما يجب أن تكون عليه أهداف السياسة الخارجية؛ وما إذا كان التدخل ينطوي على استخدام القوة العسكرية، أو المساعدات الخارجية، أو الدبلوماسية، أو بعض أدوات السياسة الخارجية الأخرى؛ وما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل بمفردها أو بالتنسيق مع الدول الأخرى[٣١].

ومهما يكن من أمر تلك الاختلافات فقد فتحت نهاية الحرب الباردة جروحاً قديمة، اذ سعت مجموعة من البلدان الأوربية الصغيرة إلى الاستقلال، وعادت الصراعات العرقية القديمة إلى الظهور. هنا ظهرت بعض التيارات تنادي بضرورة اللجوء للعزلة مرة أخرى ريثما يستقر العالم ويصار إلى ترتيب سياسي جديد[٣٢].

٢. الأممية الليبرالية:

يقع في الطرف الآخر من الطيف الفكري للمدارس الكلاسيكية، الأممية الليبرالية وتدافع هذه المدرسة عن نهج السياسة الخارجية الذي يتيح للولايات المتحدة الانغماس بالشؤون العالمية بشكل استباقي. وهي ملتزمة بضرورة أن تأخذ الديموقراطيات الليبرالية زمام المبادرة في إيجاد عالم قائم على السلم من خلال التعاون مع المجتمع الدولي، وإقامة بنى عالمية مثل الأمم المتحدة. ومن هنا يلوح من هذا الفهم أن هذه المدرسة تحمل في ثناياها توجهات واقعية ومثالية في آن واحد، لذا نجد من المفيد هنا، لفهم أفكار هذه المدرسة، تسليط الضوء على الرؤى المثالية بإزاء الواقعية في العلاقات الدولية. يرى المثاليون بالأطراف الأخرى جديرة بالثقة، ويرون انه من الممكن بالنسبة للبلدان إدارة العالم بالمشاركة، من خلال الدبلوماسية المفتوحة، وحرية الملاحة، والتجارة الحرة، وليس من خلال الوسائل العسكرية. وتبدو النزعة المثالية في

31- William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , p. 472.
32- Glen Krutz, op. cit. , p. 650.

الأممية الليبرالية من خلال أنّ هذه المدرسة تؤمن بأن الولايات المتحدة تفترض أن البلدان الأخرى ستعمل ما بوسعها لتحقيق تلك الغايات. وأحد الأمثلة الكلاسيكية على الأممية الليبرالية هو الرئيس ودرو ويلسون، الذي سعى إلى تأسيس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى[٣٣].

على الجانب الآخر لا يطرح الواقعيون الثقة في الآخرين، طالما كانت الشؤون الدولية مسرحاً للصراع بين دول تسعى لتحقيق مصالحها على نحو منفرد. لذا يدعم الواقعيون إقامة مؤسسة عسكرية قوية طالما كان تحقيق المصالح رهناً بحيازة القوة واحتكارها. وتجد الواقعية مكانها في الأممية الليبرالية من خلال إيمان هذه المدرسة بأنّ الولايات المتحدة تنغمس في العلاقات الخارجية بعيون مفتوحة، وتشدد على الحفاظ على الذات. القوة الناعمة أو الدبلوماسية، تتوافق مع المثالية، فيما تعد القوة الصلبة، التي تنطوي إمكانية استخدام القوة العسكرية، من أدوات الواقعية[٣٤].

٣. الاستراتيجية العظمى:

المدرسة الفكرية الأخيرة في المدارس الكلاسيكية، هي الاستراتيجية العظمى والتي تعمل على توظيف جميع الموارد الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية المتاحة لتعزيز المصلحة القومية. تستند أفكار هذه المدرسة على القوة الصلبة، لا نها تعتمد على استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وتجسد السياسة الخارجية الأمريكية في أوربا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية نهجاً استراتيجياً عالمياً. إذ أقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية في إيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، واليابان، وغوام وكوريا. وماتزال تعمل كل ذلك، على الأغلب، في أطار ترتيبات متعددة الجنسيات مثل حلف الناتو. إذ تساعد هذه القواعد على الاستقرار من ناحية والإبقاء على نفوذها من ناحية أخرى[٣٥]. وتستند رؤى هذه المدرسة أيضاً على أهمية الحفاظ على عالم أحادي القطبية بحيث لا يكون للولايات المتحدة أي منافس حقيقي. كما تتمثل في إعادة تعريف لماهية الكيان الذي يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الأمريكي، وكيفية التصدي له، وهو التهديد الذي يتمثل في الجماعات الإرهابية التي تؤيدها (دول مارقة) والتي قد يتسنى لها الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضدها[٣٦].

33- Ibid, p. 651.
34- Ibid, p. 651.
35- Glen Krutz, op. cit. , p. 652.
36- Ibid, p. 651.

ثانياً: المدارس الفكرية الحديثة:

١. المحافظية الجديدة:

ترتبط نشأة تيار المحافظين الجدد بأفكار ليو شتراوس (١٨٩٩-١٩٧٢) الذي بدأت أفكاره السياسية والاجتماعية تتبلور فيما عرف "بالشتراوسية الليبرالية"، وهي الأفكار نفسها التي مثلت الجذور أو المنطلقات الفكرية للمحافظين الجدد والتي تصب في اتجاه الاعتقاد بان الأمة الأمريكية صاحبة رسالة خيرة يجب إيصالها إلى غيرها من المجتمعات، وان الولايات المتحدة يجب أن تتبوأ مكانة متفردة تعكس وضع التفوق وتتناسب مع إسهامها على الساحة الدولية، وان تحقيق ذلك يقتضي المواجهة الحاسمة ضد القوى المناوئة واعتماد القوة المفرطة لكبح الميول العدائية لدى الآخرين[٣٧]. كما يعتقد المحافظون الجدد انه بدلا من ممارسة ضبط النفس، واستخدام المنظمات الدولية دائما بوصفها سبيلاً لتحقيق الأهداف، يجب على الولايات المتحدة استخدام قوتها للتعزيز قيمها ومبادئها حول العالم. استخدام العنيف للقوة الصلبة أو التهديد بها هي القيمة الأساسية التي يؤمن بها المحافظون الجدد. التصرف الأحادي هو أمر مقبول في هذا السياق كما هو الحال تبني الاستراتيجية الوقائية التي تتيح للولايات المتحدة التدخل عسكرياً قبل أنْ يتحرك العدو[٣٨].

ومن الجدير بالذِّكْر أن هناك حدثان في السياسة الخارجية تسببا في تغيير الكثيرين لوجهات نظرهم بشأن النهج الصحيح لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية. الأول، كارثة التدخل الأمريكي في فيتنام في السنوات التي سبقت عام ١٩٧٣ التي دفعت الكثيرين إلى إعادة التفكير في نهج الاحتواء التقليدي الذي ساد إبان الحرب الباردة للحد من انتشار الشيوعية. فقد دعمت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية الديمقراطية فيما دعم الاتحاد السوفيتي السابق الفصيل المعارض (فيتنام الشمالية الشيوعية)، ولم يفضي النهج العسكري إلى نتائج جيدة في أدغال فيتنام حيث سادت حرب العصابات. وفي ضوء تداعيات الصراع أصبح المشككون متشائمين بشأن جدوى الأممية الليبرالية بنحو خاص. إذ انسحبت القوات الأمريكية من فيتنام

٣٧- جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة "المحافظون الجدد " على الساحة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٦٦)، ٢٠٠٦، ص٤٦.

38- Glen Krutz, op. cit. , p. 651.

الجنوبية في العام ١٩٧٣، وسقطت عاصمتها سايغون بيد فيتنام الشمالية والشيوعيون بعد ثمانية عشر شهراً. هذا الفصيل الذي انتقد الأممية الليبرالية أصبح فيما بعد المحافظون الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية[٣٩].

أما العامل الثاني، الذي غير وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية للقرن الواحد والعشرين، هو صعود أعداء جدد تحدوا الأطر التقليدية. هؤلاء الأعداء ليس على شكل دول بل جماعات إرهابية مثل القاعدة وداعش التي انتشرت عبر الحدود الوطنية[٤٠].

ومن أمثلة تأثير فكر المحافظون الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية هي سلوك إدارة الرئيس رونالد ريغان في أمريكا الوسطى في ثمانينات القرن المنصرم، وغزو العراق عام ٢٠٠٣ في إدارة الرئيس بوش الابن ونائبه ديك تشيني، واستخدام الطائرات بدون طيار بوصفها أسلحة لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس أوباما[٤١].

٢. العزلة الجديدة:

إنّ العزلة الجديد، مثل العزلة القديمة تدافع عن التحرر من التدخلات العالمية، وأن تكون التزامات السياسة الخارجية، ولاسيما العسكرية والأمنية، في الحد الأدنى. لكن في الوقت نفسه ترى هذه المدرسة انه لا توجد ديمقراطية صناعية متقدمة منفصله عن بقية العالم. فالأسواق الخارجية تلوح في الأفق، كما وتساعد السياحة على تحفيز التنمية في الداخل والخارج، وتتطلب التحديات البيئية العالمية محادثات في الداخل والخارج. وتأسيساً على ذلك فان تعني العزلة الجديدة، في القرن الواحد والعشرين، النأي بالولايات المتحدة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تعيق طريقها، وضرورة استخدام التدخل الانتقائي- أي الاحتفاظ بوجود عسكري قوي، والمشاركة في جميع أنحاء العالم من خلال التحالفات والأطر الرسمية- لحماية مصالح الأمن القومي مع تفادي أداء دور شرطي للعالم[٤٢]. والجدول أدناه يوضح المدارس الفكرية التي ينتمي إليها الرؤساء منذ عهد الرئيس بيل كلينتون إلى الرئيس ترامب.

39 - Ibid, p. 651.
40 - Ibid, p. 653.
41 - Glen Krutz, op. cit. , p. 651.
42 - Ibid, p. 653.

الجدول رقم (١)

السياسة الخارجية للرؤساء من كلينتون إلى ترامب

الغرض /الرئيس	كلينتون	بوش	أوباما	ترامب
الحزب	الديمقراطي	الجمهوري	الديمقراطي	الجمهوري
العقيدة	دولي أممي	قومي متشدد	ضبط النفس وتحقيق التوازن الخارجي	قومي
العناصر الرئيسة	التدخل الإنساني الهيمنة الليبرالية، التوسع الليبرالي	التحرك الوقائي، تعزيز الديمقراطية، أجندة الحرية	تقليص التدخل، فض الاشتباك، التدخل الانتقائي، إعادة التوازن	الواقعين، السياسات الحمائية، استعراض القوة العسكرية، النزعة القومية الاقتصادية
نهج أحادي / متعدد	تعددي	أحادي	تعددي	أحادي
التركيز على القوة	القوة الذكية	القوة الصلبة	القوة الذكية	القوة الصلبة

Source: Pat Paterson and Dr. David Spencer, Origins of U. S. Foreign Policy, U. S. A, William J. Perry Center, Hemispheric Defense Studies, February 2018, p. 45.

في الختام تبقى الإشكالية قائمة بشأن النهج الذي يحدد السلوك السياسي الخارجي الأمريكي في ظل تعدد المرجعيات الفكرية وصدامها في بعض الأحيان؟ على الرغم من أن الثابت في السياسة الخارجية الأمريكية أن كل رئيس يتبنى، بحسب مرجعيته الأيديولوجية، نهج محدد في السياسة الخارجية كما يوضحه الجدول رقم(١)، لكن لا يمنع ذلك أي رئيس، عند الضرورة، تبني أي نهج آخر، فالرئيس أوباما غالبا ما تبنى نهجاً هجيناً. فقد كان أممياً ليبرالياً في بعض النواحي عندما سعى إلى تشكيل تحالفات واسعة النطاق لتنفيذ الأعمال التجارية العالمية. وفي الوقت نفسه عدّ إرساله لقوات وطائرات من دون طيار لاستهداف أهداف

إرهابية في دول أخرى من دون موافقتها، نهجاً يتماهى مع المحافظين الجدد. كما دفعته رغبة في أن يمارس دور "شرطي العالم" إلى اتباع نهج "المشاركة الانتقائية "[٤٣].

ولابد من الذكر هنا أن هناك عدد من أولويات السياسة الخارجية المهمة هي اتفاق بين كل الرؤساء بغض النظر عن انتمائهم السياسي. إذ يضع كل رئيس أمريكي قدرا كبيراً من التركيز على الدفاع عن الأراضي الأمريكية، والحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي، وتنشيط الفرص الاقتصادية، ودعم القيم الدستورية والدفاع عنها، ودعم (إسرائيل). وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت حماية الوطن وضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق كبير لكل رئيس أمريكي بغض النظر عن أيديولوجيته السياسية وانتمائه[٤٤]. وهذا ما يفسر احتفاظ الرؤساء بحق التصرف الأحادي عند الضرورة. كما أكد ذلك الرئيس أوباما (عندما حصل على جائزة نوبل للسلام لتبنيه النهج التعددي بعد ثمان سنوات من النهج الأحادي في عقد الرئيس بوش الأبن) بالقول: "إنني أحتفظ بالحق بالتصرف أحادياً إذا لزم الأمر للدفاع عن أمتي"، وكرر نفس الرسالة بعد سنوات لاحقة خلال خطاب إلى ضباط الجيش المتخرجين من الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت بالقول: "ستستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية، من جانب واحد إذا لزم الأمر، أذا تطلبت مصالحنا الأساسية، وعندما يتعرض شعبنا للتهديد، وعندما تكون مصادر رزقنا على المحك، وعندما يكون أمن حلفائنا في خطر"[٤٥].

المبحث الثاني

صنع السياسة الخارجية الأمريكية: بين الإطار الدستوري والواقع العملي

تعد السياسة الخارجية مجالاً خصباً للصراع بين الرئيس والكونكرس طالما كانت السلطة موزعة بينهما. وفي هذا السياق يلوذ بالدستور سعياً لكبح جماح السلطة الرئاسية بشأن السياسة الخارجية بإزاء ذلك يسعى الرئيس تفادي الدستور عند الضرورة واستغلال الثغرات الدستورية في سبيل أخذ زمام المبادرة في

43 - Ibid, p. 653.
44 - Pat Paterson, op. cit. , p. 26.
45 - Pat Paterson, op. cit. , p. 26.

توجيه السياسة الخارجية[٤٦]. وانطلاقاً من هذه الإشكالية سيتم البحث في هذ المطلب من خلال بيـــان الأســـلحة التي يمتلكها كلا الطرفين بإزاء الآخر.

المطلب الأول

صنع السياسة الخارجية الأمريكية: الإطار الدستوري

من بين أهم المقاصد التي قام عليها الدستور الأمريكي هو توزيع السلطة المتصلة بالسياسة الخارجية عدم حصرها بيد جهة واحدة[٤٧] إذ وزع الآباء المؤسسون تلك السلطة بين الـــرئيس والكـــونكرس، وفرضـــوا آليات الرقابة والتوازن بينهما، والسبب الكامن وراء ذلك هو رد الفعل من المتمثل بالنزعة الاســـتبدادية التـــي تجسدت بحكم الملك البريطاني جورج الثالث[٤٨]. إذْ إنّ كل مخرجات السياسة الخارجية تقريباً تحتاج إلـــى دور رسمي للكونكرس من أجل أن ينفذ[٤٩]. كما يوضحه الجدول التالي رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

صلاحيات السياسة الخارجية لكل من الرئيس والكونكرس

مخرجات السياسة	دور الرئيس	دور الكونكرس
القوانين العامة	الاقتراح، التوقيع على القانون	الاقتراح، الموافقة من أجل تشريعه.
إعادة تفويض الوكالات	الاقتراح، التوقيع على القانون	الموافقة من أجل تشريعه.
موازنة السياسة الخارجية	الاقتراح، التوقيع على القانون	التفويض / التخصيص من أجل تشريعه.
المعاهدات	التفاوض، المصادقة	مصادقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية (أغلبية الثلثين)
الاتفاقيات التنفيذية	التفاوض، المصادقة	لا يوجد (مالم يكن التمويل مطلوبا)
الاتفاقيات التنفيذية– البرلمانية	التفاوض	المصادقة بالتصويت بالأغلبية.

46 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, the challenge of Democracy: Government In America, U. S. A, Houghton Mifflin Company,1999, p. 669.

47-*Lance Gabrial Hampton, Justifications for the Iraq war: An analysis of the government's public case for Iraq, 2001to 2002, PhD thesis, university of Pittsburg, 2008,* p. 16.

48 -Jonathan Masters, U. S. Foreign Policy Powers: Congress and the President, Council of Foreign Relations, U. S. A, http: //www. cfr. org/united-states/us-foreign-policy-powers-congress-pre March 2, 2017, p. 1.

49–Glen Krutz, op. cit. , p. 644.

إعلان الحرب	الاقتراح	المصادقة بالتصويت بالأغلبية
استخدام القوة العسكرية	تنفيذ العمليات العسكرية	المصادقة على العمليات في غضون ٦٠ يوم
التعيينات الرئاسية	تسمية المرشحين	مصادقة مجلس الشيوخ بالتصويت بالأغلبية.
Source: Glen Krutz, American Government, U. S. A, Rice University, 2017, p. 644.		

لكن وبالنظر لأن سلطة السياسة الخارجية يتقاسمها كل من الرئيس والكونكرس فالصراع بينهما أمر متوقع[٥٠]. ومن هنا لا يبتعد عن الصواب الفقيه الدستوري إدوارد كوروين، بالقول "إن الدستور حدد سلطة كل من الرئيس والكونكرس في الشؤون الخارجية بطريقة تبدو وكأنها دعوة للصراع"[٥١].

ومن نقطة البدء هذه فان عملية "شد الحبل" بشأن السياسة الخارجية هو ليس من نتيجة ثانوية للدستور بل من أهدافه الأساسية. ولابد من الذكر هنا أن مبعث الصراع بينهما بشأن السياسة الخارجية لا يقتصر على ما ذُكِر آنفاً فحسب فقد أضاف غموض دستور في هذا المجال سبباً آخراً للاحتكاك بينهما. في الوقت الذي طالما بدت فيه السلطة القضائية مترددة، على نحو عام، في تقديم الكثير من الإجابات بشأن الإشكاليات المتولدة من ذلك الغموض، الأمر الذي يرجح استمرار المشاحنات الدستورية حول السياسة الخارجية[٥٢]. كما أضاف تكرار مشهد الحكومة المنقسمة بين الحزبين باعثاً آخراً للصراع بينهما[٥٣].

ويبدو الصراع بين الرئيس والكونكرس على توجيه السياسة الخارجية من خلال ثلاث صلاحيات دستورية مهمة يتشاركها الطرفين وهي: التعيينات، والمعاهدات، وصلاحيات الحرب، سنفصلها على النحو الآتي:

أولاً: التعيينات:

لمجلس الشيوخ السلطة الدستورية للمصادقة على ترشيحات الرئيس للسفراء والموظفين في الأقسام الحكومية التي تتعامل مع إدارة السياسة الخارجية مثل وزارتي الخارجية والدفاع، الأمر الذي يعطي مجلس

50 - James Q. Wilson and John J. DiIulio, Jr, American Government: Institutions and Politics, U. S. A, Houghton Mifflin Company, 11th Ed, 2008, p. 527.
51 - Ibid, p. 527.
52 -Jonathan Masters, op. cit. , p. 1.
٥٣- الحكومة المنقسمة بين الحزبين Divided Government وهو الوضع الذي يكون فيه الرئيس من حزب والكونكرس بمجلس واحد أو مجلسين من حزب آخر.

الشيوخ دوراً مهماً في كيفية إدارة تلك المؤسسات. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الخصوص قد يصادق مجلس الشيوخ بشكل روتيني على أغلب ترشيحات الرئيس، إلاّ أنّ المصادقة ليست مضمونة عليها، إذ غالباً ما يتحاشى الرؤساء ترشيح أشخاص لا يحضون بموافقة مجلس الشيوخ[٥٤].

ثانياً: المعاهدات:

ينص الدستور على أن الرئيس، بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين يتفاوض من أجل عقد المعاهدات إلاّ أنّ مجلس الشيوخ لا يوافق دائماً. صحيح أنّ مجلس الشيوخ رفض عددا قليلاً من المعاهدات[٥٥]، إلاّ أنّ الرؤساء تعلموا أنّ الموافقة ليست مضمونة حتى عندما يكون أعضاء مجلس الشيوخ منخرطين في المفاوضات أو على الأقل تم مشاورتهم مسبقاً. وحتى لو لم يرفض مجلس الشيوخ المعاهدة قد يقترح خلال إجراء تعديلات عليها، الأمر الذي يؤدي تقويض اتفاق دولي معقد وإحداث أزمة دبلوماسية وأمنية كما هو الحال في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[٥٦] ولتفادي هذه الإشكالية لجأ الرؤساء مؤخراً إلى زج الأعضاء المهمين في مجلس الشيوخ بشكل مستمر في أطقم المفاوضات بوصفها وسيلة للحصول على المشورة وكذلك لتسهيل الموافقة بعد توقيع المعاهدة[٥٧].

ثالثاً: صلاحيات الحرب:

أصدر الكونكرس خلال المعارضة البرلمانية للحرب في فيتنام قانون صلاحيات الحرب عام ١٩٧٣ من أجل تقييد سلطة الرئيس في إعلان الحرب. وقد اعترض الرئيس نيكسون مستخدماً حق النقض (الفيتو) ضد القانون بوصفه تقييداً غير مبرر على سلطات الرئيس الدستورية، إلاّ أنّه تم التصويت على القانون على

54 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, American Government and politics in the information Age, University of Minnesota Libraries Publishing, U. S. A, 2016, https: //www. saylor. org/. . . /American%20Government%20and%20Politics%20in%20th, Accessed at 12/9/2018, p. 739.

٥٥- وعددها ٢٢ معاهدة منذ النشأة وحتى الآن للمزيد ينظر:

The Senate's Role in Treaties,
https: //www. senate. gov/artandhistory/history/common/briefing/Treaties. htm Accessed At 15/10/2018.

56 - Ibid, p. 740.

57 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, op. cit. , p. 740.

الرغم من استخدام الرئيس الفيتو[٥٨]. وقد وضع هذا القانون القيود التالية على قدرة الرئيس في استخدام القوات المسلحة وهي على النحو الآتي[٥٩]:

- يجب على الرئيس إبلاغ الكونكرس في غضون ٤٨ ساعة بعد إرساله القوات الأمريكية في المناطق التي نشب فيها نزاع أو أي موقف يشير إلى حدوث نزاع وشيك.
- في غضون ٦٠ يوم بعد إرسال القوات إلى حالات النزاع يجب على الكونكرس من خلال إعلان الحرب أو من خلال تفويض قانوني يدعم استمرار النزاع من قبل الولايات المتحدة.
- اذا أخفق الكونكرس في توفير مثل هذا التفويض، يجب على الرئيس سحب القوات (مالم يكن هناك حائل يمنع الكونكرس من الاجتماع نتيجة هجوم مسلح أو ما شابه ذلك).
- اذا اصدر الكونكرس قراراً تنظيمياً متوافقاً (صادر عن مجلسي الشيوخ والنواب وهو غير قابل للنقض من قبل الرئيس) يوجه الرئيس بسحب القوات، على الرئيس الامتثال لهذا الأمر.

ومن الجدير بالذِّكْر أن سن قانون صلاحيات الحرب أشر بداية لمرحلة جدلية جديدة في صنع السياسة الخارجية ليس على صعيد العلاقة بين الرئيس والكونكرس فحسب بل على صعيد أداء الكونكرس في مجال السياسة الخارجية. إذ أظهر قانون صلاحيات الحرب، بحسب الكثير من المهتمين، قدرة السلطة التشريعية في استعادة التوازن في السلطة[٦٠].

وبالإضافة إلى الاختصاصات المذكورة آنفاً يمارس الكونكرس اختصاصات مهمة على صعيد السياسة الخارجية، وهي على النحو الآتي:

أولاً: التمويل:

يتمكن الكونكرس، من خلال اختصاص التمويل والموازنة، من التأثير على السياسة الخارجية والأمن القومي طالما كانت برامج وزارتي الخارجية والدفاع، والوكالات الأخرى متوقفة على تشريع الكونكرس في التمويل[٦١]. وعلى الرغم من أنّ قدرة الرئيس على اتخاذ القرارات والإجراءات بسرعة يمنحه قدرة أكبر في التأثير على السياسة الخارجية مقارنة في الكونكرس الذي يستغرق وقتا أطول، إلاّ أنّ الأخير

58- Ibid, p. 740.
59- James Q. Wilson and John J. DiIulio, Jr, op. cit. , p. 531.
60- Raffaella Baritono, "An Ivitation to Struggle?" Congress and U. S. Foreign Policy, Analysis No. 229, January 2014, ISPI, https: //www. ispionline. it/sites/default/files/. . . /analysis_229_2013. pdf
61- Timothy O. Lenz and Mirya Holman, American Government, op. cit. , p. 383.

يبقى مؤثراً من خلال إدخال تعديلاته على تلك القرارات[٦٢]. لكن في الواقع قطع التمويل أمر صعب لأنه يجعل أعضاء الكونكرس عرضة للاتهامات، كما حدث إبّان غزو العراق عام ٢٠٠٣[٦٣].

ثانياً: الإشراف:

تخول المادة الثانية من الدستور الكونكرس صلاحية التحقيق على أعمال السلطة التنفيذية عندما ينظر إليها على أنها تتعارض مع مصالح الشعب الأمريكي[٦٤]. وتتخذ ممارسة هذا الاختصاص العديد من الأشكال أهمها جلسات الاستماع الرسمية وغير الرسمية. ففي أثناء حرب فيتنام عقدت لجنة العلاقات الخارجية جلسات استماع انتقدت سلوك الإدارة خلال الحرب. وخلال إدارة جورج بوش الابن عقدت لجان في مجلسي الشيوخ والنواب جلسات استماع بشأن المعاملة السيئة للسجناء من قبل الجنود الأمريكيين في سجن أبو غريب في العراق. لكن مع ذلك جلسات الاستماع تتم عادة بعد تنفيذ السياسات أو بعد فوات الأوان لتغييرها بشكل ملحوظ[٦٥].

المطلب الثاني

صنع السياسة الخارجية: الإطار العملي

على الرغم من القيود الواردة على سلطة الرئيس في السياسة الخارجية. إلاّ أنّ الرئيس ومستشاريه غالبا ما يجدون طرق عدة للالتفاف على تلك القيود الدستورية. ومن بين تلك الوسائل المبتكرة هي: الاتفاقيات التنفيذية، والحروب غير المعلنة، والأوامر التنفيذية [٦٦]. الأمر الذي سنفصله على النحو الآتي:

أولاً: الاتفاقيات التنفيذية:

أدت العقبات السياسية المرتبطة برفض المصادقة على المعاهدات، كما أوضحنا آنفاً، إلى قيام الرؤساء بإبرام اتفاقات كبرى متعددة الجنسيات من دون موافقة مجلس الشيوخ [٦٧]. من خلال اللجوء إلى

62 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, op. cit. , p. 738.
63 - Ibid, p. 738
64 - Carl D. Cavalli and others, op. cit. , p. 333.
65 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, Ibid, p. 738
66 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. , p. 670.
67 - Jonathan Masters, op. cit. , p. 4.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

الاتفاقيات التنفيذية ولم ينص الدستور على هذا الاختصاص، إلاّ أنّه تطور بفعل الممارسة العملية وأيدته المحكمة الاتحادية وتتمتع بالصفة القانونية للاتفاقيات[٦٨]، كما لم يذكر الدستور ما إذا كان الرئيس يحتاج إلى موافقة مجلس الشيوخ لإنهاء هذه الاتفاقيات، الأمر الذي يتيح للرئيس الانسحاب من تلك الاتفاقيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، والاتفاق النووي الإيراني، اللتان تفاوض عليهما الرئيس أوباما، كانت اتفاقيات تنفيذية، ومن هنا أكد المحللون القانونيون على ان الرؤساء القادمين يمكن لهم الانسحاب من دون موافقة الكونكرس[٦٩] وبالفعل تم ذلك في إدارة الرئيس ترامب.

وتأسيساً على ما سبق أضحت الاتفاقيات التنفيذية من الوسائل المهمة التي يمتلكها الرئيس في سبيل التأثير على السياسة الخارجية ويبدو ذلك جلياً من خلال الزيادة المذهلة للاتفاقيات التنفيذية مقارنة بالمعاهدات التي صادق عليها مجلس الشيوخ وفقاً للإجراءات الدستورية، إذ أبرم الرؤساء منذ العام ١٧٨٩ أكثر من ١٨,٥٠٠ اتفاقية تنفيذية (أكثر من ١٧,٣٠٠ في العام١٩٣٩)، وبالمقارنة كان هناك فقط ١,١٠٠ اتفاقية دولية تم المصادقة عليها قبل مجلس الشيوخ[٧٠]. ومن هنا فان الأغلبية العظمى من الاتفاقيات التنفيذية لم يصادق عليها بوصفها معاهدات خضعت لمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، بل اتفاقيات تنفيذية أبرمها الرئيس والفرع التنفيذي[٧١]. وقد اشتكى أعضاء مجلس الشيوخ من أن المعاهدات التي تقدم لمصادقة مجلس الشيوخ تتعامل مع قضايا تافهة وغير مهمة، فيما تتعامل الاتفاقيات التنفيذية مع القضايا المهمة. علاوة على ذلك تخضع الاتفاقيات التنفيذية إلى قيود محدودة جدا. وقد أشار احد المراقبين إلى " أن مبدأ القيد على استخدام الاتفاقيات التنفيذية هو سياسي في طبيعته لدرجة تستبعد دور مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية"[٧٢]، فعلى الرغم من صدور تشريع في العام ١٩٧٢ يتوجب أن تمر سنة على الرئيس ليرسل نسخاً من الاتفاقيات إلى لجنتي العلاقات الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب[٧٣]. إلاّ أنّ هذا المتطلب لا يؤثر بشكل واقعي على الاتفاقيات التنفيذية التي تزايدت بشكل كبير[٧٤].

---

68 - Ibid, p. 671.
69 - Pat Paterson, Op. cit. , p. 24. / Michael John Garcia, "International Law and Agreements: Their Effect upon U. S. Law," Congressional Research Service, 18 Feb 2015, p. 4.
70 - Ibid, p. 4.
71 - Jonathan Masters, op. cit. , p. 6.
72 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. , p. 671.
73 - Ibid, p. 671.
74 - Ibid, p. 671.

ثانياً الحروب غير المعلنة:

جعل الدستور من الرئيس القائد العام للقوات المسلحة. وفي صدد هذا الدور فان العديد من الرؤساء مارسوا الحق في زج القوات في حروب غير معلنة، وتدخلات عسكرية، وأنشطة مماثلة تجاوز عددها التدخلات الرسمية، التي اعلن الكونكرس فيها الحرب بنسبة ٤٠-١. لأنّ آخر حرب مُعلنة كانت الحرب العالمية الثانية التي انتهت في العام ١٩٤٥[٧٥]. ومن هنا فقد أرسل الرؤساء القوات الأمريكية خارج البلاد أكثر من ١٢٥ مرة في تأريخها، في حين أنّ الكونكرس أعلن الحرب ٥ مرات فقط وهي؛ حرب عام١٨١٢(مع بريطانيا)، والحرب الإسبانية، الأمريكية، والحرب المكسيكية، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية. ولم يسبق دخول القوات الأمريكية في الحرب الكورية إعلان حرب. إذ تجاهل الرئيس هاري ترومان الكونكرس واستند في استخدمه للقوة على قرار مجلس الأمن وهي حجة استخدمت مرة أخرى في وقت لاحق في حرب الخليج عام١٩٩١، وغزو العراق عام٢٠٠٣. كما كانت الحرب في فيتنام أيضاً من دون إعلان الحرب، وعندما تم الطعن في شرعية هذه الحرب أشار المدافعون إلى قرار خليج الخنازير١٩٦٤، الذي أذن فيه الكونكرس للرئيس اتخاذ ما يلزم من خطوات لحماية القوات الأمريكية والدفاع عنها في جنوب فيتنام، كما أشار المدافعون عن الحرب إلى أصوات الكونكرس التي تسمح بتخصيص أموال لخوض الحرب[٧٦].

وفي العام ٢٠٠١ فوض الكونكرس الرئيس جورج بوش الابن لاستخدام القوة العسكرية ضد المسؤولين عن هجمات ٩/١١ وفي العام ٢٠٠٢ صادق على العمل العسكري ضد العراق[٧٧]. ومن ثم على الرغم من صدور قانون صلاحيات الحرب المذكور آنفاً، إلاّ أنّ هذا القانون لا يُشكّل قيداً على السلطة الرئاسية طالما يطلق يد الرئيس في شن الحرب في غضون ٦٠ يوم. وبانقضاء تلك المدة ربما يجد الكونكرس من الصعوبة إجبار الرئيس على سحب القوات[٧٨]. وقد شكك الرؤساء الذين اعقبوا نيكسون في البيت الأبيض كلهم بدستورية القانون ولم يعاقب أي رئيس بسبب خرقه أحكامه[٧٩].

75 - Ibid, p. 672.
76 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, op. cit. . p. 740.
77 - Jonathan Masters, op. cit. , p. 6.
78 - Ibid, pp. 671-72.
79 - Ibid, p. 672.

ثالثاً: الأوامر التنفيذية:

في الوقت الذي يحوز فيه الكونكرس على صلاحيات حصرية بشأن تشريع القوانين الفدرالية، إلاّ أنّ الرئيس له سلطة إعلان "الأوامر التنفيذية" إلى أعضاء السلطة التنفيذية. وكما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات التنفيذية، لا توجد إشارة مباشرة إلى "الأوامر التنفيذية" في الدستور، إلاّ أنّ المحكمة العليا أيدت هذه السلطة بوصفها أداة تنفيذية ولها قوة القانون. واذا لم يكن في تناقض مباشر مع الدستور، فان هذه الأوامر، بحسب المختصين، يمكنها الالتفاف فصل السلطات الذي وضعه الآباء المؤسسين وتقويض سلطة الكونكرس. فعلى سبيل المثال استخدم الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الأمر التنفيذي رقم ٩٠٦٦ الذي أمر باعتقال ١٢٠,٠٠٠ أمريكي– ياباني في الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية. كما أصدر مؤخراً الرئيس دونالد ترامب الأمر التنفيذي رقم ١٣٧٦٩ في ٢٧ كانون الثاني/ يناير الذي منع المهاجرين المسلمين من سبعة دول عربية من الدخول إلى الولايات المتحدة[٨٠].

يلوح من خلال الاستعراض السابق أن سلطة الرئيس، بشأن السياسة الخارجية، قد نمت وعلى نحو مضطرد. فالرئيس يدير العلاقات الخارجية، وهو يصنع السياسة الخارجية، ويمارس أنشطة ووظائف لم يذكرها الدستور. ومن هنا على الرغم من أن الدستور قد منحه سلطة محدودة في الشؤون الخارجية، إلاّ أنّها لم تكن عقبة أمام نمو سلطته. فمن وقت مبكر توقف الرؤساء عن البحث عن المصادر الدستورية لسلطتهم والإشارة إليها، الأمر الذي إشكالية مؤداها هل يستطيع الكونكرس تقييد إجراءات الرئيس بصدد الشؤون الخارجية؟ وهل يستطيع الرئيس أن يتصرف من دون الأخذ بالحسبان القيود التي يفرضها الكونكرس؟[٨١].

لابد من القول أن الرؤساء قد احترموا القيود التي وضعها الدستور. إذ لم يقم الرؤساء بإنفاق أموال من دون تخصيص الكونكرس. وبما أن للأخير السلطة في تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية لم يدعي الرؤساء سلطة تنظيم التجارة الخارجية. كما لم يدعي الرؤساء حق إعلان الحرب[٨٢].

لكن من جانب آخر ساهمت عوامل عدة في دعم سلطة الرئيس وترجيح كفته على الكونكرس. إذ إنّ غموض الدستور، والثغرات الموجودة فيه، وشخصية الرئيس، والطابع غير الرسمي في الغالب للعلاقات

80 - Pat Paterson, op. cit. , p. 24.
81 - Louis Henkin, Constitutionalism, Democracy and Foreign Affairs, Indiana Law Journal Volume 67|Issue 4, Available at: http: //www. repository. law. indiana. edu/ilj/vol67/iss4/1 Accessed in 22/9/2018 p. 881.
82 - Louis Henkin, op. cit. , p. 882.

الخارجية[٨٣]. كما أن وزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي هي بالأساس وكالات رئاسية بالكامل تقريبا مع رقابة متواضعة من جانب الكونكرس. والشيء نفسه ينطبق على وزارة الدفاع، فعلى الرغم من حساسيتها الشديدة لآراء الكونكرس بشأن شراء الأسلحة، والقواعد العسكرية، فهي تخضع بشكل كبير لسيطرة الرئيس ولاسيما بشأن القضايا التي تتصل بالاستراتيجية العسكرية[٨٤]. كما الرئيس هو الجهة الوحيدة التي تتصل بالأمم الأخرى وهو يستطيع التصرف على نحو غير رسمي وسريع وسري، فيما لا يستطيع الكونكرس التصرف على نحو غير رسمي و وسريع وبطبيعة الحال على نحو سري. وفي الوقت الذي يكون فيه الرئيس عاملاً في منصبه على الدوام يتخلل عمل الكونكرس توقف وانقطاع، الأمر الذي يعني أن الرئيس بإمكانه اتخاذ الكثير من القرارات من دون استشارة الكونكرس، عموماً وافق الكونكرس وبشكل متزايد سلطة كبيرة للرئيس[٨٥] ومن هنا فان الرئيس يتمتع بمزايا تجعله يتفوق على الكونكرس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وهي تتضمن وحدة السلطة والقدرة على السرية والسرعة والأفضلية في الحصول على المعلومات[٨٦]، لذا فهو يحتكر المعلومات، حتى قبل عصر التلفزيونات والطائرات، لأن المسؤولين ولدبلوماسيين (الذين يعينهم الرئيس وهم مسؤولين أمامه) يرفعون التقارير إليه مباشرة ولاسيما عندما تكون الأمور سرية. [٨٧]

بالإضافة إلى ذلك فقد ساعدت الأحداث الرؤساء على مراكمة سلطات سياسة خارجية على حساب الكونكرس في السنوات الأخيرة بعد هجمات ٩/١١ عام٢٠٠١ طالما كانت أوقات الأزمات والحروب تعزز أفضلية الرئاسة على الكونكرس في إدارة الشؤون الخارجية[٨٨]. كما بدا ذلك واضحاً على هامش تدخل إدارة أوباما عسكرياً في ليبيا عام ٢٠١١ وفي سوريا ابتداءً من العام ٢٠١٤ الأمر الذي حدا ببعض المحللين بالقول أن الكونكرس قد تخلى عن مسؤولياته في السنوات الأخيرة، وأخفق في الوقوف بفاعلية بوجه الرئاسة.

بالمحصلة تؤشر القراءة التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية أن سلطتها منقسمة بين الرئيس والكونكرس مع حصة الأسد عادة، لكن ليس دائماً، للرئيس[٨٩].

---

83 - Ibid, p. 882.
84 - Jonathan Masters, op. cit. , p. 6.
85 - Louis Henkin, op. cit. , p. 882.
86 - Jonathan Masters, Ibid, p. 6.
87 - Louis Henkin, op. cit. , p. 882.
88 - Ibid, p. 6.
89 - Jonathan Masters, Ibid, p. 6.

المبحث الثالث

صنع السياسة الخارجية: الإطار المؤسساتي

تطورت مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتعقدت وتنوعت تساوقاً مع تزايد وتيرة الانخراط الأمريكي بالشؤون العالمية وانتشارها العسكري، الأمر الذي تطلب استحداث مؤسسات تستوعب طبيعة الدور الجديد الذي اضطلعت به الولايات المتحدة، واستمر هذا النمط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى بعد غزو العراق واحتلاله ٢٠٠٣، مما أضفى تعقيداً متزايداً على عملية صنع السياسة الخارجية، وفيما يلي استعراض أهم هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في صنع السياسة الخارجية يوضحها المخطط الآتي:

الشكل رقم (٣)

القوى المساهمة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

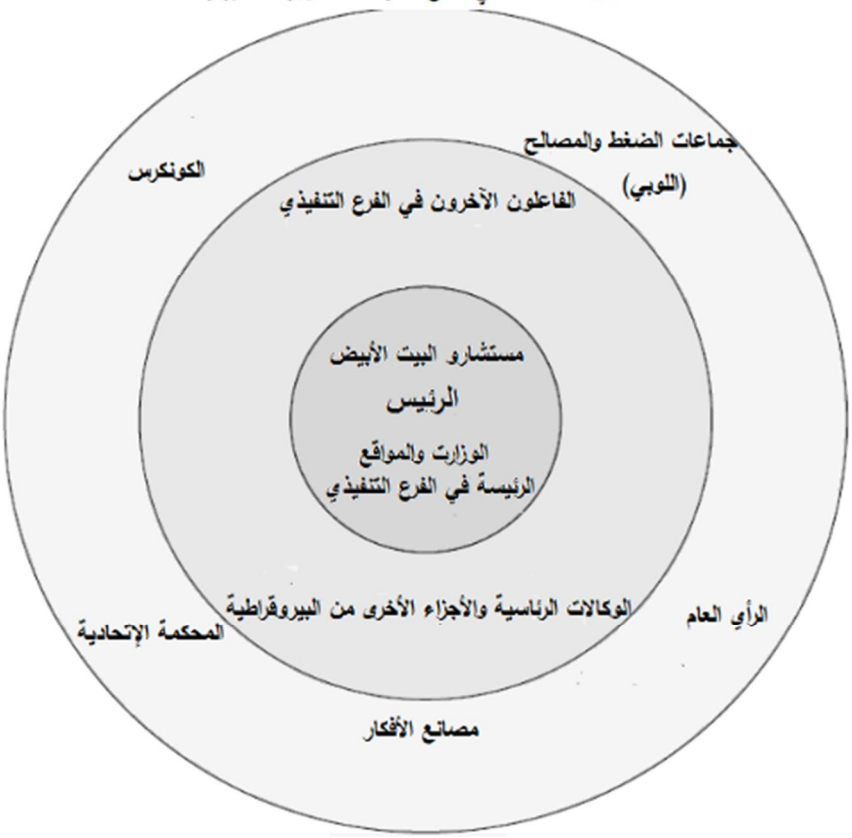

Source: The Foreign Policy-Making Process in the Post-9/11 Era, https://catalogue.pearsoned.co.uk/assets/hip/gb/hip_gb_pearsonhighered/samplechapter/0205644392.pdf Accessed in 5/9/2018.

المطلب الأول

المؤسسات الرسمية

أولاً: نائب الرئيس:

يؤدي نائب الرئيس دوراً مهما في صنع السياسة الخارجية إذ يتيح له منصبة الجمع بين الشؤون الخارجية وشؤون الأمن القومي، لكن مما تجدر الإشارة إليه دور نائب الرئيس الفاعل، في مجال الشؤون الخارجية، لم يبرز إلا في أواخر السبعينيات من القرن المنصرم بعد كان دوره هامشياً طيلة الحقبة السابقة على ذلك[٩٠]. إذ بدأ مع إدارة كارتر (الذي عمد إلى توسيع دور نائبه مونديل الأمر الذي أتاح له وموظفيه إمكانية الولوج إلى عملية صنع السياسة الخارجية)، ووصل إلى ذروته في إدارة بوش ونائبه تشيني[٩١].

ومن بين العوامل الأكثر أهمية في تنامي دور نائب الرئيس في الشؤون الخارجية يكمن في أن الناخبين الأمريكيين، خلال العقود الأربعة الماضية، باتوا يفضلون مرشحين رئاسيين من خارج أجهزة صنع القرار. ومن هنا لتعويض نقص الخبرة، فقد اختار الرؤساء الخارجيون باستمرار شخصيات ذات خبرة عميقة في واشطن ليتسنموا هذا المنصب. إذ غالباً ما يواجه الرؤساء من خارج مؤسسات صنع القرار خيارات سياسية صعبة، فضلاً على التعقيد الذي يلف عملية صنع القرار وإدارة البيروقراطيات الكبيرة. وفي مواجهة تلك التحديات أثبت نواب الرؤساء، الذين هم من داخل أجهزة صنع القرار، أن دورهم لا يقدر بثمن[٩٢].

ثانياً: لجان الكونكرس:

تعد لجان الكونكرس من الأدوات الفاعلة في صنع السياسة الخارجية وهذه اللجان هي؛ لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وهي تتولى صياغة التشريعات التي تتعامل مع السياسة الخارجية، بما في ذلك وضع الموازنة السنوية للوكالات التي تنفذ السياسة الخارجية. كما تعقد جلسات استماع للنظر في قضايا السياسة الخارجية المختلفة[٩٣]، ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل هي مسؤولة عن طائفة واسعة من المسؤوليات السياسية أهمها؛ إنفاذ عقوبات الأمم المتحدة أو غيرها من

90 - Aaron Mannes, Vice President and Foreign Policy: A Forward-Looking Review OF The Record, Commentary, https: //warontherocks. com/2016/10/vice-presidents-and-foreign-policy-a-forward-looking-review-of-the-record/ Accessed at 2/10/2018.
91 - Aaron Mannes,op. cit. .
92 - Aaron Mannes,op. cit. .
93 - William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , p. 477.

العقوبات الدولية، وقضايا الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وأنشطة وزارتي الخارجية والدفاع وسياساتهما وغيرها من الوكالات المتصلة بقانون مراقبة صادرات الأسلحة، والمساعدات الخارجية، والقانون الدولي، وتعزيز الديمقراطية والقانون الدولي بما في ذلك الاتصالات الدولية وسياسة المعلومات، والتعليم الدولي، والبرامج الثقافية وغيرها من المجالات[٩٤].

كما تشرف لجنة الاستخبارات في مجلسي الشيوخ والنواب؛ على العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، وكالة الأمن القومي التابعة لوزارة الدفاع NSA، والوكالات المشابهة طالما ينص القانون على وجوب أن يعطي الرئيس الكونكرس إشعار دوري بشأن العمليات السرية[٩٥].

ثالثاً: المحكمة الاتحادية:

تؤدي المؤسسة القضائية ممثلة بالمحكمة الاتحادية دوراً مهما في مجال الشؤون الخارجية من خلال ما تضطلع به من اختصاص المراجعة القضائية والذي بموجبه تملك المحكمة صلاحية البت فيما إذا كانت القوانين واللوائح والإجراءات تتفق مع الدستور أم لا، فعلى سبيل المثال أجبرت سلسلة من قرارات المحاكم الدنيا والمحكمة العليا إدارة بوش على مراجعة سياساتها الخاصة باحتجاز المشتبه بهم انهم إرهابيين إلى أجل غير مسمى من دون توجيه أي اتهامات، إلاّ أنّه من الجدير بالملاحظة أن هذه المحاكمات لم تحدث إلاّ بعد أن قضت سنوات في النظام القضائي خلال ذلك الوقت ظلت سياسة الإدارة سارية [٩٦]. لكن بإزاء ذلك ساهمت المحكمة في تعزيز السلطة الرئاسية في العديد من المسائل التي لم ينص عليها الدستور كما هو الحال بشأن الاتفاقيات التنفيذية والأوامر التنفيذية على النحو الذي فصلناه آنفاً.

رابعاً: الماكنة التنفيذية:

مع تحول بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية صوب الانغماس المكثف في الشؤون الدولية والاضطلاع بدور القوة العظمى لم تعد الماكنة القديمة للسياسة الخارجية كافية لتلبية هذا الدور. تساوقاً مع ذلك قام الكونكرس في العام ١٩٤٧ بإصلاح هذه المؤسسة، فقد أصدر قانون الأمن القومي الذي أسس ثلاث منظمات جديدة مع تزويدها بأدوار مهمة في السياسة الخارجية مهمة: وزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي،

94 - Timothy O. Lenz and Mirya Holman, American Government, op. cit. , p. 384.
95 - William T. Bianco and David T. Canon, op. cit. , p. 477
96 - Ibid, p. 478.

وجهاز الاستخبارات المركزية تلك المؤسسات ألحقت في السلطة التنفيذية[٩٧]، كما تم استحداث وزارة الأمن الوطني بعد أحداث ١١/ أيلول ٢٠٠١ ومنصب مدير الاستخبارات القومي في العام ٢٠٠٤.

١. وزارة الخارجية:

وهي أقدم وزارة على مستوى فريق مساعدي الرئيس، وتتولى إدارة موازنة الشؤون الخارجية ومواردها، وقيادة الوكالات الأخرى المعنية بوضع السياسة الخارجية وتنفيذها، والتنسيق فيما بينها وتمثيل الولايات المتحدة في الخارج والتفاوض مع الدول الأجنبية[٩٨]. وبشكل عام هي الوزارة المسؤولة عن التوجه العام للشؤون الخارجية. فهي تساعد على رسم السياسة الخارجية وتنفيذها فيما بعد في أنحاء العالم[٩٩].

- **وزير الخارجية: فاعلية الدور ومحدداته:**

وهو أعلى مسؤول في الوزارة وهو المستشار الأكثر أهمية للرئيس[١٠٠]. إلاّ أنّ فاعلية دوره في عملية صنع السياسة الخارجية تخضع إلى عوامل عدة أهمها، شخصية الرئيس ومدى رغبته الانخراط في الشؤون الخارجية، وشخصية الوزير، وأدوار الفاعلين الآخرين في المؤسسات الأخرى ولاسيما مستشار الأمن القومي[١٠١]. كما أن دوره والوزارة بالمجمل قد يتأثر بحكم تردد الكونكرس في إقرار التخصيصات، والقيود التي يفرضها على كيفية التمويل، والإنفاق، والتخطيط التفصيلي الموازنة. إذ يطلب الكونكرس سنوياً من وزارة الخارجية أن تحدد الدول على وفق تلبية الأهداف المتصلة بشأن حقوق الإنسان، والحد من الأسلحة، والحد من الإتجار بالمخدرات، ومجالات أخرى من أجل الحصول على المعونة الأجنبية[١٠٢].

ومن هنا على الرغم من الرؤساء غالباً ما يأتون إلى البيت الأبيض على وعد الاعتماد على وزارة الخارجية في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها. إلاّ أنّ الواقع يؤشر على خلاف ذلك[١٠٣]. بحسب اختلاف أنماط الشخصية والقيادة ليس بين الرئيس ووزير الخارجية فحسب بل للفاعلين الآخرين في المؤسسة التنفيذية كذلك وعلى النحو الموضح في الجدول أدناه.

97-Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. p. 672.
98 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, op. cit. , p. 732.
99 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. , p. 672.
100 - Ibid, p. 673.
101 - Ibid, p. 673.
102 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, op. cit. , p. 732.
103 - Ibid,p. 673.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

الجدول رقم (٣)

تحول أنماط القيادة في السياسة الخارجية

اعتماداً على شخصيات ومهارات ومصالح المعنيين، قد تكون القيادة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متمركزة في البيت الأبيض (الرئيس ومستشار الأمن القومي) أو في وزارة الخارجية (وزيرة الخارجية).

حقب هيمنة البيت الأبيض	
الرئيس	وزير الخارجية
فرانكلين روزفلت	كورديل هول (١٩٣٣-١٩٤٤)
جون ف. كنيدي ومستشاره للأمن القومي ماك جورج بندي	دين رسك (١٩٦١-١٩٦٩)
ريتشارد نيكسون ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر	وليام روجرز(١٩٦٩-١٩٧٣)
حقب القيادة من لدن وزير الخارجية	
وزير الخارجية	الرئيس
جورج س. مارشال (١٩٤٧-١٩٤٩) و دين اتشيسون (١٩٥٣-١٩٥٩)	هاري س. ترومان
جون فوستر دلاس (١٩٥٣-١٩٥٩)	داويت د. أيزنهاور
هنري كيسنجر(١٩٧٣-١٩٧٧)	جيرالد فورد
ورانت كريستوفر(١٩٩٣-١٩٩٦)	بيل كلينتون
حقب التوتر بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية	
الرئيس	وزير الخارجية
جيمي كارتر	سايروس فانس (١٩٧٧-١٩٨٠)
رونالد ريغان	جورج شولتز (١٩٨٢-١٩٨٩)

Source: James Q. Wilson and John J. DiIulio, Jr, American Government: Institutions and Politics, U. S. A, Houghton Mifflin Company, 11th Ed, 2008, p. 523.

٢. وزارة الدفاع:

أسست وزارة الدفاع عام ١٩٤٧ بوصفها بديلاً عن وزارتي الحرب والبحرية لتوفير بنية بيروقراطية معاصرة الضرورية لإدارة الجيش الأمريكي الذي شهد توسعاً على نحو كبير، وتعزيز الوحدة والتنسيق في صفوف القوات المسلحة. وفي اطار المحافظة على التقليد الأمريكي القاضي بإبقاء المؤسسة العسكرية بإدارة مدنية، فقد تم إدارة الوزارة الجديدة بموظف مدني[١٠٤]. ويعد وزير الدفاع عضواً فاعلاً ومهماً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتنفذيها ولاسيما عندما يتطلب الأمر استخدام القوة العسكرية، كما هو الحال بالنسبة للدور الذي قام به وزير الدفاع دونالد رامسفيلد استصدار قرار الحرب على العراق عام ٢٠٠٢ الذي مهد لغزو بغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣[١٠٥].

ومن الجدير بالذكر أن السلطة التي يحوزها ووزير الدفاع في الشؤون الخارجية يعتمد على نظرته للوظيفة، ورغبته في استخدام الوسائل المتاحة. ومن بين وزراء الدفاع الفاعلين هم روبرت ماكنمارا (في ولايتي كنيدي وجونسون) وميلفين ليرد(في ولاية نيكسون) وجيمس شليزنجر (في إدارتي نيكسون وفورد) و كاسبر وينبيرغر (في إدارتي ريغان) قد حازوا على سلطة كبيرة[١٠٦].

٣. وكالة الاستخبارات المركزية CIA ومجتمع الاستخبارات[١٠٧]:

أسست بعد الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٧ استجابة لتنامي دور الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، إذ لم يكن هناك جهازاً دائمياً يعنى بجمع المعلومات وتحليلها بشأن نشاطات القوى الأجنبية ونواياها[١٠٨]، وقد أدت الوكالة أدواراً مهمة في السياسة الخارجية إذ كانت الأداة الرئيسة في معالجة القضايا المعقدة التي واجهها الرؤساء إبان الحرب الباردة وما تلاها وساهم الطابع السري الذي يلف عملياتها وإمكانية

104 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. , p. 674.
105 -David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, 21st Century American Government and Politics(V 1. 0), U. S. A, 2012. P. 790.
106 -Ibid, p. 674.
١٠٧- من الجدير بالذكر أن وكالة الاستخبارات المركزية CIA واحدة من عدة وكالات. وهي مكتب السياسة الخارجية للاستخبارات والبحث. وكالات الاستخبارات العسكرية. وكالة الأمن القوم التابعة لوزارة الدفاع NSA ووكالة الاستخبارات الدفاعية DIA ومكتب التحقيقات الفدرالي FBI ووزارة الأمن الوطني وهي تعمل باستقلال عن وكالة الاستخبارات المركزية CIA:
For more detail, look at: David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, Op. cit. , p. 791.
108 - Ibid, 674.

تجاوز القيود والرقابة (سواء أكان من الكونكرس أم السلطة القضائية) في القيام بالكثير من المهام في مجال الشؤون الخارجية[١٠٩].

٤. مدير الاستخبارات القومية (DNI):

ردأ على إخفاقات الاستخبارات في موضوع العراق أقر الكونكرس تشريعاً يقضي بإنشاء منصب مدير لاستخبارات القومية DNI في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ومن المقرر أن يكون مدير الاستخبارات القومية من كبار مستشاري الرئيس لشؤون الاستخبارات مع حيازته لسلطة كبيرة على موازنة الاستخبارات الحكومية، التي تصل إلى نحو ٤٠ مليار دولار، كما تقع تحت إمرته خمسة عشر وكالة مستقلة ومتنافسة. ويقدم مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA الآن تقاريره إلى مدير الاستخبارات القومية DNI. وفي الواقع تعتمد قوة وظيفة مدير الاستخبارات على علاقته بالرئيس[١١٠].

٥. وكالة الأمن القومي:

أسست في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ وهي تتكون من مجموعة من المستشارين لمساعدة الرئيس في صياغة سياسة خارجية متماسكة عن طريق الجمع بين الشؤون الداخلية والخارجية والعسكرية التي تتصل بالأمن القومي وتنسيقها[١١١]. الأعضاء القانونيون هم كل من الرئيس، ونائب الرئيس، ووزيري الخارجية، والدفاع. ويعمل تحت إمرة مستشار الأمن القومي، أعضاء آخرين يقدمون المشورة في هذا الصدد، بضمنهم رئيس هيأة الأركان، ومدير جهاز الاستخبارات المركزية، ومدير وكالة المعلومات الأمريكية، ومدير وكالة السيطرة على السلاح ونزع التسلح، وآخرين. إن نقاشات وكالة الأمن القومي يمكن أنْ تغطّي مدى واسعاً من القضايا من قبيل كيفية التعامل مع أوربا الشرقية، أو ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط. نظرياً على الأقل تقدم نقاشات وكالة الأمن القومي للرئيس الفرصة للحصول على المشورة، وتتيح للفاعلين في عملية صنع السياسة الخارجية الاطّلاع بشأن سياسات الوزارات الأخرى وإمكانياتها[١١٢].

---

١٠٩ – فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ٢٠٠٠، ص ٤٧.

110 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, op. cit. ,p. 792.
111 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. , p. 675.
112 -Ibid, p. 676.

- **مستشار الأمن القومي: فاعلية الدور ومحدداته:**

يُعدّ مستشار الأمن القومي من بين المستشارين الأكثر أهمية للرئيس في الشؤون الخارجية [١١٣]. كما هو الحال بالنسبة لدور وزير الخارجية، فان فاعلية دوره تخضع لعوامل شخصية (شخصية الرئيس، ووزير الخارجية، والفاعلون الآخرون) ومؤسساتية (العلاقة مع الكونكرس)، لذا فان الدور الذي أدته وكالة الأمن القومي أشرت تبايناً ملحوظاً في ظل حكم عدة رؤساء. ففي ظل إدارتي ترومان وكنيدي كانا نادراً ما يجتمعان مع مستشار الأمن القومي، فيما أولى كل من أيزنهاور ونيكسون مزيداً من الاهتمام لوكالة الأمن القومي، إذ كانت الوكالة عنصراً مهماً في صنع السياسة الخارجية ولاسيما في ظل إدارة نيكسون. ويعزى الجانب الكبير من الأهمية التي أولاها الرئيس نيكسون للوكالة إلى اعتماده على هنري كيسنجر(ينظر الجدول رقم٣). ففي ظل عهد نيكسون ومستشاره كيسنجر تضخم عدد كادر وكالة الأمن القومي إلى أكثر مائة موظف والتي عدت بمثابة وزارة خارجية مصغرة في البيت الأبيض. وقد استخدم كيسنجر كادر الوكالة القومي لتوجيه الدبلوماسية والعمليات السرية، كما فعل في إدارة ريغان. وأضحت وكالة الأمن القومي خارج نطاق الرقابة بشكل كلي تقريباً. إذ أراد العاملون في الوكالة الحفاظ على السرية، والاهم من ذلك الحيلولة دون قيام الكونكرس بمنع العمليات التي يرغبون القيام بها[١١٤].

مؤخراً فان والنمط السائد هو قيام الرؤساء باختيار أفراد على دراية ومن القادرين على تزويد الرئيس بالخبرة والمشورة. وفي بعض الأحيان تحول ذلك دور المستشار إلى تلبية رغبات الرئيس كما فعلت كوندليزا رايس عندما عززت توجه الرئيس بوش الابن لغزو العراق ٢٠٠٣. وبعد إعادة انتخابه في العام٢٠٠٤ عينها وزيراً للخارجية[١١٥].

٦. وزارة الأمن الوطني(DHS):

أسست وزارة الأمن الوطني DHS في العام ٢٠٠٣ بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر٢٠٠١ لتوفير تنسيق أفضل لأنشطة مكافحة الإرهاب. وتعد وزارة الأمن الوطني وزارة ضخمة ومنظمة معقدة وتؤدي خدمات عدة. وهي مسؤولة عن مدى واسع من الوظائف المتصلة بالأمن الوطني[١١٦]،

113 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, op. cit. , p. 730.
114 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. , p. 676.
115 -Ibid, pp. 731-732.
116 -Timothy O. Lenz and Mirya Holman, American Government, University Press of Florida, 2013, P. 387.

فهي تجمع بين أنشطة ٢٢ وكالة اتحادية[١١٧] مختلفة مع قوة عاملة تتألف من ١٧٠ الف موظف. ويخشى بعض المراقبين من أن الجمع بين المهام المتصلة بالشؤون الخارجية والداخلية في الوزارة نفسها يحد من فاعليتها[١١٨].

٧. مؤسسات أخرى فاعلة في بيروقراطية السياسة الخارجية:

شهدت العقود القليلة الماضية انتشاراً متزايداً لعدد من اللاعبين في عملية صنع السياسة الخارجية. إذ باتت العديد من الأقسام والوكالات، غير تلك الموصوفة أعلاه، تجد نفسها منخرطة في صنع السياسة الخارجية، وبالنسبة للبعض الآخر تعد الشؤون الخارجية في صلب اهتمامها. فوكالة التنمية الدولية AID تشرف على برامج المساعدات للدول في أنحاء العالم. وهي بذلك تعمل مع طائفة واسعة من المؤسسات الأخرى بضمنها؛ وزارة الدفاع، ووكالة الاستخبارات المركزية CIA، وفرق السلام ووزارة الزراعة. أما وكالة المعلومات الأمريكية، فهي تمتلك اكثر من مئتي مكتب في ١٤٣ بلدا توفر المواد التعليمية والثقافية بشأن الولايات المتحدة. بينما تعنى وكالة السيطرة على التسلح ونزع السلاح ACDA بالتفاوض والتحقق من السيطرة على التسلح وعدم انتشارها وسياسات نزع التسلح والاتفاقيات ذات الصلة بذلك، وتتولى هذه الوكالة التعامل قضايا السيطرة على التسلح في السياسة الخارجية للولايات المتحدة [١١٩].

ومن الجدير بالذكر أن هناك وزارات ووكالات الأخرى تعنى بالأساس بالقضايا الداخلية، إلاّ أنّها أضحت أكثر نشاطاً في مجال السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال تقدم وزارة الزراعة المساعدات الزراعية لبلدان الأخرى، وتعمل على ترويج منتجات المزارعين الأمريكيين في أنحاء العالم. وبالمثل أيضا بالنسبة لوزارة التجارة التي أصبحت وزارة التجارة فاعلاً مهماً في صنع السياسة الخارجية فهي تحاول توسيع الأسواق الخارجية للبضائع الأمريكية غير الزراعية. كما يسعى المدراء التجاريون إلى سن القوانين التي تحول دون وصول الدول الأخرى إلى التكنولوجيا التي تتصل بالأمن القومي (مثل الحواسيب

١١٧- والوكالات المندمجة في الوزارة هي دائرة الهجرة والتجنس INC والخدمة السرية ودائرة الكمارك والوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ FEMA وإدارة أمن النقل ودورية الحدود. للمزيد ينظر:
David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook
118 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, op. cit. , p. 735.
119 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. , p. 676.

والتجهيزات العسكرية). فيما تعمل وزارة الطاقة على مراقبة برامج الأسلحة النووية دوليا وتعمل مع الدول الأجنبية والوكالات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنسيق برامج الطاقة الدولية[١٢٠].

كما توجد هناك طائفة من الشركات الحكومية والوكالات المستقلة والمنظمات شبه الحكومية بضمنها صندوق دعم الديمقراطيةNED (وهي منظمة مستقلة شبه حكومية أسست لتعزيز الديمقراطية في البلدان الأخرى). [١٢١] باتت تمارس دوراً ملحوظاً في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني

القوى الفاعلة والمؤثرة

أولاً: الديمقراطيون والجمهوريون:

شهدت السياسة الخارجية استقطاباً حزبياً متزايداً، إذ أصبح دور الأحزاب واضحاً في السياسة الخارجية[١٢٢] وهذا الأمر الذي عد بلا شك تطورا في السياسات الحزبية للولايات المتحدة الأمريكية. ففي السابق ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك دعم حزبي واضح لقضايا السياسة الخارجية على الرغم من اختلافهم على أجندة السياسة الداخلية. إذ لم تكن الاختلافات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري على السياسة الخارجية منسجمة مع الانقسام على قضايا السياسة الداخلية بل كانت مواقفهم متقاربة جداً إذا لم نقل أنها متطابقة[١٢٣] وبدا ذلك واضحاً مع تصاعد التصويت الحزبي الداعم للسياسة الخارجية داخل الكونكرس بما يشبه الإجماع، الأمر الذي ساعد الرؤساء في تلك الحقبة على أداء دور أكثر فاعلية في إدارة شؤون السياسة الخارجية كما هو الحال في إدارتي ترومان وأيزنهاور[١٢٤] لكن عند منتصف الستينات من القرن المنصرم، أصبحت السياسة الخارجية نقطة محورية للصراع الحزبي، عندما بدأ المحافظون بالسيطرة على الحزب الجمهوري والليبراليون على الحزب الديمقراطي (الذين قادوا النشاطات المناهضة لحرب فيتنام استحوذت

120 - Ibid, p. 677.
121 - Ibid, p. 677.
122 - John W. Spanier and Eric M. Uslaner, American foreign policy making and the Democratic Dilemmas, U. S. A, Macmillan publishing company, 6th Ed, 1994, p. 246.
١٢٣- تيري ال الديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٤٩.
124 - John W. spanier and Eric M. Uslaner, op. cit. , p. 247.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

على سياسات الحزب الديمقراطي آنذاك). إذ أعاد الكثير من الديمقراطيين تقييم دعمهم السابق لحرب فيتنام، بل سعوا إلى إلقاء اللوم على الرئيس الجمهوري بسبب تنامي الصراع على الحدود الفيتنامية في لاوس وكمبوديا. وعمدوا إلى استصدار قانون صلاحيات الحرب المذكور آنفاً [١٢٥]، لتؤشر تلك الحقبة بداية عصر حزب جديد في رسم السياسة الخارجية قائم على أساس الصراع بين الحزبين. وقد شهدت الحقبة اللاحقة تصاعداً في الصراع بين الحزبين على أولويات السياسة الخارجية كما بدا واضحاً في إدارة كل من كارتر وريغان وبوش الأب. فعلى سبيل المثال لا الحصر واجهت قضايا السياسة الخارجية المعروضة على الكونكرس خلال إدارة ريغان حزبية عالية وخضع التصويت عليها إلى الصراع الحزبي كما هو الحال بالنسبة للقضايا الاقتصادية وأصبح التماسك الحزبي على قضايا السياسة الخارجية مشابهاً لذلك الموجود على قضايا الرفاه الاجتماعي وكذلك الحال خلال إدارة بوش الأب إذ أنتج العجز في الموازنة آنذاك صراعاً على الإنفاق العسكري والبرامج الاجتماعي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري[١٢٦]. ولابد من الإشارة هنا إلى أن التحول والاستقطاب بين الحزبين (عندما تحرك الليبراليون صوب الحزب الديمقراطي والمحافظين صوب الحزب الجمهوري) كان السبب الكامن وراء تبدل مواقف الحزبين حيال قضايا السياسة الخارجية[١٢٧].

ثانياً: مصانع الأفكار:

رافق ظهور الولايات المتحدة بوصفها لاعباً رئيساً في العلاقات الدولية ومن ثم تربعها على قمة الهرم الدولي، ظهور وانتشار مراكز البحث والتفكير فيها. إذ تعرف كل بحوث السياسة العامة وتحليلاتها وما يرتبط بها، في الولايات المتحدة، بمصانع الأفكار، وهي تؤدي دوراً بارزاً في صنع السياسات على المستوى القومي وعلى مستوى والولايات والمستويات المحلية، وظيفتها حسبما يراها البعض فريدة من نوعها. فبتقديمها بحوث السياسة العامة والتحليلات المتعلقة بها فهي تعمل، على ما يبدو، بشكل مستقل عن الحكومة أو الأحزاب السياسية. وتتلخص تلك الوظيفة بتمكين صناع القرار من فهم القضايا ذات الاهتمام المحلي والدولي ومن ثم اتخاذ قرارات ناجعة في التعامل معها[١٢٨].

125 - Ibid, p. 246.
126 - Ibid, p. 246.
127 - Ibid, p. 247.
128 - James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in the United States: Academics, advisors and advocates,, U. S. A, Taylor & Francis e-Library, 2007, p. 7.

وتقوم مصانع الأفكار، في هذا السياق، على تأطير السياسات العامة المحلية والدولية عن طريق نشر الكتب وعقد المؤتمرات والندوات وكتابة المقالات والموجزات عن السياسات العامة المزمع تطبيقها وإجراء التقييمات على البرامج الحكومية ونشر نتائج بحوثهم والمثول للشهادة أمام الكونكرس والظهور في وسائل الإعلام عن طريق الخبراء والمستشارين والمحللين الذي يعملون في تلك المراكز[١٢٩]. من جانب آخر وفي إطار الدور الفاعل لمصانع الأفكار لا تتوانى عن تقديم خبرائها ومستشاريها للعمل في المراكز التشريعية والتنفيذية، ويبدو ذلك على الأخص في مجالات السياسة الخارجية والدفاعية الأمر الذي يجعل منها حلقة أساسية في صنع السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية، فهؤلاء الخبراء والمستشارين يطبقون الأفكار التي تنتجها تلك المصانع بشكل عملي[١٣٠].

لابد من الإشارة هنا، إلى أن ظاهرة انتشار مصانع الأفكار شهدت تزايدا في أنحاء العالم كافة، إلاّ أنّ انتشارها ودورها في الولايات المتحدة كان ملفتا للنظر. والسبب في ذلك هو أن نشأة وتطور مصانع الأفكار كانت وليدة ظروف بيئة داخلية وخارجية مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية. فقد تزامن ظهور وانتشار تلك المؤسسات مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيس في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وعلى الأخص إثْر انتهاء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يؤشر لنا أن ظهور وانتشار مصانع الأفكار كان موازيا لدورها بوصفها قوة عالمية[١٣١] أما فيما يتعلق في السياسة الخارجية، فقد ساهم الجيل الأول من مصانع الأفكار في إبقاء الداخل الأمريكي مطلعا على التفاعلات العالمية، تاركا الاضطرابات العالمية خارج حيّز اهتمامها منذ ترك الولايات المتحدة عصبة الأمم وصولا إلى الحرب العالمية الثانية[١٣٢]. أما بعد الحرب الأخيرة ظهرت الموجة الثانية من مصانع الأفكار عندما تولت الولايات المتحدة الزعامة العالمية (مع انبثاق الحرب الباردة) (بوصفها مدافعة عن العالم الحر). هذا الجيل من مصانع الأفكار دعم وبشكل مباشر تكريس مواردها الضخمة لباحثي وعلماء الدفاع تساوقا مع انغماس الولايات المتحدة المكثف

129 – Ibid, p. 11.

130 - Ibid, p. 11.

131 - Richard N. Haass, Think Tank and U. S foreign policy: A policy – makers perspective The Role of Think Tanks in U. S foreign policy, An Electronic journal of the U. S department of State, Vol (7), No (3), November 2002. p. 5.

٤- Ibid, p. 5.

في العلاقات الدولية. وابرز تلك المصانع كانت مؤسسة راند[١٣٣] وفي الثلاث عقود اللاحقة شهدت ظهور مصانع الأفكار المحافظة ومن أبرزها مؤسسة التراث عام ١٩٧٣.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه هذه المرحلة شهدت تطورا مهما وهو ظهور توجها قويا في نمو مصانع الأفكار المحافظة منذ عهد ريغان[١٣٤].

والحقيقة أن الكتاب الأمريكيين غالباً ما يجبون على تساؤلين في هذا الخصوص، تلخص التطور الحاصل في مصانع الأفكار أولهما: لماذا حصل هذا الانتشار والتوسع في مصانع الأفكار بعد الحرب العالمية الثانية ؟ والثاني، وهو الأكثر أهمية، ماهي العوامل التي شجعت مصانع الأفكار من إعادة ترتيب أولوياتها لتركز اهتمامها على البحث في السياسات الدفاعية؟

أولاً – نتيجة لترك سياسة العزلة وتولي الولايات المتحدة القيادة العالمية بوصفها قوة مهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الولايات المتحدة وبشكل متزايد على محللي السياسة لتقديم المشورة حول كيفية ممارسة علاقاتها الخارجية.

ثانياً – توسع مهام الحكومة الأمريكية بعد الحرب للاستجابة إلى الاهتمامات الداخلية والخارجية المتنامية.

ومن هنا كان لزاما عليها أن تتيح الفرص للخبرات السياسية الموجودة في مصانع الأفكار لتساهم في وجهات نظرها السياسية مع المسؤولين في الحكومة[١٣٥].

ثالثاً: جماعات الضغط والمصالح (اللوبيات):

تُعدّ جماعات والضغط والمصالح السياسية الخارجية، لاعباً رئيسياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة[١٣٦]. ويبدو ذلك من خلال وجود جماعات إثنية وأيديولوجية واقتصادية تقضي مصلحتها الاهتمام بالشؤون الخارجية، فالجماعات الإثنية، وهي الجماعات التي تهتم بالدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت ظاهرة مؤثرة ولاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، على الرغم من أنّ

133 - Richard N. Haass, op. cit. , p. 6.
134 - Donald E. Abelson & Christine M. Carberry, policy expert in presidential campaigns: a model of think tanks recruitment, presidential quarterly report,U. S. A, vol (27), No. , 4, 1997 p. 683.
135 - Donald E. Abelson & Christine M. Carberry, op. cit. , p. 681.
136- Who Makes U. S. Foreign Policy?, https: //courses. lumenlearning. com/boundless-politicalscience/chapter/who-makes-u-s-foreign-policy/

القراءة التأريخية تؤشر وجود جماعات الضغط والمصالح لعقود قبلها[١٣٧]. وتعتمد في تحركها على دراسة المؤسسات الأمريكية وتقديم المعلومات والدراسات لأصحاب القرار بحيث تتوافق قراراتهم مع خارطة توزيع النفوذ والقوى وطبيعة عمل المؤسسات القانونية أو التشريعية القائمة في المجتمع الأمريكي الأمر الذي يسهل على الحكومة الأجنبية التي يعمل اللوبي لصالحها توضيح سياستها أمام الرأي العام الأمريكي وإقناع الكونكرس بتبني سياسة مؤيده لها وعادة ما تعتمد الجماعات الإثنية التي ترجع أصول أعضائها إلى جنسية البلد الأجنبي[١٣٨] ولعل أبرز مثال على ذلك اللوبي الصهيوني المعروف بنفوذه ووسائل تأثيره داخل الولايات المتحدة بحيث وهناك اللوبي الكندي، والبريطاني، والفرنسي، والكوري، واليباني، والصيني، والتركي، واليوناني. [١٣٩]... وغيرها. ومن الجدير بالذكر هناك لوبيات أخرى فاعلة جداً تتحكم إلى حد كبير في قرارات السياسة الخارجية مثل لوبي النفط ولوبي السلاح المتمثل بالمجمّع الصناعي – العسكري[١٤٠] وهو تجمع يضم كبريات الشركات المنتجة للسلاح مع كبار السؤولين العسكريين ويكتسب هذا اللوبي أهميته ونفوذه في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الآتي[١٤١]:

١. النفوذ الاقتصادي الكبير إذ تشكل مساهمته بحوالي (٧%) من الناتج القومي الإجمالي.
٢. القدرة على الوصول إلى الخبرة التقنية والمعلومات السياسية.
٣. المصالح التي تربطه بالمؤسسة العسكرية.
٤. العلاقات الشخصية والمهنية بين المجمع الصناعي العسكري مع وزارة الدفاع إذ يعمل العديد من الضباط العسكريين بعد التقاعد في قطاع الصناعات الدفاعية.
٥. العلاقة الوثيقة التي تربط المجمّع الصناعي– العسكري بأعضاء الكونكرس واللجان المهمة فيه، ولاسيما لجنتي القوات المسلحة والعلاقات الخارجية حيث توجد الشركات في ولايات أعضاء الكونكرس.

---

137 - Ibid.

١٣٨ – نصر محمد علي، جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، المركز الثقافي للنشر والتوزيع، بابل، ٢٠١٤، ص ١٧١.

139 - for more detail look at: Byoung-Joo Kim, Explaining the Country Patterns of Foreign Lobbying in the United States: Issues, Capabilities, and Norm, PhD thesis submitted to Massachusetts Institute OF Technology, Department of science, February, 1999.

١٤٠ – للمزيد بشأن دور هذا المجمّع ونفوذه ينظر: نصر محمد علي، دور لوبي المجمّع الصناعي– العسكري في الاستراتيجية الأمريكية: غزو العراق ٢٠٠٣ أنموذجاً، المركز الثقافي للنشر والتوزيع، بابل، ٢٠١٤.

141 - The Machinery of Foreign Policy Making: Who and What, op. cit. .

كما تحتل الشركات التابعة للمجمع الصناعي – العسكري المراكز الأولى عالمياً في مجال تصدير الأسلحة. إذ احتلت شركتي لوكهيد مارتن وبوينغ المراكز الأول والثاني في العام ٢٠١٦، فيما احتلت رايثون، ونورثروب غرومان، وجنرال داينمكس، المراكز الرابع والخامس، والسادس على التوالي[١٤٢].

رابعاً: الرأي العام:

تطور تحليل العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر في التطور في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣[١٤٣]، فخلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية (١٩٢٢-١٩٤٥)، إذ كانت الأولويات المحلية تطغى على اهتمامات الرأي العام على حساب الشؤون الخارجية لذا كان النمط السائد اللامبالاة للرأي العام ومن هنا نحى جابريل ألموند (١٩٥٠) في كتابه "الشعب الأمريكي والسياسة الخارجية" الذي قال بأن الجمهور "هو غير مستنيرة، ويتفاعل مع مختلف الأحداث مع اللامبالاة. لذلك، لا يمكن لصانعي السياسات الاعتماد على ردود فعل الرأي العام لتشكيل السياسة الخارجية[١٤٤].

ولم يكن هناك أي تغيير في السنوات بين الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام على هذه الصورة النمطية. بل على العكس من ذلك، كان الأكاديميون يتفقون مع هذه الأفكار النمطية حول الرأي العام وعلاقته الضعيفة بالسياسة الخارجية. وكانت الأطروحة الرئيسية خلال هذه الحقبة هي أن "الرأي العام الأميركي، لم يكن على علم بالشؤون العالمية ولا يبالي بالأحداث الخارجية إلا في الأوقات من الحرب أو الأزمات[١٤٥]. وكنتيجة لذلك ظلت السياسة الخارجية بشكل أساس هي حكر على النخبة حيث تأثير الأغلبية قليل على القادة. وقد عزز الإجماع على أجندة السياسة الخارجية ولاسيما على سياسة الاحتواء من تلك القناعة[١٤٦].

142 - Overall defense revenues for the Top 100 defense companies in the world increased in 2016, ending a five-year slide. https: //www. artillerymarketing. com/fs/defense-news-top-100-companies-2016

143 – *Ayman Mansour Ahmed Nada, The Influence of the Public Opinion on the American Foreign Policy towards Iraq (1990-2011), The American University in Cairo, School of Humanities and Social Sciences, Master Thesis, May/ 2012*, p. 58.

144 -Ibid, p. 58.

145 -Ibid, p. 58.

146 - Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, op. cit. , p. 678.

لكن بدأت الصورة تتغير ولاسيما في خضم تداعيات الهزيمة في حرب فيتنام الأمر الذي دفع أعادة تفسير العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية. والنظرية السائدة في هذه المرحلة الأخيرة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية هي أن للرأي العام تأثير كبير على السياسة الخارجية[١٤٧].

147 - *Ayman Mansour Ahmed Nada, op. cit.* , p. 58.

الخاتمة

إن السياسة الخارجية الأمريكية، في أبعادها الفكرية، والدستورية، والمؤسساتية هي محصلة لتفاعل متغيرات البيئة المحلية من جهة ومتغيرات البيئة الدولية من جهة أخرى. فعلى صعيد الأبعاد الفكرية والفلسفية، في الوقت الذي ساهمت فيه المدارس الفكرية، على اختلاف مرجعياتها، في تأطير السلوك السياسي الخارجي على وفق محددات البيئة المحلية، إلاّ أنّ لمتغيرات البيئة الدولية دور في تعزيز وجهات نظر معينة على حساب الأخرى.

أما على الصعيد الدستوري، فقد أدى غموض الدستور، وتردد المحكمة العليا في حل الإشكاليات المتولدة عن ذلك، إلى وجود أعراف وممارسات عملت على إيجاد معادلة جديدة لتوازن القوى بين الرئيس والكونكرس، اختلفت عن المقاصد التي أسسها الآباء المؤسسون، الأمر الذي رجح كفة الرئيس في أخذ زمام المبادرة في إدارة الشؤون الخارجية وبات يمارس صلاحيات لم يذكرها الدستور مثل الاتفاقيات التنفيذية.

أما على الصعيد المؤسساتي، فقد تضخمت المؤسسات المعنية بصناعة السياسة الخارجية وتعقدت تساوقاً مع تنامي دور الولايات المتحدة في الشؤون العالمية. إذ تم استحداث مؤسسات تستوعب طبيعة وحجم الدور الجديد للسياسة الخارجية ومع ظهور فواعل جدد في معادلة صنع السياسة الخارجية ازدادت تلك العملية تعقيداً. شكلت تلك المؤسسات وطبيعة الدور الذي اضطلعت به تحدياً للأسس التقليدية التي استندت إليها السياسة الخارجية. كما وأضحت إدارة هذه الماكنة الضخمة من أهم التحديات التي تواجه أي رئيس منتخب، حيث يصبح جل اهتمامه ينصب في كيفية تحقيق الانسجام وعدم التعارض بين تلك المؤسسات.

قائمة المراجع

أولاً – المصادر باللغة العربية:

١. تيري ال الديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

٢. جمال سلامة علي، أسباب وأدوات سيطرة "المحافظون الجدد " على الساحة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٦٦)، ٢٠٠٦.

٣. هانز مورجنثاو، السنة الأمريكية في السياسة الخارجية، في روي مكريدس (إشراف): مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٦.

٤. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ٢٠٠٠

٥. نصر محمد علي، دور لوبي المجمّع الصناعي – العسكري في الاستراتيجية الأمريكية: غزو العراق ٢٠٠٣ أنموذجاً، المركز الثقافي للنشر والتوزيع، بابل، ٢٠١٤.

٦. نصر محمد علي، جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، المركز الثقافي للنشر والتوزيع، بابل، ٢٠١٤.

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية

1. Aaron Mannes, Vice President and Foreign Policy: A Forward-Looking Review OF The Record, Commentary, https: //warontherocks. com/2016/10/vice-presidents-and-foreign-policy-a-forward-looking-review-of-the-record/ Accessed at 2/10/2018.
2. *Ayman Mansour Ahmed Nada, The Influence of the Public Opinion on the American Foreign Policy towards Iraq (1990-2011), The American University in Cairo, School of Humanities and Social Sciences, Master Thesis, May/ 2012.*
3. Byoung-Joo Kim, Explaining the Country Patterns of Foreign Lobbying in the United States: Issues, Capabilities, and Norm, PhD thesis submitted to Massachusetts Institute OF Technology, Department of science, February, 1999.

4. Carl D. Cavalli and others, The Basics of American Government, U. S. A University Press of North Georgia, 2013.

5. David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, American Government and politics in the information Age, University of Minnesota Libraries Publishing, U. S. A, 2016,https: //www. saylor. org/. . . /American%20Government%20and%20Politics%20in%20th, Accessed at 12/9/2018.

6. David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, 21st Century American Government and Politics(V 1. 0), U. S. A, 2012.

7. Donald E. Abelson & Christine M. Carberry, policy expert in presidential campaigns: a model of think tanks recruitment, presidential quarterly report,U. S. A, vol. (27), No. , 4, 1997.

8. Foreign and Defense Policy - Oxford University Press,

   http: //global. oup. com/us/companion. websites/9780199374229/stud/pdf/ch16. pdf, p. 15. Accessed in 05/10/2018.

9. Foreign Policy: Key Principles and Practices:

   https: //www. closeup. org/lib/CurrentIssuesChapters/Foundational%20Unit%20-%20U. S. %20Foreign%20Policy. pdf 2015, p. 160. Accessed in 1/10/2018.

10. Glen Krutz, American Government, U. S. A, Rice University, 2017.

11. Introduction: The Foreign Policy–Making Process in the Post-9/11 Era, https: //catalogue. pearsoned. co. uk/assets/hip/gb/. . . /0205644392. pdf. Accessed at 2/9/2018.

12. James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in the United States: Academics, advisors and advocates,, U. S. A, Taylor & Francis e-Library, 2007.

13. James Q. Wilson and John J. DiIulio, Jr, American Government: Institutions and Politics, U. S. A, Houghton Mifflin Company, 11th Ed, 2008.

14. John W. Spanier and Eric M. Uslaner, American foreign policy making and the Democratic Dilemmas, U. S. A, Macmillan publishing company, 6th Ed, 1994.

15. Jonathan Masters, U. S. Foreign Policy Powers: Congress and the President, Council of Foreign Relations, U. S. A, http: //www. cfr. org/united-states/us-foreign-policy-powers-congress-pre March 2, 2017. Accessed at 15/9/2018.

16. Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry, and Jerry Goldmen, the challenge of Democracy: Government In America, U. S. A, Houghton Mifflin Company,1999.

17. Lance Gabrial Hampton, Justifications for the Iraq war: An analysis of the government's public case for Iraq, 2001to 2002, PhD thesis, university of Pittsburg, 2008.

18. Louis Henkin, Constitutionalism, Democracy and Foreign Affairs, Indiana Law Journal Volume 67 | Issue 4, Available at:

http: //www. repository. law. indiana. edu/ilj/vol67/iss4/1 Accessed in 22/9/2018.

19. Michael John Garcia, "International Law and Agreements: Their Effect upon U. S. Law," Congressional Research Service18 Feb 2015.

20. Overall defense revenues for the Top 100 defense companies in the world increased in 2016, ending a five-year slide.

https: //www. artillerymarketing. com/fs/defense-news-top-100-companies-2016 Accessed in 23/10/2018.

21. Pat Paterson, Origins of U. S. Foreign Policy, National Defense University, U. S. A, William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies, February 2018.

22. Raffaella Baritono, "An Ivitation to Struggle?" Congress and U. S. Foreign Policy, Analysis No. 229, January 2014, ISPI,

https: //www. ispionline. it/sites/default/files/. . . /analysis_229_2013. pdf. Accessed at 9/9/2018.

23. Richard N. Haass, Think Tank and U. S foreign policy: A policy – makers perspective The Role of Think Tanks in U. S foreign policy, An Electronic journal of the U. S department of State, Vol (7), No (3), November 2002.

24. The Foreign Policy–Making Process in the Post-9/11 Era,

https: //catalogue. pearsoned. co. uk/assets/hip/gb/hip_gb_pearsonhighered/samplechapter/0205644392.pdf Accessed in 5/9/2018.

25. The Senate's Role in Treaties,

https: //www. senate. gov/artandhistory/history/common/briefing/Treaties. htm Accessed At 15/10/2018.

26. Timothy O. Lenz and Mirya Holman, American Government, University Press of Florida, 2013.
27. Who Makes U. S. Foreign Policy?, https: //courses. lumenlearning. com/boundless-politicalscience/chapter/who-makes-u-s-foreign-policy/. Accessed in 28/9/2018.
28. William T. Bianco and David T. Canon, American Politics Today, U. S. A, W. W. Norton & Company, Inc, 2013.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس جورج دبليو بوش

تأملات في النزاع العربي الإسرائيلي وفق منظور نعوم تشومسكي

د. فريدة كافي

مقدمة:

برز نعوم تشومسكي Noam Chomsky* كواحد من أهم المفكرين تأثيرا في الفترة المعاصرة، فهو عالم لغويات بالأساس أشتهر من خلال نظريته اللغوية في النحو التوليدي التحويلي التي كانت ثورة حقيقية في حقل اللسانيات. وبالإضافة إلى دراساته العلمية في مجال اللغة، فقد اهتم بالسياسة خاصة بعد ظهوره كناشط سياسي من أكبر المناوئين للسياسة الأمريكية.

وقد أفضت التحولات والأحداث الهامة التي شهدها التاريخ الإنساني المعاصر إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبيرة تحتل الصدارة على جميع المستويات، و تحتكر أحدث التكنولوجيات، فأضحت منبراً لإطلاق العديد من التغييرات الاجتماعية والسياسية في العالم كنشر الديمقراطية والترويج لليبرالية الجديدة كنموذج للاقتصاد العالمي، ومحاربة الإرهاب، هذا الخطاب الذي أعيد بعثه للواجهة الفكرية خاصة بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على برجي التجارة الأمريكية وما حمله هذا من بروز خطابات مضادة للإسلام، وحديث عن صدام الحضارات، إضافة إلى ذلك التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال الذي تسيطر عليه الشركات الأمريكية الكبرى والذي أصبح له بالغ الأثر على الثقافة الفكرية، في تشكيلها، أو في تدميرها أو التلاعب بها أحياناً.

ولا شك أن عالمنا العربي لم يكن بمنأى عن هذه التحولات التي أثرت بشكل كبير على واقع الدول العربية، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو دول شمال أفريقيا خاصة بعد اجتياح موجة ما يعرف بـ"الربيع العربي" للعديد من الدول، ويعتبر الشرق الوسط من المناطق التي تعكس بقوة علاقة الغرب بالعالم العربي والإسلامي كما يعكس مستويات وأشكال عديدة من الصراع الغربي العربي، خاصة إذا تحدثنا عن القضية

* نعوم تشومسكي مفكر أمريكي من أصل يهودي، ولد في فيلادلفيا عام ١٩٢٨ لأبوين يهوديين من أصول روسية، اهتم باللسانيات وله عدة مؤلفات في هذا الشأن، وإضافة إلى اهتماماته اللغوية فهو ناشط سياسي ناقد للسياسة الأمريكية، له عدة مؤلفات سواءً في مجال اللغة أو السياسة، (من أجل التعريف المفصل بتشومسكي يرجى العودة إلى كتاب):
Robert F. Barsky: Naom Chomsky, A Life of Dissent, the MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 1998).

الفلسطينية، هذه القضية التي مهما قيل فيها ومهما كتب حولها تظل المسألة التي تنبعث منها أكثر الأسئلة إلحاحا.

شاركت هذه الأحداث مشاركة فعالة في الدفع بتشومسكي إلى الكتابة في السياسة، والقضية الفلسطينية من أبرز القضايا التي اهتم بها، وتركز اهتمامه في هذا السياق حول طبيعة العلاقة بين الغرب والعرب بوجهٍ عام، وبصفة خاصة طبيعة علاقة الولايات المتحدة بالدول العربية، والعلاقة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة، والزعم القائل بالربط بين الإسلام والإرهاب. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأهداف الحقيقية للسياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين ودور الإعلام في صياغتها، خاصة إذا علمنا أن تشومسكي مفكر يعود إلى أصول يهودية ويحمل الجنسية الأمريكية، ولعل هذا ما يكسب تحليلاته أهمية بالغة، لأن كتاباته ستكون من داخل جدران الثقافة الغربية، وهذا ما ينفي إلى حد ما أن تكون نتيجة مشاعر بُغْض يكنّه شخص ما للغرب. كما تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أهمية اللغة الموظفة في الخطاب السياسي مثل الإرهاب والمقاومة، بالإضافة إلى تحديد موقف تشومسكي من مصير الشعب الفلسطيني. وتستدعي هذه الدراسة الجمع بين أكثر من منهج، المنهج التحليلي من أجل تحليل نصوص تشومسكي، ومنهج تاريخي لأن طبيعة هذه الدراسة هي دراسة تاريخية بالأساس، فلا يمكن الولوج إليها إلا من باب الاطّلاع على التاريخ. من هذا المنطلق، يمكن طرح الإشكالية التالية: هل يعتقد تشومسكي أن عملية إحلال السلام ممكنة في العالم العربي؟ وكيف يساهم الإعلام في التأثير على الرأي العام وصناعة الحقيقة؟

١) "عملية السلام" في الاستراتيجية الأمريكية العالمية:

يلاحظ كل متابع للشأن السياسي عبر وسائل الإعلام المختلفة أن "عملية السلام" أو إحلال السلام من أكثر العبارات تداولا في الخطاب السياسي والإعلامي، لاسيما في خطب السّاسة الأمريكيين حين يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، فالسعي الأمريكي لإحلال السلام في فلسطين أصبح سمة مميزة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عقود من الزمن، فالرواية المتكررة دائما في هذا الشأن أن الولايات المتحدة هي طرف حيادي ونزيه أخذ

على عاتقه مهمة تسوية النزاع بين طرفين عنيفين لا يحتكمان إلى العقل في تسوية الصراع بينهما هما الفلسطينيين والإسرائيليين[١٤٨]، وهنا تلعب الولايات المتحدة دور المخلص الذي يحمل رسالة نشر السلام.

لكن فهم "عملية السلام" لا يمكن أن يتضح إلا من خلال الرجوع إلى السياق الذي ظهرت فيه هذه العبارة، وتوضيح معانيها الحقيقية ومستقبلها وإمكانية تحققها على أرض الواقع.

ترتبط عملية السلام بالأهمية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط خاصة من ناحية احتوائها على أكبر مخزون للنفط في العالم، وحتى يتضح الأمر أكثر يمكن الرجوع إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي ميّزها إخراج الولايات المتحدة منافستيها بريطانيا وفرنسا من نصف الكرة الغربي وفق "مبدأ مونرو" لتستلم أمريكا اللاتينية مهمتها الجديدة في النظام العالمي الجديد وهي: "بيع المواد الخام" و"امتصاص فائض رأس المال الأمريكي"[١٤٩]، لكن لم يقتصر الأمر على أمريكا الجنوبية، لأن مبدأ مونرو شمل أيضا منطقة الشرق الأوسط تم هذا في عهد إدارة كلينتون، عندما أعلنت "مادلين أولبرايت" Madleine Albright (١٩٣٧) مبينة أهمية منطقة الشرق الأوسط قائلة: "إننا سنتصرف جماعيا عندما نستطيع وسنتصرف أحاديا عندما يلزم الأمر، لأننا نعتبر هذه المنطقة ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية القومية، ومن ثمة لا نعترف بأية حدود أو عراقيل أو حتى بقانون دولي أو أمم متحدة"[١٥٠]، كان هذا هو السياق الذي وجدت فيه عملية السلام، وقد وجدت الولايات المتحدة في إسرائيل حليف محلي يدعم مصالحها ويكرسها في منطقة الشرق الأوسط، ففي السبعينيات ازداد رفض الولايات المتحدة لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ القاضي بالاعتراف بالحقوق الفلسطينية وإلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وقد أيد هذا القرار المجتمع الدولي وكافة الدول العربية إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت تعد لتنفيذه، لكن إسرائيل رفضت حضور جلسة الأمم المتحدة وردت بقصف لبنان مما أدى إلى قتل العديد من المدنيين العزّل تحت غطاء "الضربة الوقائية" أما

١٤٨- نعوم تشومسكي: من يمتلك العالم، ترجمة وإعداد أسعد الحسين، سورية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ١٢٤.

١٤٩- نعوم تشومسكي: أوهام الشرق الأوسط، تعريب: شيرين فهمي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط٢، ٢٠٠٦، ص ص ٨-٩.

١٥٠- المصدر نفسه، ص ١٠.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

الولايات المتحدة فقد استخدمت حق الفيتو ضد القرار ورفضت كل المبادرات العربية والغربية لإحلال السلام وهذا كله قد تم تجاهله من قبل وسائل الإعلام التي تدعي الموضوعية[١٥١].

أما في التسعينيات، ووفق المبدأ الذي كرّسته الولايات المتحدة في إطار النظام العالمي الجديد "ما نقوله يكون" حسب العبارة التي صاغها تشومسكي حققت الولايات المتحدة الهدفين اللذين كانت تسعى إليهما وهما: رفض المؤتمرات الدولية ولا لحق تقرير المصير للفلسطينيين وهذا ما أكدته مفاوضات مدريد في خريف ١٩٩١ في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تقوم بالتوسع في الأراضي الفلسطينية بتأييد ودعم أمريكي[١٥٢].

ومنه، فتشومسكي يقر أن للولايات المتحدة الدور الرئيس بل والحاسم في هذه الصراعات وفي عملية السلام، لكن أي سلام؟ هل هو السلام الذي تريده الولايات المتحدة وإسرائيل أم هو السلام بالمعنى الحقيقي للمصطلح؟ في الواقع، استمرت الولايات المتحدة دعمها لإسرائيل مزودة إياها بطائرات هليكوبتر متطورة جداً تستعمل في إبادة المدنيين الفلسطينيين، وفي عهد جورج دبليو بوش George W Bush (١٩٤٦) وصل دعم الولايات المتحدة للإرهاب الإسرائيلي أوجه، وفي ديسمبر ٢٠٠١ تم توضيح هذا الالتزام الأمريكي بتعزيز الإرهاب تزامن هذا باستخدامها لحق الفيتو ضد قرار الأمم المتحدة القاضي بإرسال مراقبين دوليين للنظر في تخفيض العنف في المنطقة[١٥٣]، فعملية السلام التي تبادر بها الولايات المتحدة في كل مرة هي آلية لتكريس نفوذها على منطقة الشرق الأوسط وضمان مصالحها القومية، وإسرائيل تعتبر أكبر داعم للمصالح الأمريكية في المنطقة، وأكبر برهان على هذا هو رفض الولايات المتحدة وإسرائيل لأغلب قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فعملية السلام، في الواقع، وفي الممارسة الفعلية "عملية عرقلة السلام".

وفي هذا السياق، ركز تشومسكي بقوة على مسألة اللغة الموظفة في الخطاب السياسي الأمريكي، هل هي لغة تعبر عن الحقيقة؟ وبالعودة إلى الواقع أكد على أن الولايات المتحدة تستغل اللغة لتمرير أغراضها الأيديولوجية، فالمصطلحات المستعملة في الخطاب السياسي لا تعكس الممارسة في الواقع، وقد

١٥١- نعوم تشومسكي: أوهام الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣.
١٥٢- المصدر نفسه، ص ٤٠.
١٥٣- المصدر السابق، ص ٨٤.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

أشار إلى جورج أورويل George Orwell(١٩٠٣-١٩٥٠) الذي بحث هذه المسألة قبله قائلا: " التساؤل الذي بُحِث، على سبيل المثال من قبل جورج أورويل وآخرون، هو كم هي اللغة مسيئة، معذبة ومشوهة، بطريقة ما، من أجل فرض أهداف أيديولوجية"[١٥٤]، ولعل المثال الأبرز لهذه الحقيقية هو تغيير اسم البنتاغون من وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع، وهذا دليل على أن الولايات المتحدة ستدخل مرحلة جديدة من الحروب العدوانية[١٥٥].

ومؤلفات تشومسكي تعج بالإشارة إلى الكلمات المستعملة في الخطاب السياسي الأمريكي والتي تعاني من غربة عن معانيها الحقيقية، فعبارة "معاداة أمريكا" من المهم التوقف عند معانيها، فهذا المفهوم لم يُستعمل بطريقة سليمة، لأنه يشير في الحقيقة إلى كل معترض على سياسة الولايات المتحدة إذ يقول تشومسكي: "عادة ما يستخدم تعبير معاداة أمريكيا وبدائله (كره أمريكا، وما إليه. . .) لتشويه سمعة منتقدي سياسة الدولة"[١٥٦]، وهذا هو التلاعب بالفكر الذي يحدث من خلال المصطلحات، وما تخفيه هذه العبارة في الواقع هو أن كل ناشط أو مثقف معارض لسياسة الدولة سواء من الداخل أو الخارج سيصنف على أنه معادي لأمريكا وهذا "الضرب من الاستعمال اللغوي مستمد مباشرة من قاموس التوتاليتارية، ففي الإمبراطورية الروسية السابقة، كان المنشقّون يتهمون بمعاداة السوفييت، وربما كان منتقدو النظام الديكتاتوري العسكري البرازيلي يوصمون هم أيضا بوصمة معاداة البرازيل، غير أن مواقف كهذه يستحيل تصورها بين أناس يعرف عنهم التزامهم إلى حد ما بالحرية والديمقراطية"[١٥٧]، من المفاهيم التي اهتم تشومسكي بسبر مدلولاتها الخفية مفهوم "عملية السلام" التي يعتقد أنها لا تعني البتة إحلال السلام "قد يظن بعض السذج أنها تعني تحقيق السلام في الشرق الأوسط بتنفيذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وانسحابها من الأراضي التي احتلتها، وقيام دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية، طبقاً أيضاً لقرارات الأمم المتحدة، ولكن عند أصحاب "المواءمة السياسية" PC تعني أن تعطّل الولايات المتحدة كل سبل السلام وتدعم إسرائيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا"[١٥٨].

١٥٤- نعوم تشومسكي: تواريخ الانشقاق، حوارات أجراها معه ديفيد بارساميان، ترجمة: محمد نجّار، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط١، ١٩٩٧. ص١٥.

١٥٥- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١٥٦- نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، لبنان دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

١٥٧- نعوم تشومسكي: المصدر السابق، ص ٥٨.

١٥٨- نعوم تشومسكي: ماذا يرد العم سام؟ !!، تعريب عادل المعلم، القاهرة، دار الشروق، ، ط١، ١٩٩٨. ص ٥٦.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

كذلك مصطلح ديمقراطية، فالترويج للديمقراطية ونشرها هو مبدأ طبع السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في ظل إدارة بوش، وقد استهلت إحدى المقالات البحثية عن "جذور مبدأ بوش" بكلمات "إن الترويج للديمقراطية عنصر محوري في مواصلة إدارة جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب واستراتيجيتها الكبرى الشاملة على حد سواء"[١٥٩]، لكن ماذا يعني هذا المصطلح في الخطاب السياسي الأمريكي، هل يعني فعلا تحقيق النظام الديمقراطي الذي يعنى بالمصلحة العامة للأفراد وحقهم في تقرير مصيرهم والحفاظ على حرياتهم الفردية والمشاركة في إدارة شؤونهم، وأن تكون وسائل الإعلام مستقلة وحرة غير خاضعة للمراقبة، هذا هو المعنى الحقيقي لمصطلح ديمقراطية، وهناك معنى آخر وهو أن يمنع العامة من حقهم في إدارة شؤونهم وأن تظل وسائل الإعلام تحت الرقابة والسيطرة، وإن كان هذا المفهوم مستبعدا وغير مقبول إلاّ أنّه المفهوم المعمول به في السياسة الأمريكية[١٦٠]، لأنه في الوقت الذي يدعو فيه بوش إلى الالتزام بالديمقراطية التي تدعو إليها الولايات المتحدة كان يقوم بدعم إسرائيل بأحدث طائرات الهيليكوبتر وأحدث وسائل التدمير لممارسة إرهابها ضد الشعب الفلسطيني[١٦١].

وإن كان المجال هنا لا يتسع للإشارة إلى كل المصطلحات التي ذكرها تشومسكي في مؤلفاته، إلاّ أنّه من المهم القول أن تشومسكي يهدف إلى إعادة النظر في اللغة المستخدمة في الخطابات السياسية من خلال الرؤية النقدية الفاحصة من أجل كشف ذلك التعارض الصارخ بين المعنى اللغوي أو العلمي للكلمات وبين الممارسة التي تقابلها في الواقع، بين الواقع والنص، فلابد من وعي عقلاني نقدي حتى يتم تجاوز فخاخ اللغة البراقة للخطاب وإدراك ذلك الجانب السلبي لها، فلغة السياسة بقدر ما تعلن وتصرح، بقدر ما تخفي وتحجب الحقيقة.

٢) انحياز الإعلام ودوره في صناعة الحدث السياسي:

أصبح للإعلام اليوم دور كبير في تشكيل الثقافة العامة بشكل لا يمكن للمرء تجاهله، وتشومسكي يرى أن السياسة الخارجية الأمريكية تستخدم أهم المنابر الإعلامية في العالم من أجل تكريس مبادئها وفرض

١٥٩- نعوم تشومسكي: الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، لبنان دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧، ص ١٢٩.

١٦٠- نعوم تشومسكي: السيطرة على الإعلام، الإنجازات الهائلة للبروباغاندا، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط ٢، ٢٠٠٥. ص ٧.

١٦١- نعوم تشومسكي: أوهام الشرق الأوسط، ص ٨٤.

أهدافها الأيديولوجية، فهي تمتلك أهم الشركات الإعلامية العملاقة المسؤولة على نشر المعلومات والأخبار، ويرجع الجزء الأكبر من ترويج الولايات المتحدة لمشاريعها الأيديولوجية للإعلام كترسانة قوية داعمة لسياستها، فوسائل الإعلام هي "جزء من النظام الذي يسيّر حكومة الولايات المتحدة"[١٦٢]، فهي مؤسسات ضخمة لا تسيطر عليها الحكومة لكنها تشاركها المصالح والأهداف، ففي ٢٩ أيلول عام ٢٠٠٠ وأثناء الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية ردت إسرائيل بقصف المدنيين الفلسطينيين مما أدى إلى قتل وجرح العشرات منهم وذلك باستخدام طائرات الهيليكوبتر الأمريكية لأن إسرائيل لا تملك طائرات هيليكوبتر إسرائيلية، ولم يرد الفلسطينيون سوى ببعض الحجارة كان يلقيها بعض الأطفال الصغار، وبعد يومين قامت الولايات المتحدة بإرسال أكبر صفقة من طائرات الهيليكوبتر العسكرية إلى إسرائيل وتم تجاهل الأمر من قبل وسائل الإعلام التي رفضت نشر معلومات عن هذه الصفقة[١٦٣]، فالإعلام يتستر عن جرائم إسرائيل بمباركة الولايات المتحدة ودعمها، وفي كانون الأول ٢٠٠٣ قدمت اتفاقية جنيف مشروع دولتين وهي اتفاقية ربما ترضي عدة أطراف، ما حصل هو خطة بوش-شارون التي تبدو في ظاهرها أنها تهدف إلى وقف الاشتباك لكنها في الواقع تعمل على التوسع بدل الانسحاب من الضفة الغربية وفي هذا الصدد يقول جيمس بينيت مستشهدا بكلمات وزير المالية بنيامين نتنياهو في صحيفة النيويورك: "إسرائيل سوف تستثمر عشرات الملايين من الدولارات في مستوطنات الضفة الغربية"[١٦٤].

فالإعلام الأمريكي بعيد كل البعد عن الموضوعية والحياد، يمارس دوره تحت هيمنة فئة قليلة تعمل على تمرير مصالحها القومية، فهو غير مستقل وهذا ما يؤكده قول تشومسكي: "ففي الدول التي يكون فيها من يتولون مقاليد الحكم يقعون تحت سيطرة بيروقراطية الدولة، فإن السيطرة الأحادية الاحتكارية على وسائل الإعلام التي تكملها الرقابة الرسمية، توضح بأن الإعلام يعمل على تحقيق غايات النخبة المهيمنة"[١٦٥]، فأحد سمات وسائل الإعلام الأمريكية هو نقدها لما يبث في الإعلام المساند لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعادي

١٦٢- نعوم تشومسكي: القوة والإرهاب، جذورهما في عمق السياسة الأمريكية، ترجمة: إبراهيم يحي الشهابي، دمشق، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٢٥.

١٦٣- المصدر نفسه، ص ١٢٦.

١٦٤- نعوم تشومسكي: مداخلات، ترجمة: محمود برهوم ونوال القصار سرياني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٧، ص ٨٢.

165 - Edward S. Herman and Noam Chomsky: Manufacturing Consent, The political Economy of The Mass Media, Vintage Books, London, 1994, p 1 .

لإسرائيل، فعندما عرض التلفزيون قصف بيروت والحصار المضروب عليها اتهمت وسائل الإعلام كونها معادية لإسرائيل خاصة من قبل رؤساء تحرير النيوربيلك حيث كنت على غلافها: "الكثير مما قرأتم في الصحف والمجلات الإخبارية عن الحرب في لبنان، وحتى الكثير مما شاهدتم على شاشة التلفاز هو بكل بساطة غير صحيح"[١٦٦]، كما أنّ الولايات المتحدة تدعم باستمرار الجرائم التي تقوم بها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، ففي ٢٠٠٢ قامت بعرقلة خطة ميتشيل وإرسال مراقبين دوليين للحد من العنف وذلك باستخدام حق النقض ضد هذا القرار، كما عارضت مؤتمراً دولياً في جنيف الذي "يقضي بأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على المناطق المحتلة ويعني هذا أن كل ما تقوم بع الولايات المتحدة وإسرائيل تقريبا هو مخالفة خطيرة لهذه الاتفاقية أي أنه بكلمات أبسط جريمة حرب"[١٦٧].

وتشومسكي يعتقد أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل لأنها دولة تقدم خدمات كبيرة لها لذلك فإسرائيل ذات قيمة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة طالما تخدمها بشكل جيد، وفي ظل إدارة الرئيس جورج بوش استمر النفاق الذي يمارس عبر القنوات الإعلامية، فغالبا ما نجد في صحيفة "وول ستريت جورنال" مصطلحات تتحدث عن أحلام بوش فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين فترد كلمات مثل "رؤية و"حلم" وتتكرر عشرات المرات[١٦٨] إنه يريد قيام دولة فلسطينية وهذا واضح لكن أين يريد إنشاءها؟ في نص لتشومسكي جاء:

"ومن أحلام بوش إنشاء دولة فلسطينية في مكان وزمان ما، في مكان غير محدد ربما في الصحراء العربية... لكن كل ذلك الحديث عن رؤية بوش وحلمه بدولة فلسطينية يتجاهل تماما أن على الولايات المتحدة التوقف عن تقويض الجهود الطويلة المدى التي تبذلها بقية دول العام دون استثناء في الواقع، للتوصل إلى نوع من التسوية السياسية القابلة للنجاح. فقد عملت الولايات المتحدة على عرقلة التوصل إلى أي تسوية في السنوات الخمس والعشرين إلى الثلاثين الأخيرة، بل إن إدارة بوش تجاوزت كل سابقاتها في عرقلة الحل ففي ديسمبر ٢٠٠٢ غيرت إدارة بوش السياسة الأمريكية تجاه القدس، فقد سايرت من حيث المبدأ على الأقل قرار

١٦٦- نعوم تشومسكي: الثالوث الخطر، الولايات المتحدة، إسرائيل والفلسطينيون، ترجمة: عبد الهادي عبلة، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين فرع جمهورية مصر العربية، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٨٥.

١٦٧- نعوم تشومسكي وآخرون: العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٦٥.

١٦٨- نعوم تشومسكي: طموحات إمبريالية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت-لبنان، دار الكتاب العربية، ٢٠٠٦، ص ١٦.

مجلس الأمن الدولي عام ١٩٦٨ الذي يدعو إسرائيل إلى إبطال سياسات الضم والاحتلال والاستيطان التي تنتهجها في القدس الشرقية، لكن إدارة بوش عكست تلك السياسة"[١٦٩].

هذا النص يوضح مدى النفاق المتأصل في السياسة الخارجية الأمريكية، والإعلام أكبر وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة في خداع الرأي العام، ففي وسائل الإعلام تظهر دائما أنها تقوم بدور المخلص والمنقذ والرسول الذي ينشر السلام في العالم، لكنها في الحقيقة تعمل دائما على عرقلة كل الجهود التي تهدف إلى تحقيق السلام الفعلي، فالسلام الذي تريده الولايات المتحدة هو سلام على طريقتها الخاصة التي تضمن مصالحها القومية.

ومن بين المصطلحات السائدة في الفترة المعاصرة في الخطابات السياسية وفي وسائل الإعلام نجد مصطلح "الإرهاب"* الذي أصبح يستخدم بقوة الأمر الذي استدعى إعادة النظر في مفهومه ومن هو الإرهابي، وكيف نميز بين الإرهاب والمقاومة. واقتبس تشومسكي في هذا السياق جزء من قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٨٧ هذا القرار الذي يحدد كيف يمكن التمييز بين ما يعتبر عمل إرهابي وبين ما يمكن أنْ يكون مقاومة: "يتعلق بمشروعية الأعمال الهادفة إلى تحقيق: حق تقرير المصير، والحرية، والاستقلال، كما هو منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لدى شعوب حُرمت قسراً من ذلك الحق... ولاسيما الشعوب الرازحة تحت نير الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي"[١٧٠]، أي أن الهدف من وراء الفعل هو الذي يحدد إن كان مشروعاً أم لا، ولهذا فقد تم رفض القرار من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، ففي الوقت الذي تهاجم فيه الولايات المتحدة المقاومة الفلسطينية المشروعة وتصف الفلسطينيين بالإرهابيين، فهي تدعم وبقوة الإرهاب الحقيقي الذي تمارسه إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء فجاء في أحد نصوص تشومسكي: "نتيجةً للإدانات الأمريكية الرسمية لسلطة ياسر عرفات منذ ١١ أيلول كملاذ وحتى رعاية للإرهاب، زادت دعمها لطلب حكومة شارون المنافي للعقل بأن إسرائيل ضحية الاعتداءات الفلسطينية في

١٦٩- نعوم تشومسكي: المصدر السابق، ص ص ١٦-١٧.

* والإرهاب حسب ما ورد في الموسوعة السياسية هو "استخدام العنف -غير القانوني- (أو التهديد به) بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال أو بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية." (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ١٥٣).

١٧٠- نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ص ٢٢٤.

العقود الأربعة من الحرب التي شنتها إسرائيل ضد المدنيين والملكيات والمؤسسات دون رحمة أو تمييز، النتيجة اليوم أن الفلسطينيين محبوسين في ٢٢٠ جيتو يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي ودبابات الميركافا ومروحيات الأباتشي التي تزودهم بها الولايا المتحدة"[١٧١]، لكن لم توصف هذه الأعمال الوحشية بالإرهاب.

لقد أصبح من المهم إعادة مناقشة مفهوم الإرهاب، ولعل هذا ما نجده لدى الأمين العام للام المتحدة كوفي أنان kofi Annan (١٩٣٨-٢٠١٨) الذي قال في آذار/مارس ٢٠٠٥ أن: "أي عمل يشكل إرهابا إذا ما قصد به التسبب بالموت أو بالأذى الجسدي البليغ لمدنيين أو لغير المقاتلين بقصد تخويف السكان أو إجبار حكومة أو أية منظمة دولية على القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل"[١٧٢]، وهذا تماما ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكن ونتيجة التعتيم المستمر الذي يتم عبر وسائل الإعلام التي تقوم بحجب الحقائق وعرض الأكاذيب أصبح الإرهابي هو من يعادي الولايات المتحدة وإسرائيل وأصبح "تعريف الإرهابي بأنه "كل من تقتله إسرائيل"[١٧٣]، حتى وصل الأمر إلى الاستناد على الأسطورة وإحياء مسألة "التفويض الإلهي" التي يعتقد الإسرائيليون من خلالها أن الله وهبهم أرض فلسطين وعليهم أن يدافعوا عنها ويخرجوا سكانها الأصليين منها "مهمة الجيش ليست الدفاع عن الدولة في الميدان ضد جيش أجنبي فحسب، بل وتدمير حقوق الأبرياء أيضاً لا لشيء إلا لأنهم "عربوشيم" يعيشون على الأرض التي وهبنا الله إياها... يجب أن تُفهِم إسرائيل الفلسطينيين في المناطق المحتلة بأنه: ليس عندنا من حل لكم، ستبقون تعيشون عيشة الكلاب، ومن شاء منكم أن يرحل فليرحل"[١٧٤].

فبعض المصطلحات الشائعة في الخطابات السياسية هي في الحقيقة بحاجة إلى إعادة مناقشتها ووضعها تحت مبضع النقد، فهل الإرهاب هو فقط من يعادي إسرائيل ويزعج الولايات المتحدة، إن الشعب الفلسطيني هو شعب يناضل من أجل تقرير مصيره وحريته، فهو ليس ذلك الإرهابي كما تصفه الصحف

---

١٧١ – إدوارد سعيد: خيانة المثقفين، النصوص الأخيرة، ترجمة: أسعد الحسين، سوريا، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، د ط، ٢٠١١، ص ص ٧١-٧٢.

١٧٢ – نعوم تشومسكي: الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ص ٤٨.

١٧٣ – نعوم تشومسكي وإيلان بابه: غزة في أزمة، تأملات في الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، ترجمة: وفيق زيتون، بيروت، لبنان شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، ط١، ٢٠١١، ص ١٦٨.

١٧٤ – نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي للسيطرة على العالم، ص ٢١٩.

الأمريكية والإسرائيلية، لذلك يعتقد تشومسكي أنه لا يجب الاكتفاء بما يقال في الخطاب السياسي، لكن يجب الرجوع إلى الواقع.

انطلاقاً مما سبق، يمكننا الولوج إلى موقف تشومسكي من إمكانية وجود دولتين عربية وعبرية، فهو بداية يرى أن هذا يتعلق بطبيعة علاقة الولايات المتحدة بمختلف دول العالم، وقد سبق وأن ذكرنا أنه يرى أنّ الولايات المتحدة تعرقل عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط لأن في ذلك تهديدا لمصالحها القومية، وهو يرى أن الولايات المتحدة دولة قوية وهذا ما يجعل من إمكانية إحلال السلام في المنطقة أمر متوقف على دور الولايات المتحدة، إن أرادت تحقيق السلام ولم تعرقل الجهود الرامية إليه، فحتما ستنجح عملية إحلال السلام، وهذا ما يؤكده قوله: "جزء كبير من حل الصراع سيتوقف على الأوضاع الثقافية داخل الولايات المتحدة، وهي القوة الدولية الكبرى القادرة على إملاء إرادتها على الإقليم، وأيا كانت النتائج فإن ما حدث دليل بالغ على حكم القوة في العلاقات الدولية"[١٧٥].

لهذا، فهو يؤيد حل دولة واحدة ذات قوميتين، لكن وفق شروط معينة، لأنه في ظل انفراد الولايات المتحدة باتخاذ القرارات الدولية فإن ستتعامل مع حل دولة ذات قوميتين بنفس الطريقة التي تعاملت بها مع السكان الأصليين عندما أبادتهم وطردتهم من أرضهم ونقصد هنا الهنود، لذلك وجب الاعتراف بأن المنطقة تضم مجتمعين مختلفين، وتسوية الدولتين بعبارات الإجماع الدولي الذي عرقلته الولايات المتحدة وإسرائيل ومن ثم إنشاء دولة ديمقراطية ذات قوميتين[١٧٦]، فهذا هو الحل الذي يراه تشومسكي أقرب إلى التحقيق، والأقرب إلى إمكانية إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط.

١٧٥- نعوم تشومسكي: النظام العالمي الجديد والقديم، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧، ص ٤١٩.

١٧٦ - نعوم تشومسكي، إيلان بابه: المصدر السابق، ص ٢٢.

خاتمة

وفي الختام، يمكننا القول أن نعوم تشومسكي يرى أن علاقة الولايات المتحدة بباقي دول العالم قائمة على الحفاظ على مصالحها بأي طريقة، وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية فهي لا تخرج عن هذا التوجه في السياسة الأمريكية، فإسرائيل خادم أمين للمصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك فالولايات المتحدة تدعمها بكل الوسائل العسكرية ومن خلال التستر عن جرائمها عبر وسائل الإعلام ومساندتها كضحية تتعرض للاعتداء من قبل الإرهاب الفلسطيني. وبما أن تشومسكي يرى بأن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة علاقة مصلحة متبادلة، فإنه يمكن القول أنه متى تخلت إسرائيل عن وظيفتها كخادم للأهداف الأيديولوجية للولايات المتحدة ستتخلى عنها هذه الأخيرة بكل بساطة. فالولايات المتحدة لا يهمها سوى مصلحتها القومية، فالمعيار الذي تختار وفقه أصدقاءها هو المعيار البراغماتي، فالعبرة بنتائج الأفعال وليست بالوسيلة التي تتم بها.

كما أن تشومسكي يؤكد على الدور الذي بات يلعبه الإعلام اليوم، وهو دور لا يمكن القفز عليه، فوسائل تمارس الحجب والمخاتلة والخداع بدل نشر الحقائق، وبذلك فهو يرى أن السياسة الخارجية الأمريكية تعوّل كثيراً على الخدمات التي يقدمها لها، خاصة وأنها دولة تسيطر على أغلب الوكالات الإعلامية في العالم، فيجب تفعيل الوعي النقدي لما يقدم عبر الإعلام.

وتبعاً لهذا، فتشومسكي يركز على اللغة الموظفة في الخطاب السياسي، ففي أغلب مؤلفاته قام بتحليل الخطاب واستنطاق ما يخفيه عبر ما يعرضه، وربما يرجع هذا لتخصص تشومسكي كلساني، فقد استثمر تخصصه في هذا المجال في كشف أكاذيب الإعلام.

الرغم من أن تشومسكي يهودي يحمل جنسية أمريكية إلاّ أنّ هذا لم يمنعه من ممارسة دوره كمثقف لديه التزام معرفي وأخلاقي يتمثل في عرض الأكاذيب وكشف الحقائق إلى الجمهور، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال نقده الجريء للسياسة الأمريكية وإسرائيل وما يمارسانه من اختراق للقوانين الدولية، ودعم الولايات المتحدة لممارسات إسرائيل الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني، وهذا ما يعكسه موقفه من حل دولتين، فهو يرى أن الحل يظل دائما بيد واشنطن، لكنه يؤيد حل دولة ذات قوميتين متميزتين.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

قائمة المراجع

أ- بالعربية:

١. نعوم تشومسكي: من يمتلك العالم، ترجمة وإعداد أسعد الحسين، سورية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

٢. نعوم تشومسكي: أوهام الشرق الأوسط، تعريب: شيرين فهمي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط٢، ٢٠٠٦.

٣. نعوم تشومسكي: القوة والإرهاب، جذورهما في عمق السياسة الأمريكية، ترجمة: إبراهيم يحي الشهابي، دمشق، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣.

٤. نعوم تشومسكي: مداخلات، ترجمة: محمود برهوم ونوال القصار سرياني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٧.

٥. نعوم تشومسكي: الثالوث الخطر، الولايات المتحدة، إسرائيل والفلسطينيون، ترجمة: عبد الهادي عبلة، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين فرع جمهورية مصر العربية، ط١، ١٩٩٣.

٦. نعوم تشومسكي وآخرون: العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٣.

٧. نعوم تشومسكي: طموحات إمبريالية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت-لبنان، دار الكتاب العربية، ٢٠٠٦.

٨. نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، لبنان دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

٩. إدوارد سعيد: خيانة المثقفين، النصوص الأخيرة، ترجمة: أسعد الحسين، سوريا، دمشق دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، د ط، ٢٠١١.

١٠. نعوم تشومسكي: الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، لبنان دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧

١١. نعوم تشومسكي: النظام العالمي الجديد والقديم، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧.

١٢. نعوم تشومسكي وإيلان بابه: غزة في أزمة، تأملات في الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، ترجمة: وفيق زيتون، بيروت، لبنان شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، ط١، ٢٠١١.

١٣. نعوم تشومسكي: تواريخ الانشقاق، حوارات أجراها معه ديفيد بارساميان، ترجمة: محمد نجّار، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط١، ١٩٩٧.

١٤. نعوم تشومسكي: ماذا يرد العم سام؟ !!، تعريب عادل المعلم، القاهرة، دار الشروق، ، ط١، ١٩٩٨

١٥. نعوم تشومسكي: السيطرة على الإعلام، الإنجازات الهائلة للبروباغاندا، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط ٢، ٢٠٠٥.

١٦. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

١٧. إدوارد سعيد: خيانة المثقفين، النصوص الأخيرة، ترجمة: أسعد الحسين، سوريا، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، د ط، ٢٠١١.

ب- باللغة الأجنبية:

Edward S. Herman and Noam Chomsky: Manufacturing Consent, The political Economy of The Mass Media, Vintage Books, London, 1994.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس باراك أوباما

أ. محمد بن زكورة

مقدمة:

تُعتبر القضية الفلسطينية أحد أهم القضايا العالمية التي لا زالت إلى يومنا هذا لن تعرف طريقا للنور فالمحاولات التي بادر إليها المجتمع الدولي كانت عبارة عن مبادرات فاشلة لا أساس لها، فالضغط الذي مارسه الاحتلال الصهيوني الغاشم ضد حكومة فلسطين المحتلة وشعبها، منذ الاحتلال إلى يومنا هذا من مجازر ومذابح وتقتيل للأبرياء الذي لا ذنب لهم سوى أنهم أرادوا استرجاع حقوقهم المسلوبة منهم، يخالف كل القوانين الدولية التي تسعى للسلام المشترك على حسب زعمهم هذا فالاحتلال الصهيوني و حلفائه في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية أثبتوا للمجتمع الدولي من خلال القضية الفلسطينية ورؤى كل طرف فيها أن السلام المشترك الذي يبحث عنه المجتمع الدولي مجرد وهم لا أساس له من الصحة، فبالرجوع للتاريخ الذي يكشف لنا قذارة ودناءة المجتمع الدولي، يؤكد صحة وهم السلام المشترك، ففي ٢٠٠١/٠٩/١١ والهجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي راح ضحيتها بضع من المواطنين مقارنة بالضحايا الذين يموتون في أرض فلسطين فقد أطلق عليه "أيلول الأسود"، نهض كل المجتمع الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة ما يسمى الإرهاب في نظرهم، حتى روسيا عدوة واشنطن قدمت المساعدات في تلك المرحلة، فتم محاربة الإرهاب (مفهوم الإرهاب عندهم لا يقتصر على العدوان الصهيوني الغاشم على فلسطين بل يعتبر مجرد قضية داخلية يستلزم حلها). تم تقديم المساعدات للولايات المتحدة الأمريكية في حربها المزعومة ضد أفغانستان والعراق، فلما قامت أمريكا باحتلال العراق وتقتيل وتعذيب واستحياء النساء والأطفال، والمجازر المرتكبة في حق الأبرياء التي كتبها التاريخ في صفحات ملوثة بالدماء، ألا يسمى هذا إرهابا في القانون الدولي، أم أنها أيضا قضية دولية تستلزم الحل في أسرع وقت، وما حدث في بورما من تقتيل وتعذيب لمسلمي الروهينغا من طرف حكومة ميانمار، وعدم تدخل المجتمع الدولي لحلها باعتبارها قضية داخلية لا دخل للأمم المتحدة فيها، وهجمات شار إيبيدو التي راح ضحيتها بضع من المواطنين مقارنة بعدد الشهداء الذين يقتلون في فلسطين، فقد خرج جميع الرؤساء والوزراء مع الرئيس الأمريكي لكي يثبتوا

للعالم مدى دناءة المجتمع الدولي، فبمجرد مساس أمن فرنسا انتفض المجتمع الدولي كما حدث في بلجيكا وغيرها من الدول الأوروبية، أما قضية فلسطين والعدوان الصهيوني الغاشم عليها فهي بالنسبة لهم مجرد قضية داخلية على إسرائيل وفلسطين إيجاد حل لها، المجازر والمذابح التي ارتكبت إلى يومنا هذا في حق الفلسطينيين تعتبر مجرد دفاع عن أمن إسرائيل وان مات صهيوني واحد، تتعت حكومة فلسطين بالإرهاب، فالسبب الوحيد لعدم حل القضية الفلسطينية هو تهرب المجتمع الدولي من حلها تحت غطاء الأكاذيب والكلام المذهب أننا نحاول أن نجعل إسرائيل تخفف من ضغوطاتها على فلسطين، مع الأسف أثبتت القضية الفلسطينية أن مبادئ ويلسون ١٤ التي بنيت عليها عصبة الأمم المتحدة ومن بعد ذلك هيئة الأمم المتحدة وقضية نشر السلام وحق الشعوب في تقرير مصيرها، مجرد حبر على ورق لا أساس له من الصحة، بل أبعد وأخطر من ذلك، فقد بينت القضية الفلسطينية أن هيئة الأمم المتحدة مجرد دمية في يد القوى الكبرى، فالمتتبع للقضية الفلسطينية و سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاها نجد أن لم تفعل أي شيء لهذه القضية بل تبنت سياسة إسرائيل نحو القضية الفلسطينية، أما الأمم المتحدة فقد تبنت وفق مجلس الأمن قرارات كتبت على ورق ولم يظهر أي تنفيذ لها وحفظها التاريخ لنا تحت اسم مبادرات هيئة الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية، والدارس للقضية الفلسطينية يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ولن تقدم أي شيء لهذه القضية فأمريكا على مر التاريخ تعتبر الحليف الأقوى لإسرائيل، وبالتالي لو حكم أمريكا ١٠٠٠ رئيس لن تتغير السياسة الأمريكية الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية، لأن واشنطن والبيت الأبيض مع مبدأ قيام دولة إسرائيل في أرض فلسطين التي تحاول جاهدة أن تعطي الشرعية لها في جميع أنحاء العالم.

الإشكالية:

ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية؟ وما هي أهم تطورات القضية الفلسطينية في أجندات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما؟

١- قراءة تاريخية في القضية الفلسطينية (١٩٤٥ -٢٠١٨):

الدارس التاريخ يجد أن القضية الفلسطينية اتخذت بُعداً دولياً عندما طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة في ١٩٤٧/٠٤/٠٢ إدراج القضية ضمن جدول أعمالها، ثم تشكلت لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين

(unscop) لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه وقد انتهت من وضع تقريرها سنة ١٩٤٧/٠٨/٣١ ونصت توصياتها على:

- إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.
- تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية وإسرائيلية مع وضع القدس تحت وصاية دولية.

وفي مؤتمر صوفر في ١٩٤٧/٠٩/٠٦ وعالية في ٠٧-١٩٤٧/١٠/١٥ قرر الدول العربية مقاومة الاقتراحات اللجنة الدولية، وتقديم المعونة من رجال وسلاح لأهل فلسطين واتخاذ الاحتياطات العسكرية وتنظيم العمل العسكري. و في ١٩٤٧/١١/٢٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراها المشئوم رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية حيث أعطى القرار ٥٤. ٧٠% من أرض فلسطين إلى الدولة اليهودية (١٤٤٠٠ كم٢) و ٤٤. ٨٠% للدولة العربية (١١٧٨٠ كم٢) و نحوه ٠. ٥٠% لمنطقة القدس[١٧٧].

وللإشارة هنا إن قرارات الجمعية العامة ليست قرارات ملزمة حتى ضمن مواثيق الأمم المتحدة نفسها، والقرار نفسه مخالف للأساس الذي قامت عليه هيئة الأمم المتحدة من حقوق الشعوب في الحرية وتقرير مصيرها بنفسها، ثم إن الشعب الفلسطيني المعني أساسا بالأمر لم تتم استشارته ولا استفتاؤه وهذا فضلا عن الظلم الفاضح الذي تضمنه تفصيلات القرار بإعطاء ٥٥% من أراضي فلسطين أقلية اليهود الدخيلة و التي تمثل ٣١. ٧٠% من السكان ولا تمتلك سوى ٦% من الأرض.

السنة	العرب		اليهود	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
١٩١٨	٦٠٠٠٠٠	٩١. ٦٠	٥٥٠٠٠	٨. ٤٠
١٩٤٨	١٣٩٠٠٠٠	٣٨. ٣٠	٦٤٦٠٠٠	٣١. ٨٠

تطور أعداد السكان في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

١٧٧- محسن محمد صالح. القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ط. م. م. ٢٠١٢. ص ٥٩.

السنة	العرب	اليهود
	النسبة%	النسبة %
١٩١٨	٩٨	٢
١٩٤٨	٩٤	٦

تطور نسبة ملكية الأراضي في فلسطين تحت وقع الاحتلال البريطاني

لقد كان للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتقسيم الأرض دخول قضية فلسطين مرحلة جديدة وخصوصا بعد حرب ١٩٤٨ فقد اندلعت الحرب فور صدور قرار تقسيم حيث شكل الفلسطينيين جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني، كما شكلت الجامعة العربية جيش الإنقاذ من متطوعي البلاد العربية و الإسلامية، فقد تمكن الفلسطينيون من إثارة قلق اليهود وإرعابهم فترة طويلة، حيث وصل الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية بالتفكير الجدي للتراجع عن فكرة التقسيم في آذار مارس ١٩٤٨، وكان من نتائج حرب ١٩٤٨:

١- قيام العصابات اليهودية بتشريد حوالي ٥٨% من الشعب الفلسطيني من أراضيهم.

٢- تدمير ٣٧٨ قرية كانت قائمة قبل الحرب.

٣- ارتكاب ٣٤ مجزرة خلال حرب ١٩٤٨ أشهرها مذبحة دير ياسين ١٩٤٨/٠٤/٠٩ حيث تم ذبح ٢٥٤ رجل وامرأة وطفل.

٤- القضاء على اقتصاد فلسطين مما أثر على أوضاع فلسطين العامة في مقدمتها الأوضاع الاجتماعية[١٧٨].

و في مرحلة ١٩٤٩ – ١٩٦٧ نجد أن السلوك الشعبي الفلسطيني اتسم بما يلي[١٧٩]:

- بمحاولة استيعاب الصدمة والتكييف مع الواقع الجديد والتركيز على التعليم وسبل الاعتماد على النفس.
- الانتماء إلى التنظيمات والأحزاب ذات الطبيعة (الناصريون – البعث) والشيوعية واليسارية (الحزب الشيوعي – القوميون العرب) والإسلامية (الإخوان المسلمون – حزب التحرير).
- بدايات تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية الوطنية.

١٧٨- محمد محسن صالح. المرجع السابق. ص ٦٢.

١٧٩- المرجع نفسه. ص ٧٣.

- هجرة الكثير من أبناء فلسطين طلبا للرزق إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن إلى بلدان الخليج العربي وخصوصا السعودية و الكويت.
- الانفضاض الشعبي التدريجي عن الحاج أمين الحسيني.

واتخذت المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة أشكالا بسيطة محدودة التأثير فكثرت في النصف الأول من الخمسينات عمليات الاختراق الحدود لاسترجاع أملاك العائلات المشردة أو لتوجيه ضربات انتقامية للعدو، وفي قطاع غزة انشأ الإخوان المسلمين تنظيماً سرياً ذا طبيعة عسكرية قام بعدد من العمليات بالتنسيق مع بدو النقب فكانت عملية الباص في ١٧ /١٩٥٤/٠٣ أحد أشهر العمليات التي تظهر بعض المؤشرات أن البدو نفذوها بالنسيق مع الإخوان وأدت إلى مقتل ١١ إسرائيلي قرب بئر السبع بجانب مستعمرة معالييه اكربيم.

وقد اتسمت ردود الفعل الصهيونية على عمليات المقاومة بالعنف و الغطرسة سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، فوقعت مذبحة قبية في ١٤- ١٩٥٣/١٠/١٥ راح ضحيتها ٦٧ شهيد و في ١٩٥٥/٠٢/٢٨ ارتكبت القوات الصهيونية مذبحة غزة التي أدت إلى استشهاد ٣٩ وجرح ٣٣ شخص.

السنة	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
عدد الإصابات في الجيش الإسرائيلي	١٣٧	١٤٧	١٦٢	١٨٠	٢٥٨

جدول يظهر تطور العمليات الفلسطينية ضد الجيش الإسرائيلي (عدد الإصابات)

وتطورت القضية الفلسطينية على الساحة السياسية بإنشاء حركة فتح (حركة تحرير فلسطين)ومن ثم حركة التحرير الوطني الفلسطيني سنة ١٩٥٧ في الكويت برئاسة ياسر عرفات حيث تمكنت من تشكيل جناح عسكري (العاصفة) الذي قام بأولى عملياته العسكرية في مطلع ١٩٦٥ فقد تمكن من شن ٢٠٠ عملية عسكرية إلى غاية ١٩٦٧[١٨٠].

أما حركة القوميين العرب فقد رفعت شعار الوحدة القومية وتحرير فلسطين وأيدت السياسات الناصرية وشكلت لجنة فلسطين سنة ١٩٥٨، وبعد فشل تجربة الوحدة السورية–المصرية أخذت تتبنى الفكر

١٨٠- محمد محسن صالح، المصدر نفسه ص ٧٥ -٧٦.

الاشتراكي والعمل الشعبي وفي أيار ١٩٦٤ شكلت الجبهة القومية لتحرير فلسطين وجناحها العسكري (شباب الثأر) الذي بدأ يمارس العمل الفدائي منذ نوفمبر سنة ١٩٦٤ و في سنة ١٩٦٦ تبنت الحركة الماركسية طريقا لعملها وهي التي أنشأت في ديسمبر ١٩٦٧ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتحالف مع القوى الأخرى، إلى أن تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٦٤/٠٥/٢٨ بحضور ٤٢٢ ممثل فلسطيني وبرعاية الملك الحسن ملك الأردن تم الإعلان عن ميلاد المنظمة رسمياً.

حرب حزيران ١٩٦٧:

في ١٩٦٧/٠٦/٠٥ اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية بعد حلة من التصعيد المتبادل، قامت فيه مصر بإغلاق مضائق تيران في البحر الأحمر وقد أعلنت الدول العربية استعدادها لمعركة المصير من أجل تحرير فلسطين ولكن في صباح اليوم ٠٦/٠٥ من العام نفسه تم تدمير الطيران في المطارات السورية والأردنية والمصرية، وفي غضون ٠٦ أيام انتهت هذه الفاجعة بمأساة مؤلمة تم فيها احتلال باقي فلسطين الضفة الغربية و قطاع غزة وصحراء سيناء المصرية ٦١١٩٨ كم^{٢} و مرتفعات الجولان السورية ١١٥٠ كم^{٢}[١٨١].

١٨١- محمد محسن صالح، المصدر نفسه. ص ٨٥.

قضية فلسطين من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٧:

تطورت القضية الفلسطينية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ المؤلمة والتي أثرت على القضية الفلسطينية وخصوصا بعد الاحتلال النهائي لفلسطين، فبالرغم من الخسارة الكبيرة التي تلقتها فلسطين في حرب حزيران بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، نجد أن القضية الفلسطينية تواصلت على الصعيد الدولي وخصوصاً بعد بروز الهوية الوطنية التي تم الاعتراف بها دولياً.

١- بروز الهوية الوطنية الفلسطينية: وذلك من خلال[١٨٢]:

- العمل الفدائي الفلسطيني.
- ترأس ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد وصل قيادات وتنظيمات فتح إليها.
- بروز خط الكفاح الشعبي المسلح وحرب العصابات.

السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
عدد الإصابات في الجيش الإسرائيلي	١٢	٥٢	١٩٩	٢٧٩

جدول يظهر تطور العمليات الفدائية الفلسطينية من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٠

- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني في مؤتمر زعماء العرب بالرباط سنة ١٩٧٤.

١٨٢- محمد محسن صالح. المصدر نفسه. ص ٨٨-٨٩.

مخطط يبين هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية

- الاعتراف بشرعة القضية الفلسطينية من طرف هيئة الأمم المتحدة.

بعد ذلك تبنت منظمة التحرير الفلسطينية الحلول السلمية حيث بدأت تغيير من خطابها السياسي منذ فترة مبكرة فدعت أواخر الستينات إلى إقامة دولة علمانية ديمقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود متنازلة عن ضرورة عودة المهاجرين اليهود إلى بلادهم ثم تبنت العمل السياسي كأحد وسائل تحرير فلسطين.

٢- بروز التيار الإسلامي الفلسطيني:

تطورت حركة التيار الإسلامي في القضية الفلسطينية تناميا كبيرا وخصوصا في منتصف السبعينات سواء داخل فلسطين المحتلة أو في الأردن و الكويت ولبنان وغيرها وأخذ الإسلاميون بالانتخابات الطلابية منذ أواخر السبعينات كما أخذوا في الانتشار والسيطرة على النقابات المهنية.

قضية فلسطين من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٠:

بقدر ما تجلت قدرات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة على التضحية والعطاء بقدر ما كانت الحصيلة السياسية مخيبة للآمال فمن بين المعالم القضية الفلسطينية في هذه الفترة[١٨٣]:

١- اندلاع الانتفاضة المباركة سنة (١٩٨٧ - ١٩٩٢) وبروز التيار الإسلامي المجاهد حركة حماس.

٢- اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والصهاينة سنة ١٩٢٢ والتنازلات المريعة عن حقوق الشعب الفلسطيني.

٣- ضعف وتفكك وصراع داخلي عربي-عربي إثر استيلاء العراق على الكويت وما تبع ذلك من حرب ومعاناة وعداوة.

٤- توقيع الأردن اتفاقية التسوية مع الكيان الصهيوني.

٥- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وانهيار منظومة الدول الاشتراكية في أوروبا والهجرة اليهودية الهائلة منها إلى الكيان الصهيوني واستفراد أمريكا بالسيطرة العالمية.

١٨٣- محمد محسن صالح، نفسه. ص ١٠٣.

قضية فلسطين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١:

طبع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قضية فلسطين بطابع مختلف إذ برزت العديد من العوامل والمتغيرات التي أثرت في مسارها ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج حاسمة وكان من أبرز الأحداث والمتغيرات[١٨٤]:

١- اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) التي هزت أركان الأمن والاقتصاد الإسرائيلي، وأبرزت بقوة تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه وأرضه ومقدساته.

٢- صعود حماس كلاعب رئيسي في الساحة الفلسطينية بعد أن لعبت دورا حاسما في انتفاضة الأقصى وفازت في الانتخابات التشريعية وشكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة، وقامت بالسيطرة على قطاع غزة وصدت بنجاح العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

٣- حالة الانقسام الفلسطيني والصراع بين حركتي حماس وفتح، والانقسام الجغرافي في إدارة السلطة بين رام الله وغزة، وتعطل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.

٤- اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو المزيد من التطرف الديني واليمني مع ضعف وتفكك الاتجاه اليساري.

٥- وصول مسار التسوية إلى طريق مسدود بعد الإصرار الإسرائيلي على الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية بالرغم من قيام السلطة الفلسطينية بكافة التزاماتها المترتبة عليها في خارطة الطريق.

٦- إشغال الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى الحرب على الإرهاب واحتلالها أفغانستان والعراق، مع فسلها في فرض رؤيتها حول الشرق الأوسط أو في حل القضية الفلسطينية.

٧- التغيرات والثورات التي شهدها العالم العربي منذ سنة ٢٠١١ (ثورات الربيع العربي)

٨- صعود تركيا كلاعب مهم في السياسة الإقليمية مع ميل تركي لدعم القضية الفلسطينية.

١٨٤- محمد محسن صالح. نفسه. ص ١٢٣.

انتفاضة الأقصى المباركة سنة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥:

أسباب الانتفاضة[١٨٥]:

١- زيارة أريبل شارون زعيم حزب الليكود للقدس.

٢- استراتيجية الحكومة الإسرائيلية لمعالجتها لأحداث الانتفاضة.

٣- الاعتداءات المتكررة على مسجد الأقصى المبارك.

٤- تراكمات عملية السلام والتسوية بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال الصهيوني الغاشم[١٨٦] (أنظر إلى الشكل لخاص بمشاريع التسوية).

٥- سياسة الاستيطان من قبل إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحقائق والمؤشرات التي أفرزتها انتفاضة الأقصى المباركة:

اندلعت انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠/٠٩/٢٩ إثر زيارة أريبل شارون إلى حرم المسجد الأقصى في ٢٠٠٠/٠٩/٢٨ مما أدى إلى اشتباكات بين الصهاينة والفلسطينيين فانتفاضة الأقصى أظهرت مجموعة من الحقائق والمؤشرات وهي كالتالي[١٨٧]:

- ❖ أن الأمة الإسلامية ما تزال حية بالرغم من الجراح التي اتخذتها، وأن روح المقاومة و الصمود والاستعداد للبذل والتضحية لم تخمد فقد خرجت مظاهرات عديدة بعشرات الآلاف بل المئات الآلاف في بلدان العالم الإسلامي من الرباط في أقصى المغرب إلى جاكرتا في أقصى المشرق كلها تهتف للأقصى والقدس وفلسطين وتطالب بالجهاد وتقدم ما لديها من تبرعات ودعم.
- ❖ قضية فلسطين هي قضية تجمع جميع المسلمين، وتوحدهم بل وتكون سببا في تجاوز الخلافات بينهم و التركيز على العدو الصهيوني المشترك وأن هذه القضية هي القضية المركزية للعالم الإسلامي.
- ❖ توجيه ضربة قاسة لمشروع التسوية السلمية وتطبيع العدو، وبروز الخيار الجهادي كخيار أمثل.

١٨٥- صغيري محمد. حركة حماس ودورها في المقاومة الفلسطينية (١٩٨٧ – ٢٠٠٦). رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. ٢٠١٥ -٢٠١٦. ص ٥٤ -٥٥

١٨٦- محسن محمد صالح. فلسطين: سلسلة الدراسات المنهجية في القضية الفلسطينية. ط١. كوالالمبور. ماليزيا. ٢٠٠٢. ص ص ٢٣٥ -٣٠٤.

١٨٧- محمد محسن صالح. القضية الفلسطينية. المرجع السابق. ص ١٢٥

- تغيير التفكير لدى الناس وتغيير أسلوب حياتهم فاشتد العداء لأمريكا وإسرائيل وتكرست في نفوسهم روح الجهاد.
- برزت أهمية الإعلام ودوره في التعبئة إذ تمكن المسلمون من كسر الطوق الاعلامي الغربي الصهيوني من خلال الفضائيات العربية.

السنة	عدد الموتى والجرحى	الشهداء	الجرحى	السجناء	
٢٠٠٥	فلسطين	٤٢٤٢ شهيد منهم: ٧٩٣ طفل. ٢٧٠ شهيدة. ٣٧٦ مواطن. ١٤٠ مريض. ٤٠٦ شهداء كتائب القسام.	٤٦٠٦٨	قبل ٢٠٠٥	مع نهاية عام ٢٠٠٥
				٧٨٠٠	٩٢٠٠
	إسرائيل	١٥١٣	٣٣٨٠		
٢٠٠٦ -٢٠١١	فلسطين	٣٢٩٣	١٢٠٤٥		
	إسرائيل	١٠٥	١٥٨٣		

جدول يظهر عدد الشهداء والجرحى في انتفاضة الأقصى (فلسطين بالمقارنة مع الاحتلال الصهيوني)

	المنازل المدمرة	مؤسسات التربية	المدارس المحولة إلى ثكنات
عدد العمران المدمّر في الانتفاضة سنة ٢٠٠٥	٧١٤٧٠	٣١٦	٤٣

جدول يُظهر عملية تدمير المباني من طرف الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الأقصى

حركة حماس:

تأسست حركة المقاومة الإسلامية المعروفة باسم "حماس" على يد زعيمها الروحي أحمد ياسين يوم ١٩٨٧/١٢/٠٩، حيث اتفق الشيخ مع ستة من رفاقه الذين اعتنقوا أفكار الإخوان المسلمين على تكوين نظام جهادي وهم: الشيخ صلاح شحادة، في شمال غزة، والشيخ محمد شمعة والشيخ إبراهيم اليازوري والشيخ عبد الفتاح دخان من وسط غزة، والشيخ عبد العزيز الرنتيسي من خان يونس، وعيسى النشار من رفح، والواضح أن اسم حماس، هو الاسم المختصر "لحركة المقاومة الإسلامية" ظهر مع انطلاق الانتفاضة المباركة، والتي لم تعرف آنذاك بهذا الاسم إلا بعد صدور بيانَين أو ثلاثة الذي أصدرته الحركة حينها. تعتبر حركة حماس حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية تؤمن أن هذه النهضة وهي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وهي حركة شعبية إذ أنها تعبير عملي عن تيار شعبي واسع، ومتجذر في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية، وزعت حركة المقاومة الإسلامية حماس بيانها التأسيسي في ١٤ ديسمبر ١٩٨٧، وهكذا صرحت الحركة بكل محتوياتها كي تكون صريحة في مبادئها، لذلك تخوفت منها السلطات الصهيونية خاصة بعدما علمت أن وجهتها وجهة إسلامية، وكان لتأسيس الحركة هدفان واضحان[١٨٨]:

١- التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وخصوصاً ما آلت إليه منذ سنة ١٩٤٨ حيث بدأ يتضح للشعب الفلسطيني أن قضيته التي كانت بالنسبة إليه قضية حياة أو موت أخذت تتحول إلى قضية لاجئين أو قضية إزالة آثار العدو مع الانتكاس الداخلي والخارجي الذي كانت تعيشه منظمة التحرير الفلسطينية.

٢- الصحوة الإسلامية: شهدت فلسطين تطورا ملحوظا كغيرها من الأقطار العربية، وأصبح التيار الإسلامي في فلسطين يدرك أن تحديا عظيما نتج عن أمران هما:

- تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلم الأولويات الدول العربية.
- تراجع مشروع الثورة في مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته إلى موقع التعايش معه والخلاف في شروط هذا التباين.

١٨٨- صغيري محمد. المرجع السابق. ص ص ٢٤- ٢٨.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

ومن أهداف حركة حماس ما يلي[١٨٩]:

١- إقامة دولة إسلامية.

٢- أسلمة المجتمع الفلسطيني.

٣- تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤- التحرير الكامل لفلسطين.

دور حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

راهن الجهاد الإسلامي على انهيار العملية السلمية عبر التصعيد العسكري ضد قوات الاحتلال، وحشد الشارع الفلسطيني في تظاهرات احتجاجية في مناسبات عدة، و استمر هذا الرهان حتى اندلعت انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٠٩/٢٩م فقامت حركة الجهاد بمزيد من التصعيد الشعبي والعسكري، مما دفع قوات الاحتلال إلى استهداف قادة الجناح العسكري للحركة، فتم اغتيال قادة عسكريين ميدانيين منهم: أنور حمران في نابلس، ومحمد عبد العال في رفح بتاريخ ٢٠٠١/٠٤/٠٢، وإياد حردان في جنين ٢٠٠١/٠٤/٠٥.[١٩٠]

دور حركة المقاومة الإسلامية حماس:

مع اندلاع شرارة انتفاضة الأقصى مطلع العام 2000 م سارعت حماس إلى إعادة ترميم بنيتها التحتية_التي دمرتها أجهزة أمن السلطة الفلسطينية لتقف إلى جانب شعبها في انتفاضته المباركة وتعيد تصويب بوصلة الشعب الفلسطيني إلى وجهتها الصحيحة. وحرصت حماس على إبقاء جذوة الانتفاضة مشتعلة من خلال مئات العمليات الفدائية والاستشهادية، رغم ما عانته من شح توفر السلاح في ظل الخذلان العربي للمقاومة والملاحقة الإسرائيلية المشددة. لجأ مجاهدو الحركة إلى تصنيع السلاح محليا حتى أصبحت تملك من السلاح ما يمكنه تحقيق عامل الردع للاحتلال وثنيه عن الإمعان في جرائمه، فمن فوق الأرض عبوات

١٨٩- صغيري محمد. المرجع نفسه. ص ٣٠.

١٩٠- سائد محمود كشكو. دور فصائل المقاومة الفلسطينية الإسلامية في القضية الفلسطينية (١٩٨٧ - ٢٠١٤). أكاديمية دراسة اللاجئين. ٢٠١٧ ص ٢٠.

وصواريخ، ومن تحتها أنفاق أجبرت الاحتلال على الاندحار عن قطاع غزة. وحرصت الحركة منذ بداية الانتفاضة على تماسك المجتمع الفلسطيني و ترابطه، و عززت مفهوم الوحدة الوطنية عمليا، من خلال البيانات السياسية المشتركة، و العمليات الجهادية المنسقة مع جميع الفصائل الفلسطينية المقاومة. وأحيت حركة حماس الانتفاضة الفلسطينية جماهيريا، وأوصلت رسالة الشعب الفلسطيني إلى العالم من خلال مئات التظاهرات و المسيرات التي دعت إليها أو شاركت فيها على مدار سنوات الانتفاضة. و بلغ عدد شهداء كتائب القسام خلال سنوات انتفاضة الأقصى 1697 شهيداً، بخلاف أعداد أخرى من شهداء حماس غير العسكريين و المناصرين لها. فيما تجاوز عدد عمليات كتائب القسام خلال الانتفاضة 4300عملية، تنوعت ما بين عمليات استشهادية وعمليات قنص و اشتباكات مسلحة و عمليات اقتحام للمغتصبات الصهيونية وأسْر جنود[١٩١].

١٩١- سائد كشكو. المرجع السابق. ص ٢١

مشاريع التسوية منذ ١٩٣٧ – ٢٠٠٠

١٩٣٧ – ١٩٤٨

- مشروع بيل لتقسيم فلسطين ١٩٣٧.
- الكتاب البريطاني سنة ١٩٣٩.
- قرار ١٨١ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧.

١٩٤٨ – ١٩٦٧

- قرار ١٩٤ سنة ١٩٤٩.
- قرار ٣٠٢ من نفس السنة.
- المشروع النرويجي ١٩٥٢.
- مشروع جاما الأمريكي ١٩٥٥ – ١٩٥٦.
- مشروع جونتسون الأمريكي ١٩٥٣ – ١٩٥٥.
- مشروع دلاس و مشروع أنتوني ١٩٥٥.
- مشروع همرشولد ١٩٥٩.
- مشروع جونسون ١٩٦٢.
- مشروع الرئيس حبيب بورقيبة ١٩٦٥

١٩٦٧ – ١٩٨٧

- مشروع ألون ١٩٦٧.
- قرار ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ و قرار ٣٣٨ سنة ١٩٧٣.
- مشروع روجرز ١٩٧٠.
- مشروع المملكة العربية المتحدة ١٩٧٢.
- مشروع خالد الحسن، مشروع رغان، مشروع فاس ومشروع بريجنيف سنة ١٩٨٢.
- مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية سنة ١٩٨٤ –

١٩٨٧ -٢٠٠٠

- مشروع السلام الفلسطيني ١٩٨٨.
- مشروع شامير للحكم الذاتي ١٩٨٩.
- مشروع مدريد للسلام ١٩٩١.
- اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة ١٩٩٣.
- اتفاق طابا (أوسلو ٠٢) ١٩٩٥.
- اتفاق الخليل ١٩٩٧.
- اتفاقية شرم الشيخ ١٩٩٩.
- مشروع بيل كلينتون ٢٠٠٠.

قراءة في شهداء غزة من ٢٠٠٠/٠٩/٢٨ إلى ٢٠١١/١٢/٣١:

لقد حاول الكيان الصهيوني والمتمثل في دول إسرائيل المزعومة بطرق كثير تسمية وإطلاق مصطلح الإرهاب على القضية الفلسطينية وما تبعها من انتفاضات وعمليات فدائية واستشهادية، وذلك بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، ولكن كل محاولته بائت بالفشل، فلم يجد سوى قمع القضية الفلسطينية التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء الذين ضحوا من أجل استعادة الأرض واعتبار القضية الفلسطينية قضية دولية هدفها استرجاع الوطن لا اعتبار سكانه لاجئين، وحسب الإحصائيات التي قدمتها وزارة الصحة الفلسطينية فقد بلغ إجمالي عدد الشهداء في فلسطين ٧٢٢٧ شهيداً سجل عام ٢٠١١ موت ١٢٢ شهيد في قطاع غزة و ١٤ شهيد في الضفة الغربية، أما عدد الجرحى فقد بلغ ٦٠٠٤٣ جريحاً وقد سجل عام ٢٠١١ إصابة ٦٠٠ مواطن في قطاع غزة و٢٦٣ جريحا في الضفة الغربية.

البيان	الجرحى		الشهداء	
الجنس	العدد	%	العدد	%
الذكور	53,408	88.9	6,679	92.4
الإناث	6,635	11.1	548	7.6
المجموع	**60,043**	**100.0**	**7,227**	**100**

في الشكل رقم (١) الذي يبين نسبة عدد الشهداء والجرحى حسب الجنس، فهو يوضح لنا نسبة الجرحى و الشهداء حسب الجنس فقد فاقت نسبة الذكور نسبة الإناث في عدد الجرحى بـ٨٨. ٩٠% و٩٢. ٤٠ % بالنسبة لعدد الشهداء[١٩٢].

البيان	الجرحى		الشهداء	
الفئة العمرية	العدد	%	العدد	%
من 0-14	10,623	17.7	736	10.2
من 15-29	35,321	58.8	4,607	63.7
من 30 فما فوق	14,099	23.5	1,884	26.1
المجموع	**60,043**	**100.0**	**7,227**	**100**

١٩٢- م. الباحثين. شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى. السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الصحة). فلسطين. ٢٠١٢. ص ٠٢

أما الشكل الثاني الذي هو عبارة عن جدول يوضح لنا الفئات العمرية الموزعة بين الشهداء والجرحى فالملاحظ من الجدول أن الإحصائيات تشير إلى أن ٦٣. ٧٠ من الشهداء كانوا من الفئة العمرية (١٥ -٢٢ عام) كما تؤكد الإحصاءات إلى أن حوالى ٥٨. ٨٠ من الجرحى كانوا من نفس الفئة العمرية[١٩٣].

	رصاص حي	قذائف	مطاط	غاز	عنف*	سقوط	حجر *	أخرى	المجموع	%
الرأس والرقبة	1,697	2,763	2,188	45	1,198	280	303	893	9,367	15.6
الصدر و الظهر	1,074	761	827	51	430	110	18	245	3,516	5.9
البطن والحوض	1,017	372	332	14	122	19	4	104	1,984	3.3
الأجزاء العلوية	2,405	1,691	1,633	71	1,128	586	50	969	8,533	14.2
الأطراف السفلي	5,605	2,833	2,285	98	813	705	25	963	13,327	22.2
السقوط	0	70	0	0	402	1,445	0	2	1,919	3.2
استنشاق غاز	0	1	0	3,711	0	0	0	0	3,712	6.2
في أنحاء الجسم	942	6,591	285	75	5,636	351	20	2,342	16,242	27.1
انهيار عصبي	0	384	0	0	0	0	0	1,059	1,443	2.4
المجموع	**12,740**	**15,466**	**7,550**	**4,065**	**9,729**	**3,496**	**420**	**6,577**	**60,043**	**100.0**
النسبة المئوية	**21.2**	**25.8**	**12.6**	**6.8**	**16.2**	**5.8**	**0.7**	**11.0**	**100.0**	

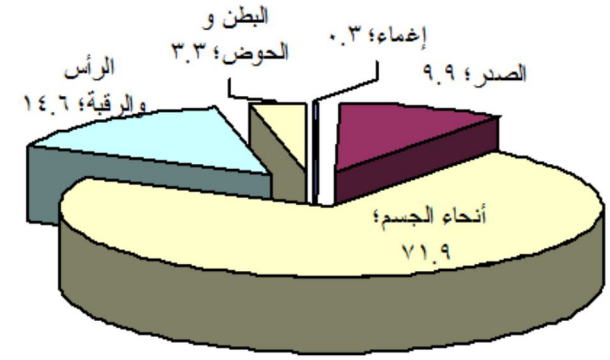

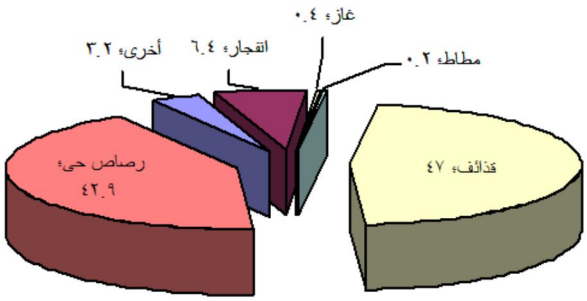

١٩٣- م. الباحثين. شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى، المرجع السابق. ص ٠٣.

أما الشكل الثالث الذي يمثل توزيع الجرحى على حسب مكان الإصابة والسلاح، فقد ١٢٧٤٠ حالة رميا بالرصاص و ١٥٤٦٦ بالقذائف وذلك منذ بداية الانتفاضة في الأقصى فقد استخدم الكيان الصهيوني الغاشم الأسلحة الفتاكة في عدوانه على الفلسطينيين.

أما الشكل أدناه فهو يمثل عدد الجرحى والشهداء على حسب المحافظة والتي بلغ عدد الجرحى في محافظات فلسطين ٦٠٠٤٣ جريح و ٧٢٢٧ شهيد[١٩٤].

المحافظة	الجرحى		الشهداء	
	العدد	%	العدد	%
القدس	1,666	2.8	63	0.9
جنين	2,358	3.9	441	6.1
طولكرم	3,370	5.6	217	3.0
قلقيلية	892	1.5	71	1.0
سلفيت	280	0.5	33	0.5
نابلس	8,838	14.7	636	8.8
رام الله	7,197	12.0	240	3.3
بيت لحم	2,241	3.7	128	1.8
أريحا	333	0.6	21	0.3
الخليل	8,170	13.6	265	3.7
شمال غزة	6,152	10.2	1,414	19.6
مدينة غزة	6,197	10.3	1,712	23.7
الوسطى	2,519	4.2	620	8.6
خان يونس	5,320	8.9	654	9.0
رفح	4,470	7.4	698	9.7
غير معروف	40	0.1	14	0.2
المجموع	**60,043**	**100.0**	**7,227**	**100**

١- التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية

أ- السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية:

لم تكن القضية الفلسطينية بل فلسطين بصفة عامة محل اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين حيث كان اهتمامها بفلسطين نابع من منظور تجاري ديني لوجود الأماكن المقدسة فيها، ولم تتغير نظرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حول القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني من قبل رؤسائها بل كانت تعتبرها قضية داخلية تستدعي التدخل السريع لحلها إلا في بعض المواقف التي كانت واشنطن تبدى تعاطفها مع القضية الفلسطينية من أجل بلوغ مصالحها أولا ولعل مواقف

١٩٤- م. الباحثين. شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى، المرجع السابق، ص ٠٤-٠٥.

الرؤساء الأمريكيين لم تتغير منذ الرئيس وودرو ويلسون وحتى إلى غاية عهدة الرئيس جورج بوش الابن، حيث أكد الرئيس وودرو ويلسون في مبادئه ١٤ المزعومة أن لكل شعب الحق في تقرير مصيره، ونيل استقلاله في الاتجاه المقابل كان أول رئيس رحب بفكرة إقامة وطن قومي يهودي بفلسطين، مع العلم أن فكرة قبول وطن قومي يهودي وقيام دولة إسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية، ورفض الشعب الفلسطيني ذلك، يلغي فكرة مبدأ حق الشعب في تقرير مصيره، فقد أثبت هذا الرئيس بسياسته المزدوجة أن القوانين أو المبادئ التي أعلنها ما هي إلا حبر على ورق، حيث بقيت السياسة الأمريكية ثابتة على مواقفها طيلة عقدين من الزمن توإلى فيها الحكم ثلاث رؤساء أمريكيين اتبعوا نفس السياسة السابقة فيما يخص القضية الفلسطينية وهم على التوالي[١٩٥]:

- وارين غاماليل هاردينغ (١٩٢١-١٢٩٣).
- كالفين كولديج (١٩٢٣ - ١٩٢٩).
- هاربرت كلارك هوفر (١٩٢٩ - ١٩٣٣).

فبعد وعد بلفور المشئوم لإقامة وطن يهودي في فلسطين، يلاحظ أن الأمور بدأت تتجه نحو التبني الأمريكي بالكامل للمشروع الصهيوني في فلسطين، وخصوصا بعد انعقاد مؤتمر بالتيمور، في مدينة نيويورك والذي توثقت فيه العرى الأمريكية الصهيونية، فبعد تولي فرانكلين روزفلت (١٩٣٣ -١٩٤٥) الرئاسة أبدى تعاونه الكامل مع الكيان الصهيوني وذلك بتحقيق أهدافه ومشاريعه، متناسيا في ذلك وجود قومية وهوية فلسطينية، وهذا ما أكدته إدارة هاري ترومان (١٩٤٥ -١٩٥٣) فقد قام الرئيس الأمريكي هاري ترومان بدعم التقسيم حيث عمل جاهداً لخدمة إسرائيل باعتبارها حليفاً للمد السوفيتي وحارسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. وبالتالي إدارة ترومان تبنت فقط سليلة من البرامج لتقديم المعونة الاقتصادية والإغاثة العاجلة للفلسطينيين دون الالتفاف إلى أي جانب سياسي اتجاه القضية وهذا يعود إلى سببين في تلك الفترة[١٩٦]:

- الظروف الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

١٩٥- أحمد جواد سالم الرادية. السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية (٢٠٠١ - ٢٠٠٨). ***رسالة ماجستير***. جامعة الأزهر. غزة. ٢٠٠٩. ص ٠٥.

١٩٦- أحمد جواد سالم الرادية. المرجع السابق. ٠٧.

- تأثير اللوبي الصهيوني الفاعل في تلك الفترة اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية.

أما في فترة الرئيس الأمريكي داويت إيزنهاور (١٩٥٣ -١٩٦١) فقد تبنت سياسته إلغاء ما يسمى فلسطين ورفض حقوق الفلسطينيين السياسية وخصوصا حق تقرير المصير، فالرئيس الأمريكي داويت إيزنهاور تولى الحكم بعد إنشاء دولة إسرائيل ففي عهدته شهدت الفترة كثير من الإشكاليات لحل مشكلة اللاجئين على حسب مزاعمهم الأكثر تعقيدا في القضية الفلسطينية، فعلى حسب رؤى الرئيس الأمريكي إيزنهاور القضية الفلسطينية يجب أن يتم إنهائها نهائيا وحل مشكلة اللاجئين عن طريق التوطين والتعويض وليس العودة، بحيث أن تتولى الأردن إدارة الضفة الغربية ومصر إدارة قطاع غزة، وبالتالي تتلاشى دولة فلسطين، وفي هذه الفترة لم توجه الإدارة الأمريكية أي مجهود منسق لحل القضية الفلسطينية ولم تقم بأي محاولة بعد عام ١٩٥٦ للتوسط من أجل سلام عربي إسرائيلي. ويبدو أن السبب في ذلك أنها صممت على السياسة الثابتة التي ترفض أي مطامع للفلسطينيين وترفض حتى حقهم جملة وتفصيلا وهي استمرار لنفس السياسة السابقة.

وفي فترة الرئيس جون كينيدي (١٩٦١- ١٩٦٣) فقد قامت الإدارة الأمريكية بتأسيس علاقة وطيدة مع إسرائيل، إضافة إلى تدشين برنامج المبيعات العسكرية إلى إسرائيل، يعتبر الرئيس جون كينيدي أول رئيس امتدح التجربة الصهيونية حيث قال أمام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية سنة ١٩٦٠: " إن الصداقة لإسرائيل هي ليست أمر حزبيا بل هي التزام قومي" وأضاف قائلا: "أن إسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديمقراطيين، إنما قضية ترتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية". فالملاحظ من تصريحات الرئيس جون كينيدي أن البيت الأبيض بالتدريج يحاول أن يجعل من دولة إسرائيل تكتسب الصفة الشرعية، إضافة إلى العمل على إخفاء الهوية الوطنية الفلسطينية بدعم إسرائيل دعما كاملا، مما يؤكد أن القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا ضمن ملفات عشوائية صالحة للحرق، لن تبد فيها واشنطن استعدادا لمناقشتها أو حلها. فالنسبة إلى موقف إدارة كينيدي حول القضية الفلسطينية فلم تتغير بالنسبة للإدارات التي سبقته فقد تم التركيز على قضية التعويض لا الحل

والاعتراف بفلسطين كدولة عربية مستقلة، بل أكدت أن واشنطن بكل ما تملكه مع الكيان الصهيوني الذي تحاول أن تضف عليه الصبغة الشرعية الدولية[١٩٧].

أما في ما يخص عهدة الرئيس الأمريكي ليندو جونسون (١٩٦٣ – ١٩٦٩) فقد عملت إدارته على توثيق العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فإدارة ليندو لم تعر أي اهتمام للقضية الفلسطينية وبالتالي بقيت العلاقة الفلسطينية الأمريكية حتى عام ١٩٦٣ على حالها حيث أنه لم يوجد أي هيكل أو نظام سياسي يمثل الفلسطينيين في تلك الفترة فقد ظل موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية في نهاية ليندو جونسون على حاله كما كانت سياسة ويلسون.

وتوالت العهود السياسية للولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية وملفاتها في البيت الأبيض دون تسوية، فبمجيء الرئيس ريتشارد نيكسون (١٩٦٩ – ١٩٧٤) حاول حسم الصراع العربي الإسرائيلي على حسب مزاعمه دون الخضوع التقليدي للنفوذ السياسي الذي يتمتع به مؤيدو أمريكا وإسرائيل، وفي فترة الرئيس جيرالد فورد (١٩٧٤ – ١٩٧٧) لم تشهد فترته أي تغيرات جوهرية أو نشاط يمكن الوقوف عنده خاصة وأن هذه الفترة شهدت هدوءً نسبياً، وعند تولي الرئيس جيمي كارتر الحكم (١٩٧٧ – ١٩٨١) فقد حاول الإبقاء على قنوات الاتصال الخاصة مفتوحة على منظمة التحرير، واستمرت الاجتماعات حيث جرت اتصالات بين بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين شخصيات أمريكية أهمها[١٩٨]:

- لقاء ياسر عرفات مع بول فندلي عضو لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس في بيروت سنة ١٩٧٨.
- لقاء عصام سرطاوي ممثل المنظمة السابق في فيينا مع ميلتون دولف السفير الأمريكي بالنمسا.

ولقد تحدث الرئيس كارتر في عام ١٩٧٧ عن مبادرة شخصية منه عن الوطن الفلسطيني كنتيجة لأي مفاوضات بين فلسطين والإسرائيليين، وحاول إيجاد طرق لدفع منظمة التحرير بقبول قرار مجلس الأمن (٢٤٢) وكان مستعدا للحوار بمجرد قبول المنظمة بالقرار.

وبالتالي فإن إدارة كارتر فهمت أن التسوية السلمية لن تحصل إلا بحل مطالب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وبالتالي قدمت الإدارة الأمريكية ما عرف بإعلان ١٩٧٧ والذي اتفقت فيه أمريكا والاتحاد السوفيتي بضرورة عقد مؤتمر للسلام عرف بمؤتمر جنيف وبدأت إدارة كارتر تعمل على إنجاح صياغة حل كامل

١٩٧- أحمد جواد سالم الرادية. المرجع نفسه. ص ٩.

١٩٨- نفسه. ص١٣.

للصراع العرب الإسرائيلي، بما فيه القضية الفلسطينية، وقال كارتر: "إن حصول الفلسطينيين على وطن وحل مشكلة اللاجئين أمر ذو ضرورة قصوى". وبالتالي محاولات الرئيس كارتر كانت هي الأقرب للقضية الفلسطينية وملفاتها، ولكن تصريحه يؤكد أنه يساند دولة إسرائيل بقوله إن حصول الفلسطينيين كان الأصح هو استرجاع الشعب الفلسطيني لأرضه، وأيضا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تعيدنا إلى مشكلة التوطين لا التعويض كما فعل الرؤساء الأمريكيين من قبل.

أما في إدارة الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١ – ١٩٨٩) عادت القضية الفلسطينية لنقطة الصفر، حيث رأت إدارة ريغان أن الفلسطينيين مجرد لاجئين ولا بد من توطينهم أو تعويضهم دون النظر سياسيا لصميم المشكلة. وخلال إدارة ريغان في السنوات الثمانية، نظرت للصراع العربي الإسرائيلي من منظار الحرب الباردة، فقد جرى تعزيز الشراكة الأمريكية الإسرائيلية على أن تكون إسرائيل بمثابة خط دفاع الأول ضد التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط ويستشهد من ذلك إعلان هيج سنة ١٩٨١ على إن إسرائيل شريك استراتيجي إلاّ أنّ الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، أجبرت إدارة ريغان على إعادة تقييم الموقف الأمريكي اتجاه القضية الفلسطينية[١٩٩].

وبمجيء الرئيس جورج بوش الأب (١٩٨٩ – ١٩٩٣) أعلن مبادرته لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وذلك في أحد تصريحاته فقال: "لا بد أن نفعل كل ما نستطيع فعله لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل وفلسطين، وأن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن (٢٤٢) (٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام ويجب توسيع نطاق هذا المبدأ، لكي يتضمن أمن إسرائيل والاعتراف بها وينص في نفس الوقت على الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة ولقد حان الوقت لنضع حدا للنزاع العربي الإسرائيلي"[٢٠٠]. وبالتالي من خطاب الرئيس جورج بوش الأب يوضح ما يلي:

- تقسيم أرض فلسطين إلى دوليتين (عربية – يهودية).
- السعي للاعتراف بالكيان الصهيوني وإضفاء الصبغة الشرعية الدولية.
- إجبار الفلسطينيين على قبول الواقع من خلال مبدأ الأرض مقابل السلام وهذا يعني الاعتراف بدولة فلسطين وهويتها مقابل السلام، الذي ينص على الاعتراف بدولة إسرائيل في الاتجاه المقابل.

١٩٩- أحمد جواد سالم الرادية. المرجع نفسه. ص ١٥.

٢٠٠- نفسه. ص ١٨.

- الحفاظ على أمن إسرائيل في النظام العالمي الجديد.
- العودة إلى إشكالية التوطين لا التعويض فبمجرد قبول مبدأ الأرض مقابل السلام سيتم الاعتراف بالكيان الصهيوني رسميا، وتبقى القضية الفلسطينية قضية داخلية تحت مسميات كثيرة كما أريد لها أن تكون.

أما في عهدة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٣ – ٢٠٠١) فقد شهدت تحولات دراماتيكية في مجريات القضية الفلسطينية، فقد شهدت تحركا نشطا لحل القضية الفلسطينية من خلال فتح قنوات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أمريكا انطلقت منذ عام ١٩٩١ وأثمرت جهودها عام ١٩٩٣ من خلال توقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن، الذي استشعر أهمية حل القضية الفلسطينية لأنها مصدر توتر في المنطقة.

ب- محددات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية:

١- المحددات الداخلية:

لقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على مسرح الدولي من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة وأصبح فهم جميع اللاعبين داخل المسرح الدولي للسياسة الخارجية الأمريكية أمرا حتميا لكونها القطب الأهم، في النظام الدولي الحالي، وهي القوة الخارجية المهيمنة في المنطقة العربية، وبناءً على ذلك فإنه لابد من فهم العناصر الرئيسية التي تلعب دورا مهما في التأثير على القرارات نحو الوطن العربي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، ومن الضروري التطرق إلى القوى الداخلية والخارجية، المؤثرة في صناعة القرار الأمريكي[٢٠١].

- ❖ الرأي العام: ويعرف على أنه مجموعة من الآراء والاتجاهات التي يتبناها مختلف الجماعات والأفراد، في أمريكا اتجاه النظام السياسي بصفة عامة، والقضايا الجماهيرية الهامة بصفة خاصة، فهناك عدة جماعات عامة منفصلة ذات وجهات نظر متباينة، وبالتالي يأخذ صناع القرار في اعتباراتهم، وجهات النظر في هذه الجماعات، عند اتخاذ القرارات المصيرية.

٢٠١- أحمد جواد سالم الرادية. المرجع نفسه. ص ص ٢٢- ٢٦. وأنظر أيضاً إلى: منير موسى أبو رحمة. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٣ – ٢٠٠١. ***رسالة دكتوراه.*** جامعة وهران. ٢٠١٢. ص ص ١٥-٤٤.

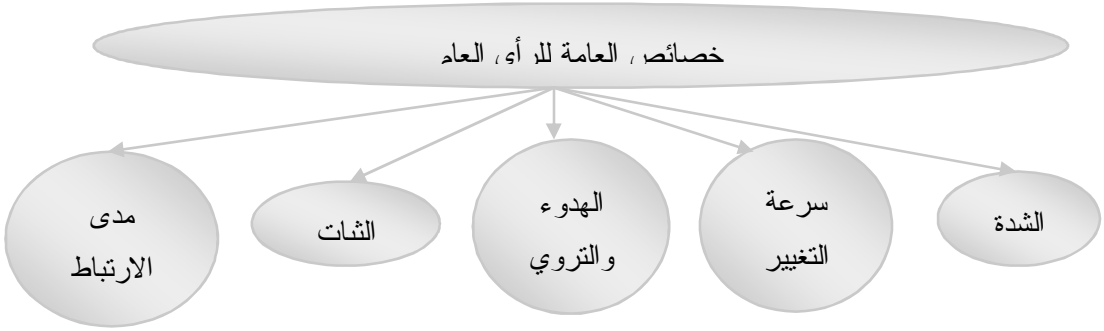

شكل يبرز أهم الخصائص العامة للرأي العام الأميركي

❖ جماعات الضغط: هي جماعات التي تضم أفرادا، لديهم اتجاهات متماثلة ومشتركة، بالنسبة لقضايا محددة، ويحاولون مجتمعين التأثير في قرارات الحكومة، وبالتالي فهي تهتم أساسا بالتأثير على سياسات الحكومة من خلال ممارسة الضغوطات على المؤسسة السياسية كذلك، تعمل على التأثير في الرأي، من خلال وسائل الإعلام المشاهدة، والمسموعة والمقروءة، وهذا يبدو واضحا، من موقف جماعات الضغط من المواقف السياسية لموقف جماعات الضغط من الانتخابات سواء على مستوى الرئاسة أو البرلمان أو الانتخابات الشعبية.

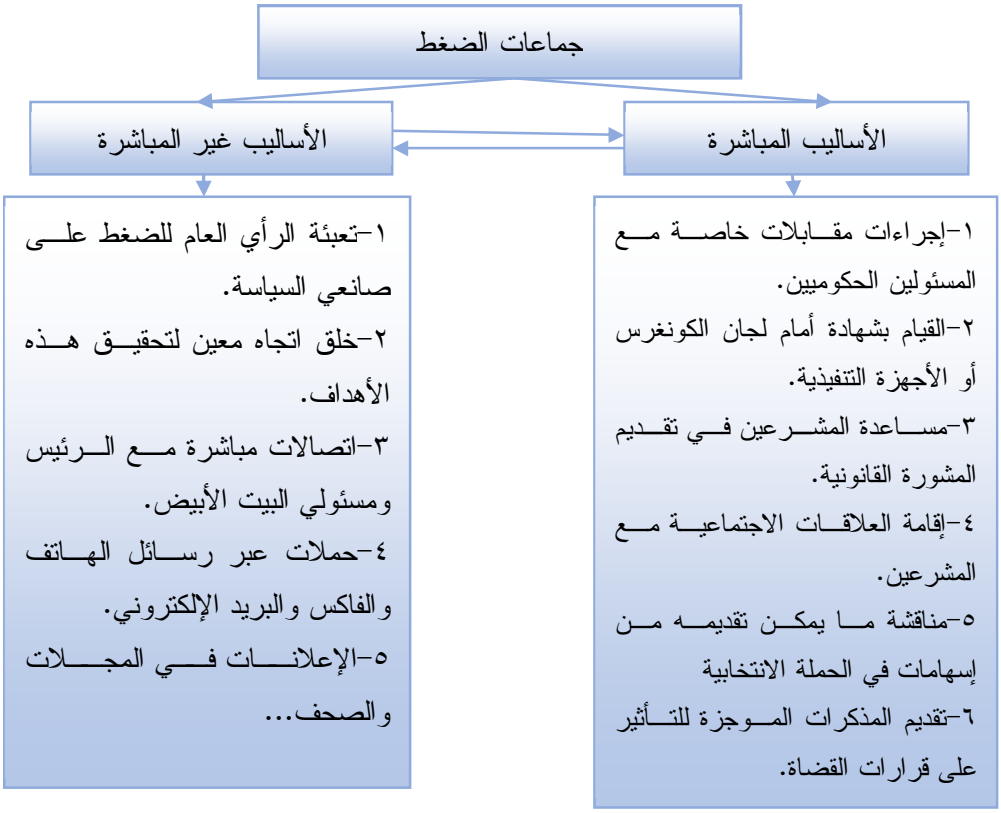

❖ جماعات الضغط الصهيونية: تعد هذه الجماعات المنتشرة في أمريكا، من أكثر الجماعات نشاطاً، وذلك على المستوى السياسي والاجتماعي على الرغم من أن اليهود الأمريكيين لا يتعدون ٠٦ ملايين نسمة، أي بنسبة٠٢% من سكان أمريكا، إلاّ أنّنا نلاحظ عمق تأثير هذه الجماعات اليهودية، على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز نشاطاتهم، العمل على تنسيق جهودهم من خلال منظمات عديدة، فهناك منظمة (٧٥) منظمة مستقلة موالية لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية، وهي تتمتع بوضع اقتصادي متميز بالمقارنة بالجماعات والأقليات الأخرى فيما يتعلق بمستوى الدخل والوظائف التي شغلوها، ونسبة ارتفاع التعليم بين أفرادها، إضافة إلى هذا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم يهودي صهيوني غاية في التعقيد، وغالبا ما يصور إسرائيل على أنها تجربة مشابهة للتجربة الأمريكية لترسيخ القوائم المشتركة التي تجمعهم[٢٠٢].

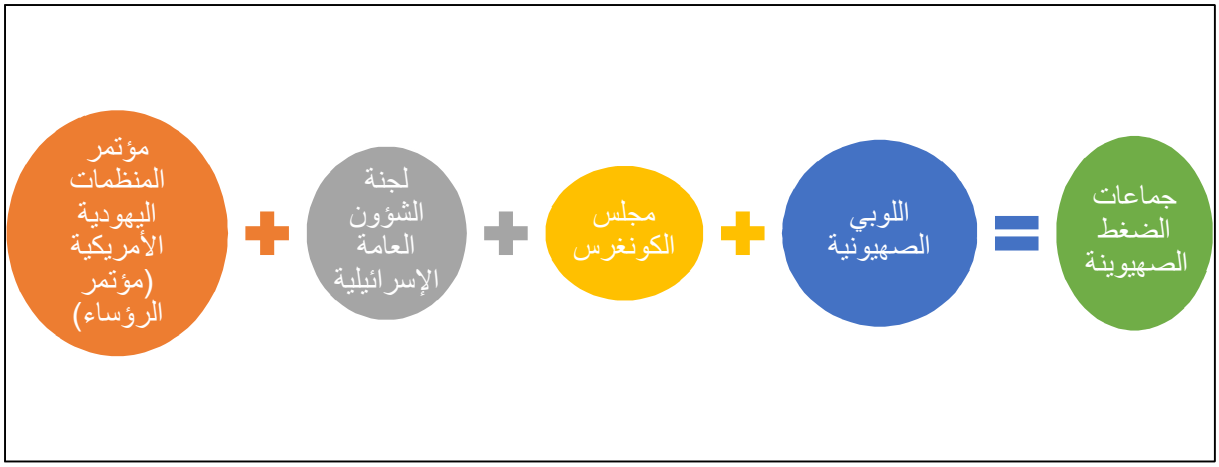

❖ تأثير اللوبي اليهودي في صنع وتوجيه السياسة الأمريكية: تعتبر منظمات اللوبي الصهيوني من أهم وأبرز القوى المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، تجاه عملية السلام، في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تأثيرها في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية فقد استطاع اللوبي اليهودي، أن يؤثر على الإدارة الأمريكية خاصة عهدي الرئيس ريغان وجورج بوش الأب، حيث كان التأثير على قرارات مهمة منها[٢٠٣]:

- صعوبة إعادة انتخاب بعض الشخصيات المهمة، في الكونغرس التي كانت معادية لإسرائيل.

٢٠٢- أحمد جواد سالم الرادية، المرجع نفسه. ص ٢٤.

٢٠٣- نفسه. ص ٢٧.

- زيادة المساعدات لإسرائيل.
- اضطرار الرئيس ريغان بأن يصرح بأن المستوطنات ليس غير قانونية
- إصدار الكونغرس بيانا يؤكد فيه عدم أحقية أي مسئول في الحكومة الأمريكية الاعتراف أو التفاوض مع أي ممثل من منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف المنظمة بدولة إسرائيل وقبولها لقرار مجلس الأمن (٢٤٢) وقرار (٣٣٨) وعدم استنكارها للإرهاب.

كما استطاع اللوبي الصهيوني وقف التساؤلات التي وجهت إلى إسرائيل حول انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان عقب الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧.

٢- المحددات الخارجية:

أ- عامل النفط: يعتبر النفط من محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال وثيقة الأمنية الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية والتي تضمنت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط منها:

- ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة.
- حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها على جيرانها العرب مع السعي لإقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل.
- حماية أرواح المواطنين الأمريكيين الموجودين في المنطقة وممتلكاتهم.
- حرية الملاحة في البحار وممرات المنطقة الحيوية.
- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.

فقد أدرك البيت الأبيض أن مسألة حصول الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي على المدى البعيد مرتبط بالأمن والاستقرار السياسي بالمنطقة، وقد أدرك صناع القرار الأمريكيين أن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهريا بالتطورات على المسرح العربي الإسرائيلي، وكان لابد لهم من الجمع بين نقيضين: مساندة إسرائيل والحفاظ على علاقاتهم مع الدول العربية.

وبالتالي فقد أدرك صُنّاع القرار الأمريكي حقيقة الترابط بين الصراع العربي الإسرائيلي وقضية النفط وحل القضية الفلسطينية، وللولايات المتحدة الأمريكية مصالح في النفط العربي لذلك عليها الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته[٢٠٤].

ب- إسرائيل ودولها كمحدد للسياسة الأمريكية: بدأت السياسة الأمريكية تظهر بشكل فاعل في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء دولة إسرائيل التي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استثمار جهود تلك الدولة لما ستقدمه من وظائف تحترم مصالحها وأهدافها لاسيما في إعاقة تقدم المنطقة وتطورها وتنميتها، بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار فيها وضرب وحدتها. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها من خلال تقديم الدعم لإسرائيل سواء اقتصاديا أو سياسيا أو عسكريا، باعتبارها أساسا في الدفاع عن المصالح الأمريكية بعد نجاحها في أداء الدور الموكل لها في الحرب الباردة وخصوصا في مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط ومن خلال تصديها للدول الحليفة للشيوعية وتخريب أي تقارب فيما بينهما حيث طرحت إسرائيل نفسها كقوة بإمكانها الوقوف ضد الاتحاد السوفيتي وعدم تمكينه من السيطرة على المنطقة.

ولقد بات من المعروف أن أحد الأهداف الأمريكية الرئيسية في المنطقة دعم إسرائيل واعتبارها عنصر من عناصر الردع القوى الإقليمية الأخرى، ولقد اعتبرت الاستراتيجية الأمريكية الكيان الإسرائيلي، هدفا استراتيجيا، من الدرجة القصوى ذات الأهمية البالغة، وليس وسيلة أو خيار يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد قال دان كويل نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام ١٩٩٢ عندما تحدث أما اجتماع المنظمات الصهيونية: "إخواني الصهاينة، إنني هنا الآن كنائب للرئيس بوش أؤكد لكم التزام الولايات المتحدة الأمريكية الكامل اتجاه إسرائيل" وقد تحدث الرئيس الأمريكي عن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل قائلاً: " إن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية ولن يسمح أي رئيس أمريكي بأن تهزم إسرائيل" وأكد كلينتون عام ١٩٩٣ قائلاً: "إننا سوف ندعم إسرائيل عبر التأكيد على تفوقها العسكري النوعي".

٢٠٤- أحمد جواد سالم الرادية، المرجع نفسه. ص ٢٧.

ت- أحداث أيلول وانعكاساتها على القضية الفلسطينية:

شكلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ضربة قاسية وموجعة لسياسات أمريكا الخارجية، وسعت إدارة الرئيس الأمريكي بوش إلى التخفيف من الشعور المعادي لأمريكا في العالمين العربي والإسلامي، من خلال الضغط على إسرائيل لوقف سياستها التوسعية في الضفة الغربية، ودعم إنشاء دولة فلسطينية حيث اعتقد عدد من صناع القرار الأمريكي بعد هجمات ٢٠٠١/٠٩/١١ أن إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو على القيام بمحاولة جدية لإنجاح ذلك، سيزعزع القوة الداعمة لمجموعات تمثل تنظيم القاعدة، ويسهل بناء حلف دولي ضد الإرهاب الذي تتهم الإدارة الأمريكية دولا بتمويله، كسوريا وإيران، إلاّ أنّ إدارة الرئيس بوش الابن لم تبذل جهدا في إقناع إسرائيل بتغيير سياستها، وحينها ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقتنع بوجهة السياسة الأمريكية، المتشددة إزاء الفلسطينيين، ومنذ استلام بوش الابن الحكم تعامل مع القضية الفلسطينية من منظور إسرائيلي، وكان هناك تطابق واضح وصريح بين السياسة الإسرائيلية والأمريكية ولخص العنوان في صحيفة واشنطن بوست في فبراير عام ٢٠٠٣ هذا الوضع قائلا: " بوش وشارون يكاد كلاهما أن يتطابقا حيال سياسة الشرق الأوسط".

لكن بفعل هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ منحنى آخر فقد لمست رؤية مغايرة، لما كان الوضع عليه قبل ١١ أيلول من قبل الإدارة الأمريكية، حيث أن الكثير من التصريحات للساسة الأمريكيين كانت تؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية كمدخل أساسي للولوج في حربها ضد الإرهاب، وذلك بالضغط على أربيل شارون لإبداء بعض من ضبط النفس والتحقيق من حدة سياسته في الأراضي المحتلة وطلب إليه أن يفعل ما بوسعه لاحتواء الانتفاضة الثانية[٢٠٥].

وصرح بوش في أوائل أكتوبر ٢٠٠١ علناً ولأول مرة أنه يساند قيام دولة فلسطين، ويعتبر هذا التصريح تطوراً مفاجئاً، وقد أكد بوش قبل أحداث سبتمبر، أنه ينوي اتباع سياسة "كف اليد" اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل اهتمامه بتلك المسألة يكشف عن حقائق الأمور. وبالتالي ما يلاحظ في تطور السياسة الخارجية[٢٠٦]:

٢٠٥- أحمد جواد سالم الرادية، المرجع نفسه. ص ٣٥.

٢٠٦- نفسه. ص ٣٨.

١- مطالبة الرئيس بوش الابن سحب القوات الإسرائيلية عن المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية بعد حادثة اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي ريحا خام زئيفي وشن الجيش الإسرائيلي هجوماً واسعاً على المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.

٢- شن غضب الولايات المتحدة الأمريكية على فلسطين لأي سبب يزعج إسرائيل.

٣- تأكيد الرئيس بوش دعمه فكرة حل الدولتين.

٤- عدم التصويت بحق الفيتو بمجلس الأمن وإعطاء الفلسطينيين حقهم.

٥- تبني السياسة الإسرائيلية اتجاه قضية فلسطين.

٦- حرص الولايات المتحدة الأمريكية على حل القضية الفلسطينية نابع من خوفها على مصالحها لأنها أدركت أن سياستها الخارجية تجاه اتجاه إسرائيل قد سببت لها إحراجا بل شجعت من أسمتهم بالإرهابيين على مهاجمة أمريكا.

كما كانت هناك عدة ضغوطات منها:

- مشروع القرن الأمريكي الذي وقعه عدد من المحافظين الجدد والذي ينص على دعم إسرائيل.
- محاولة ترسيخ إسرائيل فكرة بأن نضال الشعب الفلسطيني ما هو إلا إرهاب دولي.
- ضغط إسرائيل على أمريكا عن طريق الأيباك في التخلي عن القضية الفلسطينية.

منذ تسلم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مهامه رسميا في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠١ وحتى أحداث أيلول ٢٠٠١ لم تقدم إدارته أي مبادرة سياسية لمعالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وظلت نظرتها، إلى الانتفاضة الفلسطينية على أنها حالة عنف تعالج بإجراءات أمنية وتبنت إدارة بوش هذا المنحنى بناءً على قراءتها التجربة إدارة الرئيس بيل كلينتون فقد كانت من ملامح الإدارة الجديدة اتجاه القضية الفلسطينية:

- عدم التورط في الملف الفلسطيني الإسرائيلي بتعقيداته وصعوباته.
- تشجيع الاحتلال على الانتفاضة وفي المقابل مارست ضغط شديد على الجانب الفلسطيني لإنهاء الانتفاضة.
- اعتبار القضية الفلسطينية حالة أمنية وتبني الموقف الإسرائيلي للقضية.
- احتواء وإنهاء القضية الفلسطينية بالزاوية التي تراها مناسبة.

فقد دعا بوش في خطابه إلى اعتماد تقرير ميتشيل كأساس لبداية التحرك نحو المفاوضات الجادة كما أكد على نفس الموقف في المؤتمر الصحفي الذي عقده في أكتوبر ٢٠٠١ وفي الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠١/١١/٠٩ تحدث عن دولتين تعيشان في سلام هما إسرائيل وفلسطين. وفي ٢٠٠١/١١/١٩ أعلن كولن باول في خطابه في جامعة لوي فيل عن الرؤية الأمريكية التي تحدث بها الرئيس بوش عن حل سياسي يتقاطع مع قرارات الشرعية الدولية، حيث دعت هذه المبادرة إلى وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال، وقيام دولة فلسطين، إلاّ أنّها في الجانب الآخر اتهمت الانتفاضة بالإرهاب ودعت إلى وقفها كما دعت إلى وقف التحريض ضد الاحتلال.

لقد اتضحت الرؤية الأمريكية بعدم رغبتها في حل القضية الفلسطينية واستدارت عن معالجة الموضوع بما هو احتلال إلى معالجة أخرى وإصلاح الوضع الفلسطيني حيث دعا كل من كوندليزا رايس مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي وكولن باول وزيرة الخارجية إلى قيادة جديدة[٢٠٧].

٢- الدور الأمريكي اتجاه القضية الفلسطينية:

أ- السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس أوباما:

سعي الرئيس الأمريكي باراك أوباما، عقب توليه الرئاسة في العشرين من جانفي ٢٠٠٩، إلى تقديم خطاب تصالحي مع العالم العربي والإسلامي، إذ إن المنطقة شهدت خلال السنوات الأخيرة عدة مآزق كانت الولايات المتحدة طرفاً حاضراً فيها، وما ترتب عن الإدارة السابقة من إرث ثقيل تركه بوش الابن والمحافظون الجدد، والأجندة التي حاولت الإدارة الأمريكية فرضها على المنطقة خلال تلك السنوات، عبر ما أطلقت عليه الحرب على الإرهاب، وتوظيف هذه الحرب في الضغط على النظم القائمة، فضلا عن الإطاحة بنظامي طالبان في أفغانستان، وصدام حسين في العراق، ومن ثم فرضت هذه المعطيات على أوباما البحث عن صيغة توافقية للتعايش مع المنطقة، وتجاوز الحالة العدائية التي خلفتها سياسات بوش الابن[٢٠٨].

٢٠٧- يوسف حمودة. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس أوباما (٢٠٠٨- ٢٠١٦). ***رسالة ماستر***. جامعة بوضياف. المسيلة الجزائر. ٢٠١٦ -٢٠١٧. ص ٥٠.

٢٠٨- يوسف حمودة. المرجع السابق. ص ٥١.

سعى الرئيس أوباما منذ بداية عهدته إلى إعطاء الأولوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي حماية للمصالح الأمريكية في المنطقة وتحسباً لصورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي لذلك عمل على تحريك عملية السلام على المسار الفلسطيني بتعيين السيناتور جورج ميتشل مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط، وركزت إدارة باراك أوباما جهودها للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بناءً على تصور" حل للدولتين" بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية مع الحفاظ على امن إسرائيل الذي يعد إلزاما أمريكيا في جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولم تشذ إدارة أوباما على هذه القاعدة إضافة إلى حفاظها على تصور استدراج الدول العربية إلى التطبيع مع إسرائيل باعترافهم بوجودها بالمنطقة وإقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، ونبذ العنف والتصدي له ممثلا في محور المقاومة والممانعة. [٢٠٩]

ومع ذلك ففي 22 كانون الثاني 2009، كان الرئيس الواحد هو باراك أوباما وكان بمقدوره التحدث بحرية حول هذه الأمور ولكنه تَجنب الهجوم على قطاع غزة، والذي وكان أوقف قبل حفل التنصيب. أكد أوباما في حديثه التزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية. تاركا كل ما يحيط بها غامضاً باستثناء أمر واحد محدد هو "مبادرة السلام العربية" حيث قال أوباما: "أنها تتضمن عناصر بنّاءة يمكن أن تساعد في دفع هذه الجهود. الآن هو الوقت المناسب للدول العربية للعمل بما أعلنت في المبادرة لدعم الفلسطينيين في ظل حكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض، واتخاذ خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والوقوف في وجه التطرف الذي يهددنا جميعاً"[٢١٠].

وفي هذا الإطار تجسدت المساعي الأمريكية لدفع عملية السلام في مفاوضات التقريب التي أشرف عليها ميتشل للشروع في مفاوضات مباشرة لبحث قضايا الوضع النهائي، وحدد المرحلة الانتقالية بين المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بأربعة أشهر وأعلنت إدارة أوباما الإطلاق الرسمي للمفاوضات المباشرة في 02 سبتمبر 2010 رغم عدم تحقيق مفاوضات التقريب تقدما ملموسا على مستوى قضايا التهويد والاستيطان دون الإفضاء إلى نتائج معتبرة في الظروف والنضج السياسي وتهيؤ البيئة للانتقال للمفاوضات المباشرة. غير أن المفاوضات المباشرة انهارت بعد شهر من إطلاقها لعجز الطرفين عن الاتفاق على جدول

٢٠٩- يوسف حمودة. المرجع نفسه. ص ٥٥.

٢١٠- نفسه. ص ٥٦.

أعمال توافقي، حيث يعبر الفلسطينيون على الاتفاق أولاً على الحدود ثم الأمن في حين يلح الإسرائيليون على إعطاء الأولوية للأمن والاعتراف باليهود دولة إسرائيلية والتوصل إلى اتفاق إطار قبل التوقيع على معاهدة سلام نهائية[٢١١].

وتتعامل إدارة أوباما مع القضية الفلسطينية وفقا لتقاليد السياسة الأمريكية التي تعتبر إسرائيل قضية داخلية أمريكية، بفعل تأثير اللوبي اليهودي على عملية صنع القرار الأمريكي، كما ذكرنا سابقاً، وتتجسد العقبة الرئيسية في عملية السلام في فشل الإدارات الأمريكية نفسها وليس التعنت الإسرائيلي، أو التطرف كما يزعم البعض أو الانقسام الفلسطيني التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية أحد أسبابه، فالمعارضة الدولية للانفراد الأمريكي في حل القضية الفلسطينية سببها المرتكزات التي تقوم عليها الولايات المتحدة في محاولة إعادة ترتيب الوطن العربي وفقا لمصالحها القومية، وهذا ما جعل دولا أخرى لتتدخل في قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومنها روسيا التي قامت باحتضان مؤتمرا لفصائل المقاومة الفلسطينية في موسكو، وبدا ذلك منذ ديسمبر ٢٠١٠ في مؤتمر مالطا الذي حضره وزير الخارجية الروسي وتمخض عنه إقامة مؤتمر دولي في موسكو يضع الركائز الأساسية لإعادة إطلاق المفاوضات المتعددة الأطراف بإشراك تركيا، وإيران، في ظل انسداد المسار الثنائي الفلسطيني – الإسرائيلي، مع اقتراح توسيع اللجنة الرباعية إلى لجنة سداسية تضم الصين والهند إليها، واستبدال ممثلها توني بلير بشخصية أفضل مستحسن أن تكون روسية، والتفكير في إنشاء نظام أمني إقليمي في الشرق الأوسط، إضافة إلى الجانب الروسي تبين أن هناك امتعاض أوروبي كذلك من الدور الأمريكي تجاه عملية السلام وتبين ذلك من خلال غياب وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون عن حضور قمة إطلاق المفاوضات المباشرة في واشنطون يوم 2 سبتمبر ٢٠١٠، إضافة إلى ذلك المبادرات الفرنسية المتتالية منذ خطاب جاك شيراك في سوريا الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية وضرورة وقوف أوروبا لقيام دولة فلسطينية[٢١٢].

في خطابه الثاني الواعد بالتحولات في السياسة الخارجية الذي ألقاه في القاهرة تعهد أوباما بتغيير الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وفهم العرب ذلك بأنه مزيد من الضغط من جانب الولايات المتحدة على إسرائيل لقبول اتفاق سلام يبقي للفلسطينيين دولة قابلة للحياة في حدود ١٩٦٧. وعلى أي حال ففي مواجهة مع نتنياهو

٢١١- يوسف حمودة. المرجع نفسه. ص ٥٧.

٢١٢- نفسه. ص ٥٧.

حول مستوطنات الضفة الغربية، تراجع أوباما، مفكراً في متطلبات إعادة انتخابه في بلاد موالية بقوة لإسرائيل. والسؤال الآن هو ما إذا كان لدى أوباما من قوة الاحتمال ما يدفع به للمحاولة من جديد". أما المبعوث الدولي للشرق الأوسط توني بلير قال أن إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما يفتح الطريق أمام استئناف الجهود لإحياء مفاوضات السلام المتوقفة بين إسرائيل والفلسطينيين. وذكر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وثان مهندس للحرب ضد العراق، الذي كان يتحدث لوكالة رويترز أنه لا يعتقد أنّ الولايات المتحدة فقدت الاهتمام بالصراع المستمر منذ عدة عقود، مضيفاً أنه يأمل أن يرى مبادرة جديدة قريباً[٢١٣]. وقال بلير في مقابلة بمكتبه في القدس: "أعتقد أن إعادة انتخاب الرئيس أوباما تمنحنا فرصة للعودة إلى مفاوضات السلام بإحساس متجدد بقوة دفع وخطة للمضي قُدماً". ويمثل بلير اللجنة الرباعية للوساطة في الشرق الأوسط التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا وزار إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وأضاف بلير "لا أعتقد انه حدث أي تغير في رأي الرئيس أوباما وهو انه من المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة والعالم إيجاد حل للقضية الفلسطينية الإسرائيلية". وقال سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل دان شابيرو انه من غير الواقعي الاعتقاد بأن أوباما سيتجاهل القضية الفلسطينية في ولايته الثانية. وأضاف دون أن يقدم أي توقع لما قد يفعله أوباما "دائما تجد القضية الفلسطينية طريقها للعودة إلى جدول الأعمال. ولا يمكن توقع أن تختفي أو أن تبقى في ذيل الاهتمامات". وفي يوم ٨ نوفمبر ٢٠١٢ جاء في تقرير لوكالة فرانس برس بقلم جان لوك رينودي تحت عنوان "إسرائيل في موقف دفاعي وتخشى انتقاما محتملا من أوباما": وجدت الحكومة الإسرائيلية نفسها في موقف دفاعي بعدما تحدثت المعارضة والمعلقون عن احتمال "انتقام" الرئيس الأمريكي باراك أوباما من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعد دعمه للمرشح الجمهوري الخاسر ميت رومني[٢١٤].

قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف، في حديث لـ"سبوتنيك"، إن التقييم الرئيسي منا، نحن كفلسطينيين، تجاه إدارة أوباما عبر ثمان سنوات كان تقييما سلبيا. فهو لم يفعل شيئا سوى إعطاء مزيد من الوقت لإسرائيل لفرض الواقع على الأرض واستفاد منها الاحتلال الإسرائيلي ولهذا الأمر الولايات المتحدة كانت شريكة لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني واكتفى البيت الأبيض بالشعارات

213- https: //www. maghress. com.
214- Ibid.

اللفظية حول ضرورة حل القضية الفلسطينية وعند التقدم بخطوات جدية من خلال مجلس الأمن تستخدم أمريكا حق الرفض الفيتو باستثناء المرة الأخيرة في آخر أيام باراك أوباما الرئاسية وهو ما اعتبره العالم مكسبا مهما للشعب الفلسطيني.

وحول تقديم إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، ٢٢١ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين قال أبو يوسف إن هذه الأموال كانت محتجزة من قبل الكونغرس الأمريكي وتم فقط الإفراج عنها وتتعلق ببعض المشاريع المتعلقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا تساوي شيئا أمام الـ٣٨ مليار دولار التي قدمها باراك أوباما لإسرائيل دعما لتثبيت الوقائع على الأرض وتوسيع الاستيطان.

وأعرب واصل عن اعتقاده بأن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بتصريحاته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يزعزع أمن المنطقة بأسرها وينعكس سلبا على الولايات المتحدة نفسها، ونصيحة روسيا له فيما يتعلق بضرورة تراجعه عن وعده بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس لما فيه من خطورة كانت نصيحة مهمة جداً ويجب عليه أن يأخذ بها وأن يمضي في القضية وفق قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي[٢١٥].

ب- توجهات الرئيس أوباما اتجاه القضية الفلسطينية

وفي ما يلي نقدم استعراضا لأهم محطات مساعي إدارة أوباما في إدارة مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال سبع سنوات[٢١٦]:

عام ٢٠٠٩:

- ٢٥ يناير: أكد أوباما عزمه العمل من أجل تحقيق السلام في المنطقة واصفا مبادرة السلام العربية بأنها تحتوي على "مواد بناءة".

- ١٤ أبريل: ميتشل يصرح -عقب اجتماعه بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في مستهل جولة له في الشرق الأوسط، بأن الجهود التي تبذلها إدارة أوباما لتحقيق السلام ترتكز على مبدأ قيام دولتين للطرفين، وأن أي اتفاق للسلام في المنطقة لا بد أن يمر عبر قيام دولة فلسطينية مستقلة.

215- https: //arabic. sputniknews. com.
216- www. aljazeera. net.

– ١٠ يونيو: ميتشل يصرح للصحفيين في رام الله بأنه بدأ التحضير لاستئناف عاجل وختام مبكر لمفاوضات السلام، وذلك "بمناقشات جادة مع الفلسطينيين والشركاء الإقليميين الآخرين، وأنه يعمل على تحقيق السلام الدائم للفلسطينيين والعرب والإسرائيليين عبر خطوات ملموسة نحو الحل، على أن نوفر الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات.

– ٢٨ يوليو: ميتشل يقول في مؤتمر صحفي عقب لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس برام الله– إن الإدارة الأميركية تبذل كل جهودها للوصول إلى سلام شامل يتضمن المسارات: الفلسطيني الإسرائيلي، موضحا أن هناك "خطوات صعبة" يجب اتخاذها من أجل تهيئة الأجواء للنقاش الجدي بين كافة الأطراف، بما في ذلك إيقاف إسرائيل للأنشطة الاستيطانية بالضفة الغربية للتمكن من استئناف المحادثات.

– ٢٥ أغسطس/آب: وزارة الخارجية الأميركية تقول إن الفلسطينيين والإسرائيليين يقتربون من التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف مفاوضات السلام بينهما بعد انتهاء "مرحلة النقاشات الحالية".

– ٢٣ سبتمبر: أوباما يعقد قمة بواشنطن مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لم تسفر عن أي نتائج تذكر

عام ٢٠١٠:

– ٢٢ يناير: واشنطن تشدد على ضرورة استئناف التفاوض إذا أرادت السلطة المساعدة الأميركية في التوصل إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية.

– ٢٥ يناير: تراجع الهدف الأميركي على الصعيد الفلسطيني من دولة بحدود معترف بها إلى دولة بـ"حدود مؤقتة لسنوات" ومن ثم التفاوض على تبادل أراض، مع رفض أوباما أي شروط يطرحها الفلسطينيون لاستئناف المفاوضات وتلويحه بعقوبات مالية.

– ٢٩ يناير: أوباما يلقي باللوم على ما أسماها سياسات داخلية في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية في تقييد دبلوماسية السلام، داعيا الجانبين إلى تقديم تنازلات لاستئناف مفاوضات السلام.

– ١٠ مارس: جوزيف بايدن نائب الرئيس الأميركي يجدد في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني عباس بمدينة رام الله– إدانته لقرار إسرائيل بناء ١٦٠٠ وحدة استيطانية جديدة شمال القدس، مؤكدا أن هذه

الخطوة من شأنها تقويض الثقة مع الفلسطينيين للتوصل إلى النتائج المنشودة من المفاوضات. مشددا على أنه لا بديل عن تحقيق حل الدولتين.

– ٤ مايو: أوباما يجري اتصالاً هاتفياً مع نتنياهو تمهيداً لإطلاق المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين التي "ينبغي أن تبدأ سريعا جداً.

– ٢ سبتمبر/أيلول: استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة في مقر وزارة الخارجية الأميركية بواشنطن، بعد توقفها إثر العدوان الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة أواخر عام ٢٠٠٨. ونتنياهو يستبقها بقوله إنه يؤيد إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لكن "بشرط أن تكون منزوعة السلاح".

– ١٦ سبتمبر/أيلول: الولايات المتحدة تدعو إسرائيل إلى تمديد قرار تجميد الاستيطان في الضفة الغربية "لبعض الوقت"، في محاولة لإنقاذ مفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

– ١١ ديسمبر/كانون الأول: كلينتون تعلن أن بلادها ستحض إسرائيل والفلسطينيين على البدء في بحث القضايا الأساسية في مفاوضات السلام "بدون تأخير"، مؤكدة أن إدارة أوباما "لن تفقد الأمل" في إيجاد تسوية للقضية، وستدفع الطرفين "لتقديم مواقفهما من القضايا الأساسية بلا تأخير وبالتفصيل

عام ٢٠١١:

– ٢٠ أبريل/نيسان: كلينتون تحث الإسرائيليين والفلسطينيين على "الاستئناف الفوري" لمفاوضات السلام.

عام ٢٠١٣:

– ٧ ديسمبر/كانون الأول: أوباما يعلن –خلال منتدى في واشنطن– "خطوطا عريضة" لاتفاق مرحلي بين الإسرائيليين والفلسطينيين قال إنه "لن يعالج كل التفاصيل لكنه أفضل من العودة إلى الوراء".

– ٩ ديسمبر/كانون الأول: كيري يلتقي في واشنطن وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين وكبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات في محادثات ثلاثية. والسلطة الفلسطينية تحذر من انهيار مساعي السلام بسبب مقترحات للحل النهائي عرضتها واشنطن تبقي على وجود عسكري إسرائيلي في غور الأردن، مؤكدة أن هذه المقترحات تعتبر "خارج قواعد الشرعية الدولية وستؤدي بجهود الوزير إلى مأزق".

عام ٢٠١٤:

- ٥ يناير/كانون الثاني: كيري يعلن -خلال زيارته العاشرة للمنطقة- حصول "تقدم" في مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويقول "لم نبلغ الهدف بعد لكننا نحرز تقدما.

- ١٤ يناير/كانون الثاني: وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون يشن هجوما لاذعا على كيري منتقدا خطته للسلام التي قدمها في جولته الأخيرة بالمنطقة قائلا إنها "لا تساوي الورق الذي كتبت عليه".

عام ٢٠١٥:

- ٤ مايو/أيار: الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر يقول -في مقابلة مع صحيفتَيْ فايننشال تايمز البريطانية وفرانكفورتر تسايتونغ الألمانية- إن مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية "قضية ميتة"، لأن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو غير مستعد لقبول قيام دولة فلسطينية. وأكد أن "نفوذ الولايات المتحدة في القدس ورام الله في أدنى مستوياته الآن".

- ٩ نوفمبر/تشرين الثاني: أوباما يعلن -خلال لقاء مع نتنياهو في واشنطن- وجود مفاوضات لإقرار حزمة تسليح جديدة لإسرائيل، وسط تأكيد على متانة العلاقات بين البلدين رغم الخلافات بشأن اتفاق إيران النووي وعملية السلام في الشرق الأوسط. وأشاد بـ"العلاقات الاستثنائية" بين البلدين، بينما اعتبر نتنياهو من جهته أن هذا اللقاء يشكل مناسبة لتعزيز "الصداقة القوية والتحالف المتين".

وبالتالي من خلال عرض الخطة الأمريكية في مساعيها لإحلال السلام نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم شيئا للقضية الفلسطينية سوى أنها زادت من توسيع الوقت لترسيخ فكرة الدولة الإسرائيلية وتضيقها على الفلسطينيين، فالمساعي التي حركت البيت الأبيض كانت مجرد مفاوضات وزيارات لا تتعدى حدود الكلام، إضافة إلى الضغط على الحكومة الفلسطينية وإجبارها على قبول الواقع عن طريق ما يسمى مشروع السلام.

قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف، في حديث لـ"سبوتنيك"، إن التقييم الرئيسي منا، نحن كفلسطينيين، تجاه إدارة أوباما عبر ثمان سنوات كان تقييما سلبيا. فهو لم يفعل شيئا سوى إعطاء مزيد من الوقت لإسرائيل لفرض الواقع على الأرض واستفاد منها الاحتلال الإسرائيلي ولهذا الأمر الولايات المتحدة كانت شريكة لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني واكتفى البيت الأبيض بالشعارات

اللفظية حول ضرورة حل القضية الفلسطينية وعند التقدم بخطوات جدية من خلال مجلس الأمن تستخدم أمريكا حق الرفض الفيتو باستثناء المرة الأخيرة في آخر أيام باراك أوباما الرئاسية وهو ما اعتبره العالم مكسبا مهما للشعب الفلسطيني. وحول تقديم إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، ، ٢٢١ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين قال أبو يوسف إن هذه الأموال كانت محتجزة من قبل الكونغرس الأمريكي وتم فقط الإفراج عنها وتتعلق ببعض المشاريع المتعلقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا تساوي شيئا أمام الـ٣٨ مليار دولار التي قدمها باراك أوباما لإسرائيل دعما لتثبيت الوقائع على الأرض وتوسيع الاستيطان. وأعرب واصل عن اعتقاده بأن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بتصريحاته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يزعزع أمن المنطقة بأسرها وينعكس سلبا على الولايات المتحدة نفسها، ونصيحة روسيا له فيما يتعلق بضرورة تراجعه عن وعده بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس لما فيه من خطورة كانت نصيحة مهمة جداً ويجب عليه أن يأخذ بها وأن يمضي في القضية وفق قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي[٢١٧].

ث- القضية الفلسطينية في الفترة الانتقالية لحكم أوباما وترامب:

لا يخفى أن الولايات المتحدة تعد مبادرة لإطلاق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية المتوقفة منذ ٢٠١٤ إبان عهد الرئيس باراك أوباما. ومن المتوقع أن تعلن إدارة الرئيس دونالد ترامب عن تلك المبادرة مع مطلع ٢٠١٨. ويلقى ذلك بظلاله على الأفكار المنتظر أن تطرحها المبادرة الأمريكية. فاستقراء ما تسرب منها حتى الآن يفيد بذلك. فقد أوضح جرينبلات في ١١ نوفمبر أن واشنطن لن تطرح إطارا زمنيا محددا للوصول لاتفاق سلام نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويصب ذلك الموقف في مصلحة تل أبيب التي طالما ماطلت في التوصل لأى اتفاق وهو يخدم سياستها القائمة على إعطاء الانطباع للعالم الخارجي بالرغبة في التوصل لاتفاق والاستمرار في التفاوض لأشهر طويلة تسمح بتقليل ضغوط المجتمع الدولي عليها وحصولها على منافع سياسية واقتصادية متنوعة بدعوى تشجيعها على تقديم التنازلات اللازمة للتوصل لاتفاق سلام. وهو ما لم يحدث أبدا خلال السنوات الماضية، على الأقل في ظل رئاسة نتنياهو. إذ لم تنجح واشنطن والمجتمع الدولي مطلقا في حمله على خفض سقف مواقفه بما يتوافق مع الإجماع الدولي[٢١٨].

217- https: //arabic. sputniknews. com.
218- http: //www. ahram. org. eg.

كما قال جرينبلات في ذات التصريح أن الولايات المتحدة لن تقدم أفكاراً محددة أو تسعى لفرض أي اتفاق. وهو ما يتوافق أيضاً مع تكتيك إسرائيل الساعي لفرض سياسة الأمر الواقع. فتل أبيب كانت تسعى دوما لمنع تدخل المجتمع الدولي في أي مفاوضات سلام مع الفلسطينيين وقصر تلك المشاركة على الولايات المتحدة دون غيرها بحكم انحياز واشنطن لإسرائيل. إلاّ أنّها كانت تعمل في نفس الوقت على أن يقتصر الأمر على رعاية أمريكية للمفاوضات وأن ينحصر الضغط الأمريكي على الجانب الفلسطيني وأن تترك المفاوضات للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وحدهما بما يعكس الاختلال في ميزان القوى بينهما على نتائج المباحثات. وعلى العكس من ذلك كان الفلسطينيون، ومعهم الدول العربية، يسعون دوما لإشراك أطراف خارجية كالاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في المفاوضات لخفض تأثير هذا الخلل الفادح في ميزان القوى لصالح إسرائيل. وقد أثبتت التجربة التاريخية أنه بدون ممارسة الضغط الدولي على إسرائيل، فلا يمكن أن تسعى هي طواعية للتوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين. فلم تنفك تل أبيب تفرض سياسة الأمر الواقع القائمة على التهويد وقضم الأرض الفلسطينية من خلال إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي وطرد الفلسطينيين من القدس وهدم منازلهم، بما يؤدى في النهاية إلى تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها ويتحول الأمر في نهاية المطاف إلى قضية إنسانية بشأن لاجئين فلسطينيين وليست قضية سياسية تتعلق بحقوق شعب في الحفاظ على أرضه وهويته وكيانه المستقل وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى بقيام دولته المستقلة.

ولكي تتمكن من استئناف مفاوضات السلام، من المتوقع أن تقترح واشنطن على كلا الطرفين اتخاذ مجموعة من إجراءات بناء الثقة. فقد تطلب في هذا الصدد من تل أبيب اقتصار أنشطة الاستيطان على المستوطنات القائمة بالفعل وعدم الاستيلاء على أراض فلسطينية جديدة ونقل صلاحيات جديدة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. أما بالنسبة للجانب الفلسطيني، فقد تطلب الإدارة الأمريكية استئناف التعاون الأمني الكامل مع إسرائيل ووقف محاولات السلطة الفلسطينية مقاضاة المسئولين العسكريين والسياسيين الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين أمام المحكمة الجنائية الدولية في كما قد

تسعى واشنطن إلى أن تطلب من دول الخليج أو من بعضها القيام ببعض خطوات التطبيع مع إسرائيل أو أن تتعهد بتقديم مساعدات مالية سخية للسلطة الفلسطينية لتشجيعها على تقديم بعض التنازلات[٢١٩].

ويتضح من تسريبات المبادرة الأمريكية أنها ستقتصر على الأرجح على ذكر مجموعة من المبادئ العامة دون الخوض في القضايا الشائكة المرتبطة بالوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة كالقدس والمستوطنات، التي كانت دائما عقبة في سبيل التوصل لاتفاق. وليس هناك ما يشير إلى أن الإدارة الأمريكية استطاعت أن تبلور أفكارا محددة أو واضحة بشأن تلك القضايا. ومما يشير لذلك ما أعلنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أغسطس الماضي من أنه غير قادر على فهم مضمون مبادرة السلام الأمريكية برغم لقاءاته التي تعدت العشرين مع مبعوثي الرئيس ترامب. ولا يخفى المسئولون الفلسطينيون تشاؤمهم إزاء المبادرة الأمريكية التي وصفها البعض بأنها مؤامرة أمريكية يهودية لتصفية القضية الفلسطينية. وهم يذكرون على سبيل المثال رفض وزارة الخارجية الأمريكية تأييد حل الدولتين كأساس للتسوية في الشرق الأوسط. وقد برر مسئولو الوزارة ذلك في نهاية أغسطس الماضي بدعوى أن اتخاذ مثل هذا الموقف من شأنه أن يخل بالحياد الواجب إتباعه تجاه طرفي النزاع. وهو أمر يناقض تماما ما توافق عليه المجتمع الدولي منذ تفجر القضية الفلسطينية في ١٩٤٧ وصدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى دولتين. كما أنه يناقض الموقف الأمريكي الرسمي طوال عقود. لكن موقف وزارة الخارجية يتماشى مع موقف ترامب الذى رفض تبنى حل الدولتين كأساس للتسوية، مكتفيا بالقول أنه مع الحل الذى يتفق عليه الطرفان. أي إنه مع الحل الذى توافق عليه إسرائيل، وهو كيان أقل من الدولة يسمح بالتخلص من الفلسطينيين داخل معزل متقطعة الأوصال ويتيح لإسرائيل استبعاد الكابوس الديمغرافي الذى يمثله قبولهم في إطار دولة واحدة مع الإسرائيليين وبالتالي الحفاظ على يهودية الدولة. ووفقا لهذا التصور، فإن واشنطن التي تميل تماما لقبول المتطلبات الأمنية لإسرائيل، ستطرح قيام ما ستطلق عليه دولة فلسطينية – وإن كانت واقعيا أقل من دولة أو دولة منقوصة السيادة – وفقا لحدود جديدة ليست هي خطوط هدنة ١٩٦٧ وإنما تأخذ في اعتبارها متطلبات إسرائيل بضم كتل المستوطنات الكبيرة في الضفة الغربية[٢٢٠].

219- http: //www. ahram. org. eg.
220- Ibid.

الهوامش:

١. محسن محمد صالح. القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ط. م. م. ٢٠١٢. ص ٥٩.

٢. محمد محسن صالح. المرجع السابق. ص ٦٢.

٣. محمد محسن صالح. المرجع نفسه. ص ٧٣.

٤. نفسه ص ٧٥ -٧٦.

٥. نفسه. ص ٨٥.

٦. نفسه. ص ٨٨-٨٩.

٧. نفسه. ص ١٠٣.

٨. نفسه. ص ١٢٣.

٩. صغيري محمد. حركة حماس ودورها في المقاومة الفلسطينية (١٩٨٧ – ٢٠٠٦). ***رسالة ماجستير***. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. ٢٠١٥ -٢٠١٦. ص ٥٤ -٥٥.

١٠. محسن محمد صالح. فلسطين: سلسلة الدراسات المنهجية في القضية الفلسطينية. ط١. كوالالمبور. ماليزيا. ٢٠٠٢. ص ص ٢٣٥ -٣٠٤.

١١. محمد محسن صالح. القضية الفلسطينية. المرجع السابق. ص ١٢٥.

١٢. صغيري محمد. المرجع السابق. ص ص ٢٤- ٢٨.

١٣. صغيري محمد. المرجع نفسه. ص ٣٠.

١٤. سائد محمود كشكو. دور فصائل المقاومة الفلسطينية الإسلامية في القضية الفلسطينية (١٩٨٧ – ٢٠١٤). أكاديمية دراسة اللاجئين. ٢٠١٧ ص ٢٠.

١٥. سائد كشكو. المرجع السابق. ص ٢١.

١٦. م. الباحثين. شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى. السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الصحة). فلسطين. ٢٠١٢. ص ٠٢.

١٧. المرجع السابق. ص ٠٣.

١٨. نفسه ص. ٠٤-٠٥.

١٩. أحمد جواد سالم الرادية. السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية (٢٠٠١ - ٢٠٠٨). ***رسالة ماجستير***. جامعة الأزهر. غزة. ٢٠٠٩. ص ٠٥.

٢٠. أحمد جواد سالم الرادية. المرجع السابق. ٠٧.

٢١. أحمد جواد سالم الرادية. المرجع نفسه. ص ٠٩.

٢٢. أحمد جواد سالم الرادية. المرجع نفسه. ص١٣.

٢٣. نفسه. ص ١٥.

٢٤. نفسه. ص ١٨.

٢٥. نفسه. ص ص ٢٢- ٢٦ و أنظر أيضا إلى: منير موسى أبو رحمة. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٣ - ٢٠٠١. ***رسالة دكتوراه.*** جامعة وهران. ٢٠١٢. ص ص ١٥-٤٤.

٢٦. نفسه. ص ٢٤.

٢٧. نفسه. ص ٢٧.

٢٨. نفسه. ص ٢٧.

٢٩. نفسه. ص ٣٥.

٣٠. نفسه. ص ٣٨.

٣١. يوسف حمودة. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس أوباما (٢٠٠٨- ٢٠١٦). رسالة ماستر. جامعة بوضياف. المسيلة الجزائر. ٢٠١٦ -٢٠١٧. ص ٥٠.

٣٢. يوسف حمودة. المرجع السابق. ص ٥١.

٣٣. يوسف حمودة. المرجع نفسه. ص ٥٥.

٣٤. نفسه. ص ٥٦.

٣٥. نفسه. ص ٥٧.

٣٦. نفسه. ص ٥٧.

٣٧. https: //www. maghress. com .

٣٨. Ibid.

٣٩. https: //arabic. sputniknews. com .

٤٠. www. aljazeera. net .

٤١. https: //arabic. sputniknews. com.

٤٢. http: //www. ahram. org. eg.

٤٣. http: //www. ahram. org. eg.

٤٤. Ibid.

قائمة المراجع

١. محسن محمد صالح. القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ط. م. م. ٢٠١٢. ص ٥٩.

٢. صغيري محمد. حركة حماس ودورها في المقاومة الفلسطينية (١٩٨٧ – ٢٠٠٦). ***رسالة ماجستير***. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. ٢٠١٥ -٢٠١٦.

٣. محسن محمد صالح. فلسطين: سلسلة الدراسات المنهجية في القضية الفلسطينية. ط١. كوالالمبور. ماليزيا. ٢٠٠٢.

٤. سائد محمود كشكو. دور فصائل المقاومة الفلسطينية الإسلامية في القضية الفلسطينية (١٩٨٧ – ٢٠١٤). أكاديمية دراسة اللاجئين. ٢٠١٧ .

٥. م. الباحثين. شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى. السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الصحة). فلسطين. ٢٠١٢.

٦. أحمد جواد سالم الرادية. السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية (٢٠٠١ – ٢٠٠٨). ***رسالة ماجستير***. جامعة الأزهر. غزة. ٢٠٠٩.

٧. منير موسى أبو رحمة. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٣ – ٢٠٠١. ***رسالة دكتوراه***. جامعة وهران. ٢٠١٢.

٨. يوسف حمودة. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس أوباما (٢٠٠٨-٢٠١٦). ***رسالة ماستر***. جامعة بوضياف. المسيلة الجزائر. ٢٠١٦ -٢٠١٧.

9. https: //www. maghress. com .

10. https: //arabic. sputniknews. com .

11. www. aljazeera. net .

12. http: //www. ahram. org. eg.

الفصل الرابع

المبحث الأول

مستقبل أطروحة حل الدولتين في ظل الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

د. عماد لبيد

مقدمة:

كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها موضوعا لإشكالية مستقبل الدولة فلسطينيا وإسرائيلياً، فقد اختلفت الرؤى والأطروحات، وتباينت المساعي والمبتغيات، فقد سعت المساعي الدولية، والإقليمية، العربية والأوروبية والأممية، وحتى الاقتراحات الفلسطينية والإسرائيلية بتقديم أطروحات للحل تراوحت بين حل الدولتين، وحل الدولة الواحدة سواء أكانت أحادية القومية أو ثنائية القومية...

وبين تباين هذه الاتجاهات واختلاف الرؤى، وكثرة الخطط -خاصة منها إسرائيليا-، يظهر الواقع الاستيطاني ليفرض مآلات وافتراضات أخرى تزيد من هواجس تعقّد الحل وصعوبته، فبعد أن كان حل الدولتين ينظر إليه كحل مثالي لا بديل عنه، سرعان ما زاحمت معادلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض والتاريخ بالمنظور الديني صيغ أخرى من بينها: الدولة الواحدة الديموقراطية ثنائية القومية، الدولة الديموقراطية العلمانية الموحدة لكل مواطنيها، أو يهودية الدولة مع دويلتين فلسطينيتين ضعيفتي متصارعتين، وحتى أطروحات من قبيل تجميع الفلسطينيين في دولة من دول الجوار حسب تسريبات إعلامية ليست بريئة في السنوات الأخيرة، إذ رافق ذلك تزايد الحديث عن ما يطلق عليه إعلاميا وسياسيا ب"صفقة القرن".

لا ريب أن هذه الصفقة ووقائع أخرى تخطيط أمريكي- صهيوني بامتياز، فكثيرا ما يتخذ الجانب الأمريكي مواقف يكون لها تأثير مفصلي على القضية الفلسطينية عموما، والاستيطان والحلول المطروحة خصوصاً.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

- **إشكالية الدراسة:**

عطفاً على ما سبق نحاول من خلال هذا البحث استقراء مستقبل الأطروحة التقليدية المتمثلة في حل الدولتين من خلال ربطها بمتغيّرين يعتبران المحدّدين الأساسيين لمختلف المسارات والإسقاطات، وهما الموقف الأمريكي و الاستيطان. وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى إمكانية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي اعتمادا على مقاربة أطروحة حل الدولتين؟، وإلى أي مدى يؤثر الاستيطان والموقف الأمريكي في ذلك ؟

- **فرضيات الدراسة:**

الفرضيات هي عبارة عن إجابات مؤقتة عن تساؤلات الباحث، ومحاولة مبدئية لتفكيك الإشكال الموجود في ذهنه، وبالتالي فهي افتراضات قد يتم إثباتها كما قد يتم نفيها، وفي حالة دراستنا هذه، يفترض الباحث ما يلي:

أ – يؤثر الموقف الأمريكي تأثيرا كبيرا على إمكانية نجاح حل الدولتين، وعلى طبيعة مسار الاستيطان أيضاً.

ب– تشير الوقائع والمعطيات الاستيطانية الحالية على أرض الواقع إلى استحالة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

ج– يلعب متغير الوقت دورا مفصليا في تحديد مستقبل حل الدولتين.

د– رغم كل الحلول والبدائل المطروحة تفاوضيا يبقى حل الدولتين، الأنسب والأقرب، والأكثر قبولا محليا ودولياً.

- **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة في طبيعة الربط بين المتغيرات الثلاث الأساسية التي تشكل الإطار العام لها، فمستقبل حل الدولتين ينظر إليه من طرف الباحثين والدارسين الأكاديميين من زوايا متعددة: دينية وحضارية، سياسية وجيوسياسية، قانونية...

غير أن هذا البحث ينفرد بالنظر إليه من زاوية مدى إمكانية تجسيده على أرض الواقع حقا، من خلال ربطه بالمعطيات والوقائع الاستيطانية الإسرائيلية الحالية من جهة والموقف الأمريكي من الأطروحة والأبرتهايد الاستيطاني الإسرائيلي من جهة أخرى.

بَيْدَ أنّ استقراء المتغيرات والمؤشرات الثلاث المتمثلة في أطروحة حل الدولتين، الاستيطان، الموقف الأمريكي، يمكن أن يكون مقاربة لتفكيك الغموض السائد في هذا الجانب، ويعطينا الصورة الحقيقية للواقع، بما يمكّن من فهم الوضع والتخطيط للمستقبل.

- الإطار المنهجي:

بناءً على طبيعة الدراسة ومتغيراتها تم الاعتماد على التعددية المنهجية.

أ- المنهج التاريخي المقارن: ويهدف هذا المنهج إلى بناء صورة تحليلية عن التفاعلات التاريخية بشكل مقارن، فمتغيرات الدراسة لها أبعاد تاريخية متجذرة تؤثر على الحاضر والمستقبل، فاستقراؤنا للعملية الاستيطانية التوسعية الإسرائيلية، وكذلك أطروحة حل الدولتين يفرض لا محالة استقراءً تاريخياً كرونولوجياً لمختلف الأحداث والوقائع و المعلومات والوثائق والتقارير والمخطوطات السابقة وتحليلها، بقصد تفكيك حاضر الظاهرة ومحاولة استخلاص نتائج من خلال إجراء المقارنة على مستوى التحليل الأحادي.

ب- المنهج القانوني: يعتمد هذا المنهج على دراسة مختلف القواعد القانونية التي تشمل ظاهرة البحث، فالإحاطة السياسة الدقيقة للأحداث بصفة عامة والوقائع ومخرجات القيادة السياسية بصفة خاصة، تستلزم معرفة الأساس القانوني الذي بني عليه وانطلق منه، خاصة القرارات الأممية في هذا الشأن.

ج- منهج تحليل المضمون: يعتمد هذا المنهج على تحليل التغيرات في المواقف السياسية حول ظاهرة الدراسة، وينطلق هذا المنهج من تحليل الخطابات والتقارير، ومخرجات وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، وقد اعتمدنا عليه في تحليل خطابات الفواعل الثلاث الأساسية في هذه الدراسة حول قضيتي الدولة (حل الدولتين) والاستيطان، وهم: الجانب الفلسطيني، الجانب الإسرائيلي، والطرف الثالث الأمريكي.

- **الإطار النظري:**

أ- النظرية السلوكية: تقوم هذه النظرية على محاولة معالجة واستقراء السلوك السياسي للأنظمة وما يرتبط به من عواطف وتحيزات وميولات، وفي هذا الجانب نحاول من خلال هذه النظرية تفكيك وتحليل سلوك النظام السياسي الفلسطيني والإسرائيلي والأمريكي، بقصد جعل المكون التجريبي لهذه الأنظمة أكثر عملية.

ب- نظرية اتخاذ القرار: تدرس هذه النظرية القرار السياسي والمتغيرات المؤثرة فيه، وتحاول حصر التصورات البديلة لحل المشكلات على أساس تقييم ودراسة كل بديل على حدا، بما يتضمنه من مزايا وعيوب تؤدي بنا إلى المفاضلة بينها، بعد جمع المعلومات وتصنيفها ومناقشتها وتحليلها.

في بحثنا هذا تم الاعتماد على هذه النظرية لدراسة وتحليل كل من المواقف الفلسطينية الإسرائيلية والأمريكية من أطروحة حل الدولتين والقضية الاستيطانية.

ج- نظرية الألعاب(المباريات): تقوم هذه النظرية على افتراض مشكلة ومعضلة يشترك فيها طرفان أو أكثر، فهي تحليل رياضي لحالات تتميز بتناقض المصالح وتضاربها، وتهدف إلى الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكن اتخاذها من بين أفضل البدائل المتاحة. في دراستنا هذه اعتمدنا على هذه النظرية في محاولتنا تحليل تصرفات وخطوات ومخرجات الفواعل الثلاث الأساسية فيها، في محاولة لفهم مواقفهم اتجاه حل الدولتين من جهة، والزحف الاستيطاني من جهة أخرى.

- **الإطار المفاهيمي للدراسة:**

أ- **حل الدولتين:** هو أحد المقترحات المقدمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي(الفلسطيني- الإسرائيلي)، يقوم على أساس دولتين على أراضي فلسطين التاريخية تعيشان جنبا إلى جنب، وقد تم إقراره في مجلس الأمن الدولي فيما يعرف بقرار ٢٤٢ الصادر إبان حرب ١٩٦٧م، وذلك بعد سيطرة "إسرائيل" على أغلب ما تبقى من الأراضي الفلسطينية.

كما نادي المجلس الوطني الفلسطيني بهذا المطلب عام ١٩٧٤م فيما يعرف ب"الحل المرحلي"، وقد تم معارضته من قبل الفصائل الفلسطينية بشدة مشكلة "جبهة الرفض" في ذلك الوقت.

أعادت طرحه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد "جورج بوش الابن".

ب- **الاستيطان:** تعرّف الموسوعة العربية العالمية الاستيطان على أنه عملية اجتماعية اقتصادية، تهاجر فيها جماعة بشرية من أرضها إلى أرض أخرى لإقامة مجتمعات بشرية[٢٢١]، في حين يعرّفه "عبد الوهاب المسيري على أنه" انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر حيث تقوم الكتلة الواحدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استبعادهم، أو خليط من كل هذه الأمور"[٢٢٢]. وعموماً فإن ظاهرة تنقل وانتقال جماعة بشرية من مكان وزمان على حساب الجماعة البشرية الأصلية التي ينظر إليها في غالب الأحيان بالدونية والاحتقار أو الاستغلال والتي تنتج الظاهرة الاستيطانية، تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

١- **الاستيطان الإحلالي:** وهو استيطان يهدف إلى استغلال الأرض بدون سكانها، حيث يحل العنصر السكاني الوافد محل العنصر السكاني الأصلي الذي يكون مصيره الطرد أو الإبادة، كما يظل العنصر الاستيطاني الدخيل محتفظا باستقلاله عن السكان الأصليين الذي يعمل على إخراجهم خارج الحدود أو القضاء عليهم[٢٢٣]، والولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الاستيطان الأولى هي أكثر الأمثلة تبلوراً على هذا النوع، وكذلك الكيان الصهيوني (وإن كانت الإبادة هي الآلية الأساسية في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما نجد أن الإبادة في حالة الكيان الصهيوني لازمت آلية الطرد والتهجير والفصل)، وكما تحوّلت الولايات المتحدة الأمريكية من النظام الاستيطاني الإحلالي إلى النظام المبني على "الأبارتهايد"، زاوجت "إسرائيل" هي الأخرى بعد العام ١٩٦٧م بين النظام الإحلالي ونظام الأبارتهايد.

٢- **الاستيطان الاندماجي:** وهو الذي يبدأ فيه العنصر الدخيل بالهيمنة على السكان الأصليين ثم الاندماج معهم بعد حين، إلى أن يمتزج الطرفان كلية مكونين كتلة واحدة جديدة (كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، الجزائر سابقا). ويهدف إلى استغلال الأرض والسكان معا.

٣-**الاستيطان الأبارتهايدي:** حيث يحتفظ العنصر السكاني الاستيطاني الدخيل باستقلاله، ويلجأ إلى عزل السكان الأصليين داخل مناطق محددة حتى يسهل استغلالهم من خلال استغلال الأرض ومن عليها، ومثال ذلك: جنوب إفريقيا: والولايات المتحدة الأمريكية منتصف القرن التاسع عشر.

٢٢١- **الموسوعة العربية العالمية**. م٢. ط١، سوريا: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م **ص٧٢٠**.

٢٢٢- عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف. . من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ط٣، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩م، ص١٠١.

٢٢٣- عبد الوهاب المسيري، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الصهيوني**، دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢ م، ص١١٨.

ج-الصهيونية: هي حركة يهودية سياسية تهدف إلى إعادة مجد "إسرائيل" بإقامة دولة يهودية في فلسطين من خلال تشجيع هجرة اليهود إليها، وشراء الأراضي لإقامة المستوطنات اليهودية فيها، واشتق اسمها من "صهيون" وهو جبل في جنوب القدس جاء ذكره في مواقع عدّة من التوراة، وتهدف الصهيونية إلى الاستيلاء على القدس لإقامة هيكل سليمان مكان المسجد الأقصى، والصهيوني هو كل من يؤمن بالعقيدة الصهيونية المبنية على التوطين، لذلك فهناك اختلاف كبير وعميق بين الصهيوني واليهودي الذي يعني الشخص الذي يعتنق الديانة اليهودية وبينهما من جهة، وبين الإسرائيلي الذي يشير إلى مواطن دولة "إسرائيل" من جهة أخرى، فليس كل يهودي صهيونيا، وليس كل صهيوني يهوديا، وليس كل الإسرائيليين صهاينة تماما، كما أن كل الصهاينة ليسوا بالضرورة إسرائيليين[٢٢٤]. وانطلاقاً من النشاط الاستعماري الاستيطاني للصهيونية، يمكن تقسيمها إلى قسمين مكملين لبعضهما البعض، وهما:

١- **الصهيونية الاستيطانية:** وأصحابها يرون أن الاستيطان جوهر الصهيونية، والاستعمار الاستيطاني يجب أن يكون إحلالياً ولا يأخذ شكل جيش يقهر أمة ويحتل أرضها ليستغل إمكاناتها الاقتصادية والبشرية لصالح البلد الغازي وحسب، وإنما يأخذ شكل انتقال الفائض البشري اليهودي من أوطان مختلفة إلى فلسطين للاستيلاء عليها وطرد سكانها الأصليين والحلول محلهم، فالصهيونية الاستيطانية هي صهيونية من يستوطن و يسكن في فلسطين بالفعل.

٢- **الصهيونية التوطينية:** وهي صهيونية اليهودي الذي يرفض الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، لكنه يساهم ماديا ومعنويا وسياسيا في توطين اليهود الآخرين فيها، حيث يتخلّى عن التطبيق الفعلي لأحد أهم جوانب الصهيونية الاستيطانية دون التخلي عن تأييده ودعمه.

د- يهودية الدولة: والمقصود بها أن تكون الدولة دينيّة، وتستمد شرعيتها من العهد القديم ومن التراث اليهودي، وتكون وطنا لليهود أينما وجدوا وبإمكانهم العودة إليها متى شاءوا، وكافة المواطنين غير اليهود يكونون من الدرجة الثانية، وهو مصطلح ليس حديث العهد بل كان أحد ركائز الفكر الصهيوني، فقد ظهر في

٢٢٤- عبد الوهاب المسيري، **في الخطاب والمصطلح الصهيوني**، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥م، ص ص١٦٤-١٦٥.

المؤتمر الصهيوني الأول في عام 1897 م، ويجب التفريق بينها وبين مصطلح دولة اليهود، فدولة اليهود تعني مكان تجمّعهم بصرف النظر عمن يمارس أو لا يمارس الطقوس الدينية اليهودية[٢٢٥].

هـ- الطرف الثالث: أو ما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية ب"الوساطة "، وهي من الأساليب السلمية المشهورة في حل النزاعات الدولية عن طريق تدخل الطرف الثالث ليوفق بين ادعاءات الأطراف المتنازعة، بدعوتهم إلى حل الخلافات القائمة بينهم من خلال المفاوضات، أو إعادة استئنافها، إن كانت قد قطعت أو وصلت إلى طريق مسدود.

و- التسوية السياسية: يشير مفهوم التسوية السياسية إلى حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، دون اللجوء إلى القوة أو الحرب، ويقوم مضمون التسوية السياسية على فصل القيم السياسية المطلقة (الحقوق التاريخية أو القانونية) عن حقائق الواقع النسبية، بمعنى أن هذا المضمون ينطوي بالضرورة على مفهوم التوفيق والمساومة، ويرتبط بدرجة أساسية بموازين القوى.

١- حل الدولتين: مدخل مفاهيمي تاريخي:

ينظر إلى حل الدولتين من طرف الباحثين والدارسين من زوايا متعددة، إذ يرتبط هذا الحل بعديد القراءات المفاهيمية والتاريخية والفلسفية والسياسية وحتى التقنية.

أ- الطرح الفلسفي، التاريخي لخيار حل الدولتين:

قبل التطرق لحل الدولتين عمليا وإسقاطات الاستيطان عليه، ارتأينا الإشارة إلى مختلف الأطروحات الفلسفية والتاريخية والتقنية التي تحيط بهذا الخيار.

ففلسفياً، ينطلق هذا الطرح من زاوية النظر إلى الأرض على أنها انعكاس للأغلبية الديموغرافية القومية الساكنة عليها، وليست مجرّدة من الإبعاد الإنسانية والإيديولوجية(الشعور بالقومية)، وتظهر واقعية هذا الطرح على الأقل من الناحية النظرية كونه يعتدّ بالفواصل القومية والسياسية، والتباينات الإيديولوجية الحضارية الواجب مراعاتها كشرط لا مناص منه لبناء مشروع سلام، أو تسوية سياسية نهائية قارة، رغم أنه

٢٢٥- عبير عبد الرحمن ثابت، تأثير فكرة يهودية الدولة الإسرائيلية على مستقبل القضية الفلسطينية، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 12 العدد **51**، جوان ٢٠١٥، ص٠٤.

يتجاوز نقطة مفصلية قد تكون عائقاً كبيراً لتطبيقه، بحيث يحيّد الإرث الأيديولوجي التاريخي الطويل لهذا الصراع الذي تعود إرهاصاته لزمن طويل، قبل ظهور الكيان القومي اليهودي بجانب الساكن الأصلي الفلسطيني(*)، وبداية إشكالية التوافق من عدمه حول أطر التعايش الاجتماعي والسياسي.

كما أن هذا التوافق من عدمه يتجلّى في رفض كل طرف وجود واستمرارية الطرف الأخر، ما يطرح إشكالية أيضا حول طرح دعاة حل الدولتين، وهي طبيعة النظر في المشاكل الموجودة (الحدود، الأمن، واللاجئين، الاستيطان...)، وتجاوز النظر في أصل الإشكال وهو أصل الوجود على هذه الأرض في حدّ ذاته، أي تجاوز الجغرافيا إلى ما هو أعمق بذلك بكثير، وهو ما يجعل من هذا الحل سيفا ذو حدين.

أماّ تاريخياً، فيعتبر تقرير لجنة "بيل"لعام١٩٣٧م أول وثيقة مكتوبة تتحدث عن إمكانية قيام دولتين واحدة فلسطينية وأخرى يهودية، ففي الانتداب البريطاني على فلسطين، شجّعت بريطانيا الموجات الاستيطانية الصهيونية، مماّ بدأ يخلق نواة استيطانية يهودية بدأت تأسّس بنيتها وتوسّع حدودها، الأمر الذي قوبل بثورات فلسطينية متعاقبة، وبعد الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٧م، قامت بريطانيا بإرسال اللجنة الملكية التي ترأسها "وليام بيل" عام ١٩٣٣م لإيجاد حل للمشكلة، وفي عام١٩٣٧م توصّلت اللجنة إلى استحالة التعايش بين اليهود والعرب، وقدّمت تقريراً يعتبر أول وثيقة مكتوبة تطرح تصورا لإمكانية قيام دولتين لشعبين (فلسطينية ويهودية).

تضمّن تقرير لجنة "بيل" مشروعاً لتقسيم فلسطين إلى دولتين، على أن تكون القدس تحت الوصاية البريطانية وفق الأسس الآتية[٢٢٦]:

- دولة يهودية: وتضم القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا، وتشمل عكا وحيفا و فد وطبريا والناصرة وتل أبيب، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا.

- دولة عربية: وتشمل غرب نهر الأردن وغزة وبئر السبع و صحراء النقب، والخليل ونابلس والجزء الشرقي من طولكرم، وجنين وبيسان ويافا.

---

* - يدّعي اليهود أيضا أنهم السكان الأصليون لهذه المنطقة (فلسطين التاريخية)، رغم أن كل الدراسات والأبحاث الأنتربولوجية لم تؤكّد ذلك إلى الآن، وبرغم الحفريات التي يقوم بها اليهود خاصة بالقدس والمناطق المحيطة به لإيجاد الهيكل المزعوم إلاّ أنّ كل محاولاتهم باءت بالفشل.

٢٢٦- إلياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين: من فجر التاريخ إلى سنة ١٩٤٩م**، ط ٢، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨م، ص٤٧٠.

وتوالت فيما بعد المشاريع الداعية إلى إيجاد حل لقضية الصدام العربي الفلسطيني اليهودي في المنطقة، وعلى رأسها مؤتمر لندن، مشروع "موريس"، وتقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٤٧م، إلاّ أنّ كل هذه التقارير والمشاريع لم يكن لها صبغة دولية عكس القرار الأممي "١٨١" القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، والذي يعتبر أول قرار أممي في هذا الشأن.

يستند خيار حل الدولتين حاليا إلى القرار الأممي رقم(٢٤٢) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في نوفمبر١٩٦٧م، أي مباشرة بعد الحرب التي استولت "إسرائيل" من خلالها على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ومساحات أخرى من الدول العربية المجاورة، وهو القرار الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر ١٩٦٨م على أساس انه يقضي على كل الآمال الفلسطينية في تحرير الأرض، ويتعارض مع بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، كما يتعارض مع أي مسعى للوصول إلى عملية سلام في المنطقة، إلاّ أنّ مختلف الظروف والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية أدت بالسلطة الفلسطينية إلى مراجعة قراراتها لتجنح باتجاه اعتماد حل الدولتين كمرجعية ثابتة، وعلى أساسه دخلت المنظمة بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني مفاوضات "مدريد ١٩٩١م".

فبجانب المطالب الفلسطينية والدولية الداعية إلى حل الدولتين كأحسن البدائل المتاحة للوصول إلى السلام، خاصة مع استنفاذ الفلسطيني لكل آمالهم بتحرير كل أرضهم التاريخية بقوة السلاح ، فإنه من الجانب الإسرائيلي يمكن اعتبار" حركة السلام الآن" أولى الحركات التي دفعت باتجاه هذا الحل، وكان ذلك إثر مبادرة الرئيس المصري السابق "أنور السادات" لزيارة "إسرائيل" عام١٩٧٧م، حيث دعت إلى عدم تفويت فرصة السلام مع العرب من خلال إنشاء دولتين، أين لا تزال هذه الحركة تقوم على الفكرة التي مفادها إنشاء وطن قومي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بجانب الدولة الإسرائيلية لليهود[٢٢٧]، ولعلّ ذلك راجع إلى التهديد الأمني الذي خلفه التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، مما افقد المجتمع الإسرائيلي الشعور بالأمن والأمان، والعيش في ظل التعبئة الأمنية والعسكرية الدائمة (وهو في الحقيقة إحدى أهم مشاكل إسرائيل الديموغرافية، بحث أدّت إلى ما يعرف بالهجرة العكسية، أي الهروب من "إسرائيل" للبحث عن الأمن الاجتماعي والاقتصادي في بلدان الشتات).

٢٢٧- عبد الله رشاد الشامي، **إشكالية الهوية في إسرائيل**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧م، ص١٩٤.

ب-الطرح السياسي والتقني لخيار حل الدولتين: يمكن القول أن التوجه الفلسطيني لحل الدولتين قد ظهر من سبعينات القرن الماضي وبالضبط مع "النقاط العشر" والتحول من التحرير الشامل إلى الدعوة لإقامة الدولة الفلسطينية على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها، فيما يعتبر إعلان الاستقلال الفلسطيني ١٩٨٨م بالجزائر إقراراً ضمنياً بالاعتراف بحل الدولتين، وهو ما أكده فيما بعد إعلان المبادئ ١٩٩٣م، والاتفاقات المرحلية التي تلتها.

ويقدّم الطرح السياسي القائم على خيار الدولتين لشعبين، باعتباره الأكثر واقعية و الأقرب لإمكانية التحقيق على الأقل نظرياً، خاصة بعدما تم تبنيّه من المجتمع الدولي، إلى جانب قبوله فلسطينيا وإسرائيلياً على المستوى السياسي النظري، فبرغم الرفض العملي الإسرائيلي لجوهر هذا الخيار، وذلك لأنه يمثل بداية النهاية للدولة الإسرائيلية اليهودية الكبرى كما يرى بعض منظري اليمين المتطرف بشقيه القومي والديني، باعتبارهما يرفضان من حيث المبدأ، فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين، ويطرحون بديلا لها في شرق الأردن، إلاّ أنّ العديد من السياسيين والمفكرين الإسرائيليين يذهبون باتجاه تأييد هذا الخيار، فعلي سبيل المثال:

يرى "عوديد عيران "وهو رئيس معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة "تل أبيب" أنه لا يوجد حل أخر لحل الدولتين، لأن أي حل آخر هو حل غير جديد بالنسبة للطرفين، ويضيف انه لا يمكنه التحدث باسم الفلسطينيين، وإنما باسم الطرف اليهودي، فإذا كنا –على حسب قوله– نريد الحفاظ على الصبغة اليهودية للمجتمع الإسرائيلي لان اليهود يشكلون ٨٠٪ من المجتمع الإسرائيلي، فإنه لا يمكن أن يكون هناك حل آخر، وإلاّ فانه سينشأ هنا نظام مشابه للنظام الذي كان موجودا في جنوب إفريقيا(الأبرتهايد)، ويضيف ويؤكّد انه" ليس موافق على ذلك "، كما يضيف انه "من المستحيل الحفاظ على الأغلبية اليهودية إذا سيطرنا على السكان في الجانب الآخر، ولذلك فإنه ليس لدينا حل آخر سوى الدولتين للشعبين"[٢٢٨].

كما يؤكّد "داني غوطفاين" ذلك حين يجزم أنه لا يوجد بديل آخر لحل الدولتين، مؤكّداً أن من يتحدث عن فكرة الدولة ثنائية القومية يتحدث عملياً عن استمرار الصراع، كذلك الدولة الواحدة ستؤدي إلى زيادة بذور الصراع وستحوله –على حسب اعتقاده– إلى "صراع أعنف"، كما أن الشعبين لن يتمكنا من العيش في

٢٢٨– عوديد عيران، ترجمة سعيد عياش، أي حل آخر عدا حل الدولتين لن يكون جيداً للطرفين، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٤، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، اوت ٢٠١١م، ص ص ٨٩-٩٥.

دولة واحدة، يضيف "غولطفاين" في دفاعه عن طرح حل الدولتين قائلا: "نحن موجودون في عصر القوميات والحل الوحيد المطروح هو الحل القومي، وفي صلبه دولتان لشعبين بعلمين وعاصمتين، وكل من يتجه نحو أمر آخر فإنه يسير نحو استمرار الصراع"[٢٢٩].

أما **تقنياً**، فيقصد بحل الدولتين، قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، تعيش في امن وسلام، وبجانب الدولة الإسرائيلية التي يفترض أن يقتصر نطاقها الجغرافي على الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، وبحسب هذه القسمة نظريا، فان الجانب الإسرائيلي سيحتفظ بما يقارب٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية، في حين تقوم الدولة الفلسطينية على ٢٢٪ المتبقية[٢٣٠]، في حين يرجع القبول الفلسطيني بفكرة حل الدولتين بديلاً عن "التحرير الشامل" إلى عدة عوامل أهمها الاختلال الكبير في موازين القوى على الأرض، والزحف الاستيطاني الكبير الذي يمكن القول أنه قد يؤدّي بهذه الصيرورة إلى تقويض هذا الحل في حدّ ذاته مستقبلاً، وبذلك، وفي ظل موازين القوى المختلة للصالح الإسرائيلي التي يبدو أنها ستستمر لفترة ليس بالقصيرة مستقبلا، كان الخيار الفلسطيني هو القبول بهذا الحل وفق منطلق "أحلى الخيارات مرّة"[٢٣١].

وحسب "لويس غرينبيرغ" وهو باحث وأستاذ بجامعة "بن غوريون" بإسرائيل فإن حل الدولتين أيضا يستلزم بالإضافة إلى العودة لحدود ما قبل ١٩٦٧م تبادلا للأراضي في نطاق ضيق متفق عليه، وبالإضافة إلى إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و يجب أن يكون هناك ممرّ اتصالي بينهما يمرّ على أراضي تحت السيادة الإسرائيلية، كما يفترض هذا الحل أيضاً حدوداً معترف بها تفصل بين الدولتين، وقوات عسكرية تستطيع ضبط الحدود وحماية المواطنين، وحلا جذريا لمسألة السيادة على الأماكن المقدسة، وإيجاد حل لمعضلة اللاجئين الداخلين (لاجئي ١٩٤٨)، والخارجيين (لاجئي ١٩٦٧م)، كما يجب -حسب تأكيده- افتراض تطبيق الديمقراطية في كلا الدولتين، وإلا فلن ينجح الحل، وأعطى مثالا على ذلك في كون ١٨٪ من

---

٢٢٩ – داني غوطفاين، ترجمة وليد أبو بكر، لا يوجد بديل أخر لحل الدولتين، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٢/٣١، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، اوت ٢٠٠٩م، ص ص ١٤٠-١٤٧.

230 - Amos Yadlin, **a Time of décisions: toward agreements and alternative plans**, Israeil m: stategic survy for israil,INSS,2013-2014.

٢٣١ – أسامة أبو رشيد، **معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة الدولة الفلسطينية**، مداخلة مقدمة في اطار ندوة تحت عنوان: **مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ ١٤و ١٥ نوفمبر ٢٠١٥م، ص ٠٥.

سكان إسرائيل المستقبلية في ظل حل الدولتين هم عرب، وعلى هذا الأساس تساءل "لويس" هل حقا خيار الدولتين هو الخيار الصائب في ظل الواقع الحالي؟ أم هناك خيارات أخرى؟[٢٣٢].

ت- **المبرّرات النظرية الفلسطينية والإسرائيلية لخيار حل الدولتين:**

بالرغم من انه ليس هناك إجماع كلي للمكونات السياسية والمجتمعية الفلسطينية منها أو الإسرائيلية حول خيار حل الدولتين، إلاّ أنّ هناك مجموع محفّزات وعوامل تدعو إلى السير بهذا الاتجاه، فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية ومعها قطاع مهم من الفلسطينيين -وهم في حالة الضعيف- ينظرون بمنظار إقامة الدولة على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية ويطالبون بدولة على حدود ما قبل٤ جوان ١٩٦٧م، مع ترتيبات أخرى تقتضيها الضرورة الجيوسياسية(تبادل جزئي للأراضي، الممرّات. .)، وبالتالي كبح الزحف الاستيطاني وما يحدثه من تغيرات ديموغرافية تعرقل سعي الشعب الفلسطيني للانعتاق من الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة جغرافياً والقادرة على الحياة، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

فإن الجانب الإسرائيلي -وهو الطرف القوي على حسب ميزان القوى الحالي- تعتريه هواجس عديدة قد تجعله نظرياً ومبدئياً يقبل بهذا الطرح، منها:

- **هوس النقاء اليهودي:** إذ ينطلق دعاة حل الدولتين من هاجس ضرورة الحفاظ على النقاء اليهودي وعدم الاختلاط مع الفلسطينيين الذين يرون فيهم أقل منزلة، فأي حل عدا حل الدولتين القوميتين المنفصلتين هو تهديد للجنس اليهودي وصفائه والواجب الحفاظ عليه التزاما بما ورد في العهد القديم (التوراة) والتلمود.

يدّعي اليهود أنهم شعب الله المختار اصطفاهم الله على العالمين، فهم مميّزون عن باقي البشر، وشعوب العالم أقل منهم منزلة، فأرواح بني إسرائيل كما يعتقدون تتميّز عن باقي الأرواح بأنها جزء من الله كما أن الابن جزء من أبيه، أما الأمم الأخرى من غير اليهود فقد أطلق عليهم العهد القديم اسم "أميين" أو "جويم" أي حيوانات، فهي حيوانات سائحة في شكل إنسان تتكلم لخدمة أبناء الله المختارين[٢٣٣]، فالعالم يمكن

---

٢٣٢ – ليف لويس غرينبيرغ، ترجمة سعيد عياش، الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني دول ١. ٢. ٣ دول: رؤية للمستقبل، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٤، ، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩م، ص ص ٤٤. ٤٥.

٢٣٣ – رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **الادعاءات الصهيونية والرد عليها**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤م. ص٧٤.

تقسيمه إلى قسمين: إسرائيل من جهة والأمم الأخرى من جهة أخرى، وإسرائيل هي الشعب المختـــار، وهذه عقيدة أساسية "واليهودي يعتبر عند الله أسمى من الملائكة"، فقد جاء في التلمود:

"**أن النطفة التي خلقت منها بقية الشعوب هي نطفة حصان**"، وجاء فيه أيضاً: "**وخلق الله الأجنبي على هيئة إنسان ليكون لائقاً لخدمة اليهود الذين خلقت لأجلهم الدنيا**"[٢٣٤]، وجاء في العهد القديم(التوراة): -"**إن الرّب إلهكم الذي ميّزكم من الشعوب، فتتميزون بين البهائم الطاهرة والنجسة فـــلا تدنّســـوا نفوســـكم بالبهـــائم والطيور، ولا بكل ما يدبّ على الأرض مما ميّزته لكل ليكون نجسا**". و"**إن الله قد ميّز إسرائيل من ســـائر الشعوب**"[٢٣٥].

لم يعد هذا الاعتقاد الديني الأسطوري الراسخ حبيس أدراج أو اعتقاد "الحاخامات" ورجال الدين كما كان من قبل، ولا مجرّد شعار يحملها فقط اليهود المتدينون أو الصهاينة المتطرفون، إذ سرعان ما أصبح مبدأً ينادي به السياسيون ويسعون إلى تطبيقه، يتجلّى ذلك في الخيارات السياسية المجتمعية الإســـرائيلية الأخيـــرة التي تنحوا باستمرار باتجاه اختيار الحكومات اليمينية المتطرفة ممثلة في حكومات "بنيامين نتنيـــاهو" ٢٠٠٩م إلى الآن (٢٠١٨م)، بالرغم من أن مختلف القناعات السياسية ترى في حل الدولتين الأمثل نظريا للجمع بـــين الحفاظ على الذات اليهودية النقية وإحلال السلام أيضاً، إلاّ أنّ قناعات "نتنياهو" السياسية وحكوماته كثيراً مـــا بدا في مواقفها المعلنة وغير المعلنة الرفض لفكرة الدولتين أساسا، بل والسعي إلى تقويضـــها ميـــدانياً عـــن طريق التوسع الاستيطاني، رغم بعض التصريحات العلنية المتفائلة بحل الدولتين، التي يمكن اعتبارها خطـــط تكتيكية تندرج في رغبته الحالية في جعل الحل في "اللاّحل".

- **الهاجس الديموغرافي:** طالما كان الصراع الديموغرافي مكملا للصراع الجغرافي، ولذلك يـــذهب مؤيـــدو حل الدولتين إلى التحذير من هذا الخطر الذي قد تتعرض له "إسرائيل" في حالة اتجه مسار الحـــل باتجـــاه حل غير حل الدولتين(الدولة الواحدة مثلا)، إذ وصل الأمر بالعديد من الباحثين والقادة الإســـرائيليون إلـــى التعبير عن هذا الخطر باصطلاح "القنبلة الديموغرافية الفلسطينية". وحسب اعتقادهم فإن دعاة رفض حـــل الدولتين يقدمون حلولا غير مستدامة، ذلك أنهم يعتبرون الزحف والتكثيف الاستيطاني وسيلة كافية لفرض

٢٣٤ – غارودي روجي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية**، ط٣، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشـــهار، ٢٠٠١م، ص٥٤.

٢٣٥ – **الكتاب المقدس**(العهد القديم)، طبعة "ريجارد واطسن" في لندن (١٨٣١م) على النسخة المطبوعـــة فـــي روســـيا ســـنة (١٦٧١م). ، (سفر اللاّويين).

الأمر الواقع الاستيطاني **الاحلالي الابارتهايدي**، إلاّ أنّ الاستيطان يحتاج إلى كثافة سكانية وديموغرافية متنامية(هجرات، نسبة خصوبة عالية. .) وهو ما تفتقده "إسرائيل" مع مرور الوقت.

فبالرغم من أن" إسرائيل" حرصت منذ قيامها على ضمان التفوق الديمغرافي على الأرض، من خلال تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين من أرضهم، وتحفيز هجرة اليهود إلى فلسطين التاريخية، إلاّ أنّ الواقع الديمغرافي وعلى المدى المتوسط والبعيد، يعطي نتائج مغايرة لا تزال تصب في مصلحة الجانب الفلسطيني، حيث أثبتت الدراسة الديمغرافية للوضع السكاني بين الفلسطينيين واليهود أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية قد أصبح أكبر من عدد اليهود، وذلك منذ عام2013 م، إذ بلغ عدد الفلسطينيين ٦ملايين117 ألف نسمة مقابل ٦ملايين و٨٦ ألف نسمة لليهود، على الرغم من فتح باب الهجرة دون قيود لليهود من كل أنحاء العالم، ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى موطنهم الأصيل في فلسطين التاريخية[٢٣٦]. ليبقى معدّل النمو السكاني الفلسطيني كبير مقارنة منه باليهودي.

وفي ذلك يرى عالم الديموغرافيا الفرنسي "فيليب فارغ"، أن الطريقة الوحيدة لخفض معدلات الخصوبة الفلسطينية تكمن في التعايش السلمي وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وغزة، فإسرائيل – حسبه –جزء من الشرق الأوسط العربي، وفرصتها الوحيدة للبقاء كدولة مستقلة وديمقراطية ليس مرتبطاً بأغلبيتها اليهودية، بل بالأساس العادل والأخلاقي الذي ستبلوره تجاه الفلسطينيين وتجاه مواطنيها اليهود، لذلك يتعيّن إنهاء الاحتلال، الخروج من دون تأخير من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتقوقع داخل حدود متفق عليها"[٢٣٧]، قاصداً بذلك طرح الدولتين وفق حدود ما قبل ١٩٦٧م المطالب بها فلسطينياً ودولياً.

في حين يرى الكثير من الإسرائيليين أن الوقت لا يسير في صالحهم، فزيادة القلق الديموغرافي في ظل وصول العملية التفاوضية إلى طريق مسدود، قد يوجه الحلول نحو خلق مؤيدين كثر لدولة واحدة ديمقراطية مشتركة بين نهر الأردن والبحر، في مثل هذه الحالة، سيصبح الفلسطينيون أكثرية لا محالة، وعلى

---

٢٣٦ – المغازي احمد فؤاد إبراهيم، العامل الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، دراسة إحصائية استشرافية، **رؤى استراتيجية**، جوان٢٠١٤م، ص ص ٩١-٩٢.

٢٣٧ –عايش أحمد قاسم، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والحلول المطروحة، مركز التخطيط الفلسطيني**، على الرابط الإلكتروني التالي: http: //ppc-plo. ps/ar/news-cats/81/62/ تاريخ الاطّلاع: ٢٠١٧/٠١/٢٢م.

ضوء ذلك، وعوامل أخرى، يعتقد بعض المسئولين الإسرائيليين أن فكرة " دولة فلسطينية " تغيرت من مساهمة إسرائيلية (تنوي إسرائيل أن تقدمها) إلى مصلحة إسرائيلية (تستعد إسرائيل للدفع مقابلها)[٢٣٨].

يؤكّد ذلك الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" في تصريح له في اجتماع جمعه مع قادة الجالية اليهودية بفرنسا يوم ١١ فيفري ٢٠١٢م قائلاً: "**لا يكفي أن تكون هناك دولتان بل يجب أن تكون هناك دولتان لشعبين، أعلم جيدا أن هناك طريقتان لتدمير "إسرائيل"، إحداهما من خارجها والأخرى من داخلها، ولهذا فان حل الدولتين غير كاف، نحتاج لدولتين لشعبين منفصلين، إحداهما للشعب اليهودي والأخرى للشعب الفلسطيني، وفرنسا لن تعترف مطلقا بدولة فلسطينية تقوم من جانب واحد وبدون قيد أو شرط**"[٢٣٩].

ويقصد هذا الأخير على الأرجح بالتدمير الخارجي لإسرائيل، التدمير العسكري من المحيط الإقليمي الذي تعتبره "إسرائيل" عدواني، وربما أيضا الكتلة السكانية التي يشكلها الفلسطينيون في دول الشتات، حيث أغلبيتهم يسكن الدول المجاورة لها (الأردن، سوريا، مصر)، أما التدمير الداخلي فيقصد به الخطر الديموغرافي الذي يحدّق بإسرائيل في حال فشل حل الدولتين والتوجه نحو الدولة الواحدة، سواء العلمانية الديمقراطية، أو ثنائية القومية، أين سيتكرّس التفوق الديموغرافي الفلسطيني مما يؤدي آليا مخاطر كبيرة.

- **فوبيا الأمن(*)**: يطرح أيضا حل الدولتين من منظور امني، حيث أصبح المجتمع الإسرائيلي يعيش "فوبيا" الأمن، فرغم الانتصارات الكبيرة المحققة ميدانيا (الحروب، السيطرة الأمنية الداخلية، الترتيبات الأمنية مع الفلسطينيين، التعاون الأمني مع دول الجوار وعلى رأسها مصر والأردن..) إلاّ أنّ استمرار الوجود الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ذات الديموغرافيا العالية مقارنة باليهود شكّل صعوبات وتهديدات أمنية ذات نسب عالية، وهو ما يهدّد حتى الداخل الإسرائيلي الذي أصبح يعيش في ظل هذه

---

٢٣٨ – أيلاند، غيورا، إعادة التفكير في حل الدولتين". **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار. العدد٣٤، ٢٠٠٩م. ص٦٣

239– Kenneth Stein, **political view of a to State solution**, the Washinton Istitute for Near East policy,august,15,2013 .

* **الفوبيا، أو ما يطلق عليه "الرُهاب"**: وهو حالة متقدمة من الشعور بالخوف، وقد يصل حدّ المرض النفسي الذي يتشكل من الخوف المتواصل من مواقف أو نشاطات معينة عند حدوثها، أو مجرد التفكير فيها. هذا الخوف الشديد والمتواصل يجعل الشخص المصاب به عادة يعيش في ضيق وضجر لمعرفة بهذا النقص، وهي الحالة التي يعيشها قطاع واسع من المجتمع الإسرائيلي خاصة في المستوطنات المحاذية للتجمعات الإسرائيلية، حيث لم يتعود المستوطنون القادمون من بلاد الشتات الأمنة على مثل هذه التهديدات.

الهواجس التي أدت إلى التعبئة العسكرية الدائمة، وهو ما أفقد المجتمع الإسرائيلي الشعور بالأمان والوصول للسلام الداخلي.

لقد أدى هذا الشعور مع الوقت إلى التفكير في ضرورة الوصول إلى حلول سلمية نهائية تصنع الأمن، لذلك كانت الدعوة إلى تطبيق نموذج السلام المصري الإسرائيلي على الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، بحيث يتم الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وتشكيل دولة فلسطينية بجانب "إسرائيل".

وعموماً تبقى هذه المبررات النظرية مجرّد "جدالات" فكرية سياسية بين أطراف وأخرى، لأن الواقع في الميدان ترسم وقائع استيطانية وخرائط جغرافية، وتغيّرات ميدانية كبيرة، تجعل منّا نتساءل حول: ما مدى عقلانية الحديث عن خيار حل الدولتين في ظل الواقع الاستيطاني الحالي؟، أو بعبارة أخرى: هل قوّض الزحف الاستيطاني الإسرائيلي أطروحة حل الدولتين من أساسها؟.

٢- المشهد الاستيطاني الحالي وإسقاطاته على حل الدولتين: الواقع يفرض الواقعية:

إنّ مجرّد الحديث عن الواقع الاستيطاني الإسرائيلي الميداني يفرض الالتزام بالواقعية السياسية، ذلك أن إسقاطاته تسقط إلى حدّ كبير الأطروحة السالفة الذكر القائلة بان خيار "حل الدولتين" هو خيار الواقع والمنطق السياسي بالنسبة لمستقبل التسوية والحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فالحديث عن الواقعية يوجب الاعتراف بأن التوصل إلى تسوية نهائية مع "إسرائيل" في إطار حل الدولتين القائل بتسوية واقعية ومقبولة الشروط، بات اعتقاداً ميتافيزيقيا غير واقعي بتاتاً، فالذي يراه الإسرائيليون واقعياً ويستمدون منه كل استراتيجياتهم ومخططاتهم السياسية والاستيطانية والتوسعية، لا يراه الفلسطينيون كذلك، وبالتالي يصرّ الإسرائيليون إلى تحويل الواقعية إلى إيديولوجية يتم تطبيعها مع الواقع بحيث تتماشي معه، في حين يجد الفلسطينيون أنفسهم أم تيه سياسي نظري وميداني.

وفي هذا الإطار يرى "مجدي حماد" أن نقطة الانطلاق في فهم الأمر الواقع الاستيطاني الإسرائيلي يبدأ من عدم الحاجة إلى تكرار ما يطلق عليه "اللاّءات الإسرائيلية الأربع"، التي تعتبر محلّ توافق بين كل المكونات والتيارات السياسية الإسرائيلية من اليسار إلى اليمين وما بينهما، فهناك إجماع ثابت عليها[٢٤٠]. وعليه فإن استقراء بسيط لهذه اللاّءات يوضح أنها الشروط الأساسية لقيام الدولة الفلسطينية في إطار خيار

٢٤٠ – مجدي حمّاد، **المواقف الغربية والدولية اتجاه المقاومة الفلسطينية واتجاهاتها المستقبلية المختلفة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤م، ص٤٨٩.

حل الدولتين، إذ هناك إصرار إسرائيلي لم (ولن) يتزحزح على عدم الانسحاب إلى حدود ما قبل ٤جوان ١٩٦٧م (وهو شرط أساسي لنجاح خيار الدولتين)، ورفض قاطع لتقسيم القدس وجعلها عاصمة للبلدين (على اعتبار أن القدس الغربية تكون عاصمة لإسرائيل، والقدس الشرقية تنسحب منها "إسرائيل" لتصبح عاصمة للدولة الفلسطينية المنشأة)[٢٤١]، كما لن يسمح أيضا بعودة اللاجئين(وهو ما يستلزم التنازل عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين بالخارج، وأكثر من مليون ونصف فلسطيني من للاجئين الداخليين (عرب ١٩٤٨م)، كما أن الرفض الإسرائيلي لتفكيك المستوطنات (بعضها) في الضفة الغربية والإصرار على بقائها وضمّها لإسرائيل في حالة التوجه نحو حل الدولتين يبقى أكبر عائق لتحقيق هذا الحل.

وعطفاً على ذلك، يتساءل "سمير عوض" حول حل الدولتين لشعبين، هل مازال ممكناً؟ انطلاقاً من الواقع المتصارع الذي يفرضه الاستيطان بصورة تقوض آليات هذا الخيار، ليجيب الباحث عن سؤاله مؤكدا أن المفاوض الفلسطيني والمراقب الدولي (الوسيط) اقنع نفسه أن إقامة الدولة الفلسطينية مصلحة إسرائيلية استراتيجية، لكن مع مرور الوقت –وتسارع الزحف الاستيطاني– بدا جلياً معاكسة الطرف الإسرائيلي للإجماع الدولي وللاقتناع الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود ١٩٦٧م[٢٤٢]. ويذهب الباحث "ماكس سينغر" إلى القول أن من يؤيّد حل الدولتين لا بد أن يدعّم تقرير "ليفني"، فحسب رأيه فأن حل الدولتين لن يكون إلا بالاعتراف بشرعية المستوطنات والاستيطان في الضفة الغربية والحق الإسرائيلي في ذلك، لأن "إسرائيل" لن تتنازل عن الحق اليهودي التاريخي في الضفة الغربية، ولن تسمح حتى بمجرّد التشكيك بالشرعية القانونية للمستوطنات[٢٤٣].

- **الإجهاض الاستيطاني الإسرائيلي لإمكانية قيام الدولة الفلسطينية في إطار حل الدولتين:** على الرغم من أن حل الدولتين سوّق ويسوّق على انه الخيار الواقعي والعملي الوحيد المقبول على المستويات الرسمية فلسطينياً وإسرائيلياً ودولياً، إلاّ أنّ الواقع على الأرض يقدّم معطيات أخرى مغايرة تماما خلاصتها استحالة قيام الدولة الفلسطينية بجانب الإسرائيلية في ظل الواقع الاستيطاني الإسرائيلي الحالي.

٢٤٢– شكل إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ضربة قاصمة في ظهر مطلب القدس عاصمة للدولتين.

٢٤٢ – سمير عوض، حل الدولتين لشعبين: هل مازال ممكنا ؟، **سياسات**، العدد ١٦، ٢٠١١م، ص ص٨٦–٨٩.

٢٤٣ – ماكس سينغر، ترجمة زهير عكاشة، **من يؤيّد حل الدولتين لا بد أن يدعّم تقرير ليفني**، مركز التخطيط الفلسطيني نقلاً عن: مركز بيغين السادات للدراسات الاستراتيجية، أفريل ٢٠١٣.

يرى "أسامة أبو رشيد" أن إسرائيل قد نسفت كل إمكان لتنفيذ حل الدولتين على الأرض، بما يقتضي ذلك من ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا، وذات سيادة، وقابلة للحياة على أساس حدود ١٩٦٧م تكون عاصمتها القدس الشرقية، "فإسرائيل" -حسبه- لا زالت ماضية في مسعى فرض واقع "دولة الكانتونات" أو "المعازل" في الضفة الغربية، ومن دون القدس التي أقامت وتقيم سياسيات ومخططات تهويد واسعة النطاق، كما ترفض السير باتجاه حل قضايا اللاجئين والمستوطنات والحدود والسيادة والموارد الطبيعية، وإصرارها أيضاً على ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة منذ العام ٢٠٠٢م، الأمر الذي دفع المبعوث الأممي للشرق الأوسط إلى القول أن: "الأصوات التي تقول بإمكانية تطبيق حل الدولتين غير قائمة الآن، . . . فالبناء في المستوطنات، وهدم المنازل، والعنف والتحريض من الجانبين، كل هذا يضرّ كثير بفرص التوصل لحل الدولتين"[٢٤٤].

- **وفيما يخص معطيات الواقع الاستيطاني واستحالة العودة لحدود ما قبل ١٩٦٧م:** يبدو جلياً من خلال الواقع الاستيطاني الحالي أن إسرائيل قد "قضت" واقعياً وعملياً على أي إمكانية للعودة عن واقع الحال بقيام دولتين منفصلتين، خاصة منها الدولة الفلسطينية القابلة للحياة بالنظر إلى إخلال مختلف السياسات -المذكورة سابقاً- بالوضع وعلى رأسها الاستيطان والتقطيع والعزل، فقد تسارعت وتتسارع عمليات تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعزل هذه الأخيرة عن باقي الضفة بصورة تقوّض كليا أي أطروحة أو تصور لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المرجوة.

كما يذهب الكاتب الإسرائيلي" عوديد عيران" إلى القول باستحالة العودة إلى حدود ١٩٦٧م بالنظر إلى الواقع الاستيطاني الحالي، حيث يضيف مُذكِّراً أنه لم تكن هناك أي حكومة إسرائيلية بما في ذلك الحكومات "الحمائية" وافقت على العودة لهذه الحدود، ولن تكون أبداً، ويتبع تأكيده هذا متسائلاً ومتهكماً: "لنفترض مثلاً أننا نريد العودة لحدود١٩٦٧م، لكن حتى هذا العام لم يكن هناك رابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فالقطاع كان تحت حكم المصريين والضفة تحت سيطرة الأردنيين، وإذا وافقنا وعدنا إلى هذه الحدود، فماذا عن الربط بين المنطقتين اللتين ينبغي أن تشكلا الدولة الفلسطينية"، ناهيك -يضيف الكاتب- عن

---

٢٤٤ - هيئة تحرير صحيفة معاريف، ترجمة أحمد جمعة عبد الرحمان، الأمم المتحدة تعترف أيضاً بأن حل الدولتين غير قابل للتنفيذ، **مختارات إسرائيلية**، العدد ٢٥٧، أفريل ٢٠١٦م، ، ص٨٣.

مختلف الاعتبارات الأمنية والديموغرافية[٢٤٥]، والظاهر أن "عيران" يقصد بالاعتبارات الأمنية والديموغرافية وجود أكثر من مليون ونصف فلسطيني داخل حدود "إسرائيل"(عرب ١٩٤٨م) في حال هذه القسمة، فما الجدوى حسبه من العودة إلى هذه الحدود، مع استمرار هذا الوجود الذي قد يكون "قنبلة ديموغرافية موقوتة في إسرائيل"، خاصة إذا استقبلت الدولة الفلسطينية المنشأة مزيدا من اللاجئين.

كما يؤكّد ذلك " لويس غرينبيرغ" أن المشكلة الأساسية هي أن الزحف الاستيطاني فرض واقعاً يستحيل من خلاله تقسيم الأراضي ورسم الحدود بصورة تؤدّي إلى دولتين منفصلتين، إذ يرى أن كون الأرض غير قابلة للقسمة بسبب حجمها الصغير، وتقارب بيوتها ومدنها وبلداتها واعتماد الجميع على طرق مشتركة، فالأرض واحدة ويستحيل مثلا التقسيم المادي في القدس(جميع الأماكن المقدسة للطرفين موجودة في نفس المدينة)، هذا بالإضافة إلى مشكلة الديموقراطية، حيث يردف: هل يتصور أحدنا أن ١٨٪ من السكان العرب في إسرائيل سيقبلون بالعيش والبقاء داخل إسرائيل في ظل شعورهم أنهم مواطنون من الدرجة الثانية؟، فالعودة إلى هذه الحدود حسبه يبقى على الصراع القومي، ولكنه يصبح أكثر خطراً لأنه ينتقل إلى داخل "إسرائيل" وحدها[٢٤٦].

ويذهب "يهودا شيهناف*" "إلى القول أن العودة إلى حدود ١٩٦٧م تعني العودة إلى زمن "الخط الأخضر" أين يرى أن "إسرائيل" سلكت ثلاث مراحل للوصول إلى الوضع الحالي[٢٤٧]:

- المرحلة الأول ما بين (١٩٤٩-١٩٦٧م) وهي مرحلة إيجاد الخط الأخضر الذي رسّم وجود "إسرائيل"، وعزّز استمرارها (القانون الإسرائيلي، تقسيم الأرض، توزيع السكان).
- المرحلة الثانية(١٩٦٧-١٩٩٣م) وهي مرحلة التوسع الاستيطاني خارج الخط وبداية محوه.
- المرحلة الثالثة(ما بعد ١٩٩٣م) أين تمكنت إسرائيل من استبدال ما يعرف بالخط الأخضر بمصطلح الفصل، حيث تم محو هذا الخط نهائياً، بحيث أصبح من المستحيل منطقيا العودة إليه.

---

٢٤٥ – عويديد عيران، ترجمة بلال ظاهر، **المرجع السابق الذكر**، ص ص ٩١-٩٢.

٢٤٦ – ليف لويس غرينبيرغ، ، ترجمة جوادي الجعفري، **سلام متخيل: حول الخطاب، الحدود، السياسة والعنف**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤م، ص ٤٤.

* – **يهوذا شيهناف:** عالم اجتماع يهودي وأستاذ جامعي، ورئيس تحرير مجلة "نظرية ونقد" الإسرائيلية.

٢٤٧ – يهوذا شيهناف، ترجمة سعيد عياش ، زمن الخط الأخضر، **قضايا إسرائيلية**، العدد ، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ٣٤، ٢٠٠٩م، ص ١٤.

وتأكيداً لهذه الرؤى، تشير معطيات قدّمها "أسامة أبو رشيد" من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنة٢٠١٦م إلى أن العودة إلى حدود١٩٦٧م أصبح غير ممكن جرّاء الإجهاض الإسرائيلي لإمكانية قيام الدولة الفلسطينية، ففي الضفة الغربية ١٩٤ مستوطنة، وأكثر من ١٠٠بؤرة استيطانية، و١٥ مستوطنة في القدس الشرقية، و ٣٨٠ ألف مستوطن بالضفة الغربية(دون القدس الشرقية)، كما تعدّ قرابة إسرائيل٦١٪ من مناطق الضفة الواقعة تحت سيطرتها نطاقاً حيوياً طبيعياً تابعاً للمستوطنات(*)، وضمن هذه المساحة (٦١٪) تقع منطقة غور الأردن الممتدة على قرابة ١. ٦مليون دونم، وتشكّل ٢٨. ٨٪ من مساحة الضفة الغربية، فيما تشكّل ٨٨٪ من المساحة المعرّفة ضمن المناطق (ج)، وتصرّ "إسرائيل" على أن غور الأردن الذي يعتبر خزّان المياه الفلسطينية سيكون خارج أي حل مستقبلي بدعوى الأمن.

وحسب التقرير فإن كل هذه المعطيات التي تؤكّد الزحف "الابرتهايدي" الاستيطاني يضاف إليها ما صادره جدار الفصل العنصري(منذ ٢٠٠٢م)، حيث استولي على ٩. ٥٪ من مساحة الضفة الغربية وضمّها إلى "إسرائيل". ومع إضافة مئات الكيلومترات التي تم السيطرة عليها طريق الشوارع الالتفافية والنقاط الأمنية ونقاط المراقبة العسكرية، وإحصاء أكثر من ٦٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة والقدس الشرقية ومئات المستوطنات التي قسمت المنطقة إلى أشلاء ومغازل، لا يمكن تصور أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ناهيك عن الحديث عن عودة لحدود ما قبل ١٩٦٧م، فالضفة الغربية أصبحت "كانتونات" وأجزاء مجزّأة، والكتلة الوحيدة المتصلة جغرافيا في الضفة هي المناطق (ج) التي تسيطر عليها "إسرائيل".

- **أما معطيات الواقع الاستيطاني في القدس الشرقية (العاصمة الفلسطينية المرجوة):** فلا تختلف كثيراً عن الواقع الذي تم فرضه في عموم القدس والضفة الغربية(*)، فلم تعد القدس الشرقية تلك التي احتلتها "إسرائيل" عشية ٤جوان١٩٦٧م وانتزعتها من الأردن، فقد قامت سلطات الاحتلال الاستيطاني بتوسيع المدينة عشرة إضعاف من مساحتها التي كانت لا تتجاوز ٧كلم٢ لأغراض استيطانية توسعية، وقد كان الهدف من العملية الاستيطانية التوسعية إعادة ترسيم الحدود والسيطرة على أكبر قدر من الأرض مع أقل نسبة من السكان الفلسطينيين.

---

* – **ففي العام ١٩٤٨م** استكملت إسرائيل عملية تهويد القدس الغربية، أين جرى استكمال فرض سيطرة وهوية يهودية تامة باستعمال القوة بعد أن تم اجتثاث وطرد وإبادة الفلسطينيين وتوطين اليهود في مكانهم وهو نفس المسعى الذي فشلت فيه إلى حد اليوم (٢٠١٧) في القدس الشرقية، فرغم التقدم المحقق في مخططات التهويد إلى أن الفلسطينيين لا يزالون متشبثين بهويتهم وهو ما أفشل المخططات الإسرائيلية لتهويد كامل المدينة.

ذكر تقرير صادر عن منظمة "السلام الآن" المعارضة للاستيطان أنه مع بداية نصف العام الأول من ولاية حكومة" نتنياهو" الثالثة (بدأت حكومته الثالثة عام ٢٠١٣م)، شهد الحراك الاستيطاني ارتفاعًا في عطاءات البناء وتسريع خطط الاستيطان، ووفقا للتقرير الذي يغطّي ما بين مارس، ونوفمبر، 2013 فإن عدد المناقصات التي طرحت لبناء وحدات استيطانية جديدة في القدس الشرقية بلغ 2015 وحدة استيطانية، فيما سرّع الاحتلال مخططات بناء 2422 وحدة استيطانية أخرى[٢٤٨].

عموماً، استطاعت السياسات الاستيطانية الإسرائيلية تعزيز الوجود الإسرائيلي بالقدس الشرقية بصورة تجعل الجنوح باتجاه حل الدولتين أمرا صعبا للغاية تحقيقه، إذ يذهب "علاء محاجنة" إلى القول بالسعي الإسرائيلي الحثيث إلى بناء قدس بهويّة موحّدة بشطريها الغربي والشرقي من خلال[٢٤٩]:

- **مشروع تهويد قيد التشكيل والتطبيق:** حيث تعمل "إسرائيل" جاهدة على تهويد الجزء الشرقي من المدينة، وبالرغم من أن النتائج لم تحسم بعد، إلاّ أنّ "إسرائيل" نجحت إلى حدّ كبير في السيطرة على الحيّز الجغرافي وحاصرت التجمعات السكانية الفلسطينية بمستوطنات وربطتها ببعضها البعض وبالجانب الغربي للمدينة.
- **مشروع تهويد قيد التقنين:** حيث تتعامل الإدارة الإسرائيلية اليوم مع الساكن الفلسطيني بالقدس الشرقية (الذي تعتبره عائقا أمام عملية التهويد يجب تحييده) بمرحلية قانونية لأن أساليب الإبادة الجماعية التي حدثت مثلا إبّان الاستيلاء على الجزء الغربي لم يعد بالإمكان استعمالها الآن، فمنذ إحلال القانون والولاية الإسرائيلية عليها في ١٩٦٧م تسعى "إسرائيل" إلى تحقيق التكبيل القانوني للفلسطينيين.
- **السيطرة على الحيز الجغرافي وإعادة هندسته:** فمع توسيع المدينة وإعادة تعريف حدودها تم عزل شطرها الشرقي جغرافيا وسياسيا عن باقي مناطق الضفة الغربية، وإعادة هندسة جغرافيتها بما يتوافق مع الأهداف الاستيطانية التوسعية الإسرائيلية. فيما استولت إسرائيل على ما يقارب ٨٧٪ من مساحة القدس الشرقية، ولم يبق للفلسطينيين سوى ١٣٪ من المساحة الكلية.

---

٢٤٨ – القدس بين سندان التهويد ومطرقة المفاوضات، **تقرير حال القدس ٢٠١٣: قراءة في مسارات الأحداث ومآلاتها**، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، إدارة الأبحاث والمعلومات، مارس ٢٠١٤، ص ٠٧.

٢٤٩ – علاء محاجنة، **القانون الإسرائيلي آلية لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها**، ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥/١٤نوفمبر ٢٠١٥م.

- **التحكم في ديموغرافية المدينة:** فباعتبار الصراع الديموغرافي مكمّل للجغرافي فالاستيطان والتوطين كان لزاما أن يتبع بعملية عكسية، وهي تفريغ المدينة من سكانها وإحداث التفوق السكاني اليهودي فيها، حيث طردت إسرائيل إلى غاية العام ٢٠١٥م ما يقارب ١٧٥الف مقدسي خارج المدينة، منهم ما تم إخراجهم عن طريق الجدار العازل، كما هدمت مئات المنازل وشرّدت ساكنيها.

- **هدم المنازل بالقدس الشرقية في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣م):**

عام	عدد المنازل	من ضمنها: هدم وحدات سكنية بأيدي مالكيها	عدد الأشخاص الذين فقدوا منازلهم	عدد القاصرين الذين فقدوا منازلهم
2004	53	لا معطيات	194	110
2005	70	لا معطيات	140	78
2006	44	لا معطيات	98	18
2007	62	لا معطيات	219	149
2008	78	5	340	188
2009	45	2	254	145
2010	23	10	181	91
2011	23	15	114	56
2012	28	8	107	52
2013	72	12	301	176
المجموع	**498**	**52**	**1,948**	**1,063**

المصدر: تقرير حال القدس ٢٠١٣: قراءة في مسارات الأحداث ومآلاتها، مؤسسة القدس الدولية، مارس ٢٠١٤، ص ٠٩.

وتتفق اغلب الإحصائيات في هذا الشأن، إلى أن عدد المستوطنين الإسرائيليين بالقدس الشرقية إلى غاية٢٠١٥م يتراوح بين ٢٠٠ الفو٣٠٠الف، أما عدد الفلسطينيين فيصل إلى٣١٠الف فلسطيني، وهو ما يعني أن نسبة اليهود متقاربة جدا مع نسبة الفلسطينيين.

توحي هذه المعطيات وأخرى إلى بأن التوسع الاستيطاني قد قطع أشواطاً كبيرةً في الميدان، ففي الوقت الذي كان الإسرائيليون يدّعون التفاوض على المسائل الإجرائية لحل الدولتين (والمسائل الأخرى) ويتظاهرون بقبول هذا الحل، كانت الآلة الاستيطانية تتسارع وبخطى ثابتة باتجاه الأمر فرض الأمر الواقع الاستيطاني الذي لا يمكن إغفاله في أي مفاوضات مستقبلية، ودليل ذلك أن "إسرائيل" في ٢٠١٠م قامت باستصدار قانون ينص على أن أي انسحاب من القدس الشرقية يستلزم استفتاء شعبيا إسرائيليا أو موافقة ثلثي (٣/٢) من أعضاء "الكنيست" الإسرائيلي.

٣- الموقف الأمريكي من أطروحة حل الدولتين:

يظهر الموقف الأمريكي من حل الدولتين من خلال مجموعة من القنوات، وباستخدام أساليب متعددة مثل تقديم المساعدات، الضغط على أحد الأطراف أو كليهما وفتح قنوات أخرى للاتصال وتسهيل عملها وتوفير الكم الضروري من المعلومات[٢٥١] .

أ- الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط منحاز منذ العام ١٩٩١م.

تستند الحلول بشكل عام إلى واقع علاقات القوة القائمة بين أطراف الصراع، وبعبارة أدق، أن معظمها تتم في ظل موازين القوى التي انتهت إليها الأمور، فبعد العام ١٩٩١ م تكوّنت بيئة أخرى شكّلت نقلة استراتيجية في موازين القوى سواء لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إمساكها بأوضاع المنطقة وتحكمها منفردة بها، أو لمصلحة إسرائيل من خلال تدمير أحد أبرز الأعماق الاستراتيجية العربية، وإحداث بلورة جديدة للخريطة الجيوستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي.

ترافق ذلك مع انهيار التضامن العربي – العربي، والذي يجد أسبابه الأولى في انتفاء الثقة بين الأنظمة السياسية العربية وغياب الشرعية لدى قسم كبير منها، حيث زاد الاقتناع العربي بأن أوراق حل القضايا العربية أو زعزعة الاستقرار في المنطقة هي بيد الولايات المتحدة، الأمر الذي جعلها منكشفة اتجاه البيئة الدولية ومطالبها في فرض تسوية مع إسرائيل.

وتزامناً مع هذا الوضع، سعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها للدخول كطرف ثالث بين طرفي(أطراف) الصراع وكان لها ذلك، فبعد أيام من انتهاء العمليات العسكرية "عاصفة الصحراء" ضد العراق، دعا الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، في حين قام وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" بثماني جولات في الشرق الأوسط تمكن من خلالها من إقناع جميع الأطراف ذات الصلة بقبول المشاركة فيه، في حين تسلم الجانب الفلسطيني رسالة

٢٥١- يقصد بهذا الدور ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ"الوساطة "، وهي من الأساليب السلمية المشهورة في حل النزاعات الدولية عن طريق تدخل الطرف الثالث ليوفق بين ادعاءات الأطراف المتنازعة، بدعوتهم إلى حل الخلافات القائمة بينهم بالدعوة إلى المفاوضات، أو إعادة استئنافها، إن كانت قد قطعت أو وصلت إلى طريق مسدود.
بالرغم أن المعلومات قد تكون متوفرة لدى اطراف الصراع، إلاّ أنّ التي ترد من الطرف الثالث غالباً ما تكون موثوقة وذات مصداقية ودقة اكبر لدى الأطراف الأخرى، خاصة اذا كان هذا الطرف يحظى بالثقة والرضا من الجانبين.

ضمانات أمريكية بتاريخ ١٨أكتوبر ١٩٩١م أكدت أن هدف المؤتمر هو إنهاء الاحتلال وتحقيق تسوية شاملة لجميع القضايا بما فيها قضيتي القدس واللاجئين[٢٥١].

لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها "الطرف الثالث" الذي يقوم بدور الوساطة في أي فترة من الفترات من إخفاء نزعة المصلحة الظاهرة من خلال الدعم اللاّمشروط للجانب الإسرائيلي، قبيل مؤتمر مدريد ١٩٩١م وبعده، كما ما فتأ القادة الأمريكيون يؤكدون على عدم تأييدهم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وشدّدت الخارجية الأمريكية في كثير من المرات من أن لدى "إسرائيل" تفسيرها الخاص لقراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ وان الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بمخاوف إسرائيل الأمنية في المنطقة[٢٥٢]. فيما سعى "ياسر "ياسر عرفات" منذ أواخر الثمانينات إلى تطوير علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية اعتقادا منه أن ذلك أساسي لإقناع الإسرائيليين أو الضغط عليهم، وهو ما شكّل أيضا مفارقة في عملية السلام، وهي أن يعتمد الفلسطينيون على اعتي وأوثق حلفاء عدوهم لتحقيق أهدافهم[٢٥٣]، متجاهلين تماما لقاعدة الأساسية في العلاقات الدولية القائلة أن" صديق عدوي عدوي".

نلاحظ ممّا سبق، أن الإدراك الأمريكي لطبيعة الدور الذي سيادّيه "كطرف ثالث" في الصراع كان واضح المعالم منذ البداية، فدعمها للجانب الإسرائيلي بدأ قبل حتى أن تبدأ المفاوضات، كما أن الولايات المتحدة أوصلت رسالة إلى "إسرائيل" مفادها أنها تستطيع التوجه للمفاوضات بدون أي التزامات اتجاه أي طرف من موقفها من القضايا الرئيسية للصراع، ناهيك من أن "إسرائيل" استطاعت بوجود الحليف الأمريكي كراع للعملية التفاوضية وداع لها، أن تنقل مهام الطرف الثالث من مهمته الرئيسية "حل الصراع" إلى مهمة أخرى وهي "المساهمة في إدارة الصراع"، وإطالة أمده لاعتبارات وأهداف معينة على رأسها فرض الأمر الواقع الاستيطاني.

---

٢٥١ – مأمون سويدان، قراءة في مسيرة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية عبر عقدين من الزمن، **سياسات**، رام الله: العدد١٣-١٤، ٢٠١٠، ص ص ١٠٥-١١٧

٢٥٢ – **أمريكا تتعهد بالتزام مطلق اتجاه إسرائيل**، صرح السلام، على الموقع الإلكتروني: www. Sarh. org، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/٠١/٠٨م.

٢٥٣ – نقطة تحول، الفلسطينيون والبحث عن استراتيجية أخرى، **تقرير الشرق الأوسط رقم٩٥**-٢٦، إبريل ٢٠١١م، ص ١٥.

ب- الموقف الأمريكي الحالي من أطروحة حل الدولتين:

منذ أن طرحت اللجنة الرباعية الدولية، التي تضم الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عام ٢٠٠٣، خارطة الطريق التي تنص على قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، والذي أطلق عليه فيما بعد اسم "حل الدولتين"، توالت و تتابعت التصريحات المؤيّدة والرافضة لهذا الحل، فقد أشار العديد من القادة السياسيين في السنوات الأخيرة برأيهم حول حل الدولتين واحتمالات إنهاء الصراع.

عربياً، يمكن ذكر أبرزها على سبيل المثال لا الحصر، تصريح مشترك للرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" والملك الأردني عبد الله الثاني فيفري ٢٠١٧م: يؤكدان فيه " أن حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ م وعاصمتها القدس الشرقية، من الثوابت القومية التي لا يجوز التنازل عنها"، وجاء هذا التصريح خلال لقاء جمعهما بالقاهرة في ٢٢ فيفري ٢٠١٧م. غير أن هذه التصريحات تبقى مجرد بالونات للاستهلاك الإعلامي، فمثل هذه القضايا تستلزم العمل الميداني والدبلوماسي الجاد والملموس، وهو ما يفتقد إلى حد الآن لدى الرؤساء والزعماء العرب.

أما أمريكياً وإسرائيلياً: فأهم تصريح حول حل الدولتين جاء على لسان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في بداية عهدته على رأس البيت الأبيض، حيث صرح لدى استقباله "نتنياهو" في البيت الأبيض في١٥فيفري ٢٠١٧م، قائلا: "أنظر إلى حل الدولتين وحل الدولة الواحدة وأميل إلى ما يميل إليه الطرفان، أنا سعيد للغاية أي حل يميل إليه الطرفان، يمكنني القبول بأيهما، اعتقدت لبعض الوقت أن حل الدولتين بدا أنه قد يكون الأسهل للاثنين لكن في الحقيقة إذا كان بين (نتنياهو) والفلسطينيون، وإذا كانت إسرائيل والفلسطينيون سعداء فأنا سعيد بما يحبذونه".

وهنا يمكن اعتبار تصريح ترامب بمثابة إيحاء بالتخلي عن حل الدولتين، خاصة عندما قال انه يؤيّد الحل الذي يراه الجانبان، وهو بالتأكيد يعرف الحل الذي يحبّذه "نتنياهو" وهو "اللاّحل" على الأقل في الوقت الحالي، ضف إلى ذلك انه استعماله في البداية تعبير (نتنياهو/الفلسطينيون) ثم أردفها بتعبير (إسرائيل/ الفلسطينيون) هو إشارة إلى استحالة قيام دولة فلسطينية لأنه لم يسمّها بالاسم فقد وصف الفلسطينيون كجماعة بشرية لا غير.

وهو ما يتناقض مع تصريحات سابقه، فقد كان الرئيس السابق "باراك أوباما" قد صرح في مؤتمر صحفي برام الله يوم٢١مارس ٢٠١٣م قائلاً: "نحن نسعى إلى بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتلاصقة باعتبارها وطن الشعب الفلسطيني، إلى جانب دولة "إسرائيل" اليهودية، دولتان تتمتعان بحق تقرير المصير والأمن والسلام "، وأضاف وأكّد رؤيته قائلاً: "في مناقشاتنا اليوم أكدّت للرئيس "عباس" أن الولايات المتحدة الأمريكية لازالت متمسكة برؤية الدولتين، والتي هي في مصلحة الشعب الفلسطيني، كما تصب في صالح الأمن القومي الإسرائيلي والأمريكي"(*)، تلاه تصريح وزير خارجيته السابق "جون كيري" في جوان من العام نفسه، قائلاً: "ندرك جميعا الهدف الذي نسعى إليه، وهو إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن... دولتين لان الوقت قد حان لإرساء سلام دائم".

غير أن السؤال المطروح هو انه في ظل نظرة الرؤساء الأمريكيين القائمة على أن إنشاء الدولة الفلسطينية سيكون لضرورة أمنية أمريكية إسرائيلية بحتة، فما هي طبيعة الدولة التي يريدها الإسرائيليون والأمريكيون كي يحافظوا على أمنهم ومصالحهم؟، وهل هي دولة كاملة أو منقوصة السيادة كما في المفهوم الإسرائيلي "لخارطة الطريق"؟ أم دولة "كنتونات" وأطراف مترامية؟.

في حين أن سيرورة الاستيطان والموقف الأمريكو-إسرائيلي منه، كفيل بالإجابة على هذا السؤال الغامض!.

* **ضمن خطاب ألقاه الرئيس الأمريكي "باراك أوباما** "في مؤتمر صحفي برام الله في ٢١مارس ٢٠١٣م، وكان يندرج ضمن محاولة الإدارة الأمريكية إحياء ملف المفاوضات الذي وصل إلى طريق مسدود.

الخاتمة

اشتغل العديد من الفاعلين المحليين والدوليين لأكثر من عقدين ونصف من الزمن في التنظير لأطروحة حل الدولتين ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع، حيث كان ينظر إليها على أنها المقاربة الوحيدة القادرة على إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي ذلك كثير ما أصر أعضاء اللجنة الرباعية الدولية وآخرون ونادوا بالإسراع في تجسيد وقائع، أو الامتناع عن فرض وقائع أخرى بما يضمن إمكانية تطبيق هذا الحل.

غير أن الزحف الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي الإحلالي الأبارتهايدي الرهيب الذي ميز السنوات الأخيرة، يبدو انه رسم ويرسم واقعا آخر، هو في الحقيقة أمر واقع يستحيل العودة عليه من جهة، ومن جهة أخرى يستحيل أيضا إقامة أي شكل من أشكال للدولة الفلسطينية ذات السيادة المرجوة والمبتغاة، في ظله، وفي ظل تمزيق الأرض الفلسطينية إلى أجزاء متناثرة هنا وهناك تفصلها الطرق الالتفافية والمستوطنات والتجمعات اليهودية ومراكز المراقبة و.....

وإذا أمكننا القول حقيقة باستحالة بناء الدولة الفلسطينية الموعودة واقعا وميدانا، فإننا نلاحظ أيضا تراجعا كبيرا في الاشتغال بحل الدولتين من طرف الوسيط الأمريكي نظريا أيضا، فمع وصول "دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية لم يتوان في تجسيد تهديداته للفلسطينيين ووعوده للإسرائيليين، خاصةً ما تعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو القرار الذي لم يتجرأ أي رئيس أمريكي في إقراره من قبل، كما أن تعيينه سفير أمريكي جديد في "إسرائيل" معروف بدفاعه المستميت عن الاستيطان الإسرائيلي، وإيمانه الراسخ بالقدس عاصمة أبدية لها، يوحي بالتوجه الأمريكي للدعم العلني للجانب الإسرائيلي لتكريس الحل أحادي الجانب في إطار الدولة القومية اليهودية الواحدة على حساب حل الدولتين التقليدي.

أ- **نتائج البحث:**

١- تشير مختلف الوقائع والدلائل الميدانية إلى أن إسرائيل تسعى ميدانيا، وترفض نظريا وعمليا، فكرة إنشاء دولة للفلسطينيين ولو على ٢٢٪ من أرضهم التاريخية، فاستنادا إلى إسقاطات الواقع الاستيطاني الحالي وأطروحات الحل المتداولة، فإن مستقبل هذه الدولة لا يعدو أن يكون أكبر من كيان مجزأ إلى كيانين

منفصلين متناحرين، أحدهم في الضفة الغربية تمزّق بالطرق الالتفافية والأحزمة الاستيطانية والجدار العازل و...، والآخر في قطاع غزة عبارة عن سجن كبير محاصر.

٢- أن المعطيات الميدانية للواقع الاستيطاني الإسرائيلي الحالي تشير إلى أن المنظّر الإسرائيلي يهدف إلى فرض الحل الأحادي الجانب بحكم الأمر الواقع، وبدون إعارة أي اهتمام للجانب الفلسطيني، خاصة مع المطالب المتزايدة حول الاعتراف بيهودية الدولة، وإقرار قانون القومية اليهودية في الأشهر القليلة الماضية. وبالتالي فإن الحديث المتكرّر عن حل الدولتين من طرف الراعي الأمريكي لا يعدو سوى ذر للرماد في العيون.

٣- ما من شك أن كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة –على اعتبارها طرفا ثالثا ووسيطا تفاوضيا– قد انحازت وتنحاز ومارست وتمارس أدوارا سياسية مفصلية لصالح الطرف الإسرائيلي، كما كانت أدورا اللجنة الرباعية في غالب الأحيان مكملة لهذا التوجه، وخاصة ما تعلق منه بحل الدولتين، حيث كثيرا ما يكون الرأي الأمريكي متناسقا ومتناغما مع ما تريده "إسرائيل".

٤- أن عنصر "الوقت" هو جوهر التنظير الاستراتيجي الإسرائيلي، فإسرائيل في ظل موازين القوى الحالية الداخلية والإقليمية والدولية (خاصة مع الانقسام الفلسطيني والحراك الشعبي في بعض البلدان المجاورة) تخوض معركة مع الوقت وليس مع الفلسطينيين والعرب، بحيث لا تحتاج إلاّ إلى مزيد من الوقت لبلوغ الذروة الاستيطانية التي تستطيع من خلالها مستقبلا تكبيل أي مسار يطرح مبادرات لدولة فلسطينية مستقلة.

٥- أنه يمكن توصيف الاستيطان والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في ٠٤ جوان ١٩٦٧م على أنه جريمة مكتملة الأوصاف قانونيا، فكل المعايير القانونية وأطر الشرعية الدولية تتعارض وهذا الفعل، ومع قرار مجلس الأمن الأخير (٢٣٣٤) الصادر بتاريخ ٢٣ديسمبر ٢٠١٦م، والتحركات الفلسطينية الأخير باتجاه الانضمام إلى بعض المنظمات الدولية، فإن للفلسطينيين المقدرة على فتح أفق جديد يحدث تغييرات جذرية في خياراتهم الاستراتيجية من خلال الانتقال إلى المعركة القانونية في أروقة هذه المنظمات الدولية.

ب- توصيات البحث:

١- استنادا إلى ما وصلت إليه الجغرافيا الفلسطينية من تمزيق "أبارتهايدي" استيطاني إسرائيلي خطير جعل من حل الدولتين مستحيل التجسيد، نوصي بضرورة الإسراع في شن المعركة القانونية في المنظمات الدولية كآلية لنزع الشرعية عن المستوطنات الإسرائيلية خاصة في أراضي ١٩٦٧م لدى محكمة الجنايات الدولية، علماً أن قرار مجلس الأمن الأخير ٢٣٣٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٣م أعطى إمكانية لذلك.

٢- نوصي بالاستغلال القانوني والإعلامي والإنساني الأمثل على المستوى الدولي للسلوك السياسي المتطرف لحكومات "بن يامين نتنياهو" الأخيرة بما يظهر أكثر البنية المتطرفة والطبيعة العنصرية، والسمات اللاّإنسانية للفكر الصهيوني والممارسات الإسرائيلية، وخاصة مع تزايد سيطرة المستوطنين و"الحريديم" وغلاة القوميين على مراكز القيادة وصنع السياسات واتخاذ القرار في "إسرائيل"، والذين أظهروا رفضهم العلني لفكرة إنشاء أي صورة منصور دولة فلسطينية على أراض فلسطين التاريخية.

٣- نوصي بعدم الانجرار وراء بعض الامتيازات التي تطرحها "إسرائيل" للاعتراف بها دولة يهودية للشعب اليهودي مقابل صيغة لحل لدولة فلسطينية (حل الدولتين)، لأن هذه الامتيازات لا تعدو إلاّ أنّ تكون مجرّد "فتات سياسي" ستلتهمه الشرعية الاحتلالية الإحلالية الاستيطانية التوسعية الإسرائيلية المتبلورة عن هذا الاعتراف.

قائمة المراجع

أ- المصادر والكتب:

١) الكتاب المقدس (العهد القديم)، طبعة "ريجارد واطسن" في لندن (١٨٣١م) على النسخة المطبوعة في روسيا سنة (١٦٧١م

٢) المسيري عبد الوهاب، **الصهيونية والعنف. . من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ط٣، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩م.

٣) المسيري عبد الوهاب، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الصهيوني**، دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢ م، ص١١٨.

٤) المسيري عبد الوهاب، **في الخطاب والمصطلح الصهيوني**، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥م.

٥) الشامي عبد الله رشاد، إشكالية الهوية في إسرائيل، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧م.

٦) شوفاني إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين: من فجر التاريخ إلى سنة ١٩٤٩م، ط ٢، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨م.

٧) رشوان حسين عبد الحميد أحمد، الادعاءات الصهيونية والرد عليها، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤م.

٨) غارودي روجي، الأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية، ط٣، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ٢٠٠١م.

٩) حمّاد مجدي، المواقف الغربية والدولية اتجاه المقاومة الفلسطينية واتجاهاتها المستقبلية المختلفة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤م.

ب- المجلات العلمية والدوريات:

١٠) ثابت عبير عبد الرحمن، تأثير فكرة يهودية الدولة الإسرائيلية على مستقبل القضية الفلسطينية، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 12 العدد 51، جوان ٢٠١٥.

١١)عوديد عيران، ترجمة سعيد عياش، أي حل آخر عدا حل الدولتين لن يكون جيداً للطرفين، **قضـــايا إسرائيلية**، العدد ٣٤، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، اوت ٢٠١١م.

١٢)غوطفاين داني، ترجمة وليد أبو بكر، لا يوجد بديل أخر لحل الدولتين، قضـــايا إســـرائيلية، العـــدد ٣٢/٣١، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، اوت ٢٠٠٩م.

١٣)غيورا أيلاند، إعادة التفكير في حل الدولتين". قضايا إســـرائيلية، المركـــز الفلســـطيني للدراســـات الإسرائيلية-مدار. العدد٣٤، ٢٠٠٩م.

١٤) اوري ديفير، الجدل في صالح حل مولد للدولة الواحدة، قضايا إسرائيلية، العدد ٣٤، ٢٠٠٩م.

١٥)سينغر ماكس، ترجمة زهير عكاشة، **من يؤيّد حل الدولتين لا بد ان يدعّم تقرير ليفنـــي**، مركـــز التخطيط الفلسطيني نقلا عن: مركز بيغين السادات للدراسات الاستراتيجية، أفريل ٢٠١٣.

١٦) شيهناف يهوذا، ترجمة سعيد عياش ، زمن الخط الأخضر، قضـــايا إســـرائيلية، العـــدد ، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ٣٤، ٢٠٠٩م.

١٧)عوض سمير، حل الدولتين لشعبين: هل مازال ممكننا ؟، سياسات، بيروت: العدد ١٦ ، ٢٠١١م.

١٨)غرينبيرغ ليف لويس، ، ترجمة جوادي الجعفري، سلام متخيل: حول الخطاب، الحـــدود، السياســـة والعنف، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤م

١٩)لويس ليف غرينبيرغ، ترجمة سعيد عياش، الاتحاد الإسرائيلي الفلســـطيني ١. ٢. ٣ دول: رؤيـــة للمستقبل، قضايا إسرائيلية، العدد ٣٤، ، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩م.

٢٠)مأمون سويدان، قراءة في مسيرة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية عبر عقدين من الزمن، سياســـات، رام الله: العدد١٣-، ٢٠١٠.

٢١)المغازي أحمد فؤاد إبراهيم، العامل الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، دراســـة إحصائية استشرافية، رؤى استراتيجية، جوان٢٠١٤م.

٢٢) هيئة تحرير صحيفة معاريف، ترجمة أحمد جمعة عبد الرحمان، الأمم المتحدة تعترف أيضـــاً بـــأن حل الدولتين غير قابل للتنفيذ، **مختارات إسرائيلية**، العدد ٢٥٧، أفريل ٢٠١٦م، ، ص٨٣.

ج- الموسوعات والقواميس:

٢٣) **الموسوعة العربية العالمية**. م٢. ط١، سوريا: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.

د- التقارير و الملتقيات والندوات العلمية:

٢٤) أبو رشيد أسامة، **معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة الدولة الفلسطينية**، مداخلة مقدمة في اطار ندوة تحت عنوان: **مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ ١٤و ١٥ نوفمبر ٢٠١٥م،

٢٥) محاجنة علاء، **القانون الإسرائيلي آلية لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها**، ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٤/١٥نوفمبر ٢٠١٥م.

٢٦) القدس بين سندان التهويد ومطرقة المفاوضات، **تقرير حال القدس ٢٠١٣: قراءة في مسارات الأحداث ومآلاتها**، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، إدارة الأبحاث والمعلومات، مارس ٢٠١٤.

٢٧) نقطة تحول، الفلسطينيون والبحث عن استراتيجية أخرى، **تقرير الشرق الأوسط رقم٩٥-٢٦**، إبريل ٢٠١١م.

In English:

28) Chomsky Naom, **peace in the Midlle East: reflections on justice and natiohood**, Landon: ventage books,1974.

29) Adam Garfinkle, **u. s. Israeli Relations after the Cold War**,FALL,1996.

30) Amos Yadlin, **a Time of décisions: toword agreements and alternative plans**,israeil m: stategic survy for israil,INSS,2013-2014.

31) Kenneth Stein, **political view of a to State solution**, the Washinton Istitute for Near East policy,august,15,2013.

المبحث الثاني

"صفقة القرن" محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى

د. يحيى سعيد قاعود

مقدمة:

أصبح مصطلح "صفقة القرن" اليوم، مجموعة الأفكار النمطية الصحفية لمشروع تسوية أمريكي جديد خارج إطار الشرعية الدولية. وتكمن المشكلة في استخدامه اليومي دون فهم واضح لمفهوم الصفقة وإدراك محتواها من قبل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

أقدمت الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب Donald Trump على صناعة سياسيات وأخذ إجراءات جديدة تجاه القضية الفلسطينية. تمحورت حول إزالة ملفات "قضايا الحل النهائي" التي نتجت عن اتفاقات أوسلو، واستخدام أسلوبي الإغراءات والعقوبات لقبول الفلسطينيين بتلك الإجراءات والسياسات التي من شأنها تصفية القضية الفلسطينية، وربما في هذه المرحلة تجاوزها، لصالح تسوية سياسية مع الدول العربية التي لم تدخل بعد في اتفاقات سلام مع إسرائيل، وتحقيق مشاريع الاحتلال على أرض الواقع. في المقابل قطعت الإدارة الأمريكية الجديدة على نفسها الوعود لـ إسرائيل وأمنها الحيوي في المنطقة العربية.

في ذات السياق، هددت الولايات المتحدة الأمريكية الدول التي ستصوت لصالح فلسطين وضد الولايات المتحدة وإسرائيل في الأمم المتحدة. وانسحبت من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة-اليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. دفعاً عن المخططات الإسرائيلية التي تنفذها على أرض الواقع في الضفة الغربية بما فيها القدس.

في ظل كل تلك الإجراءات والسياسات، تصرح الإدارة الأمريكية عن عزمها لتسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، رغم سياساتها التي تتماهى مع المشروع الصهيوني التوسعي، بعد التحولات الفكرية والسياسية لـ دونالد ترامب وإدارته؛ تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

تحاول الدراسة ضبط مفهوم "صفقة القرن" وإدراك محتواه، فالمصطلح تداوله السياسيين والكتاب بالبحث والتحليل، بعد تناقل الإعلام العربي والدولي أخبار دورية عن "صفقة القرن" منذ سماعه لأول مرة من الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي في البيت الأبيض، نيسان ٢٠١٧م. حتى أصبح بعض الكتاب يفسرون

أي تصريح إسرائيلي أو أمريكي بأنه جزء من الصفقة أو ضمنها. وتتمثل إشكالية الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما هي مضامين الإجراءات والسياسات الأمريكية التي يطلق عليها الإعلام "صفقة القرن"؟

تنطوي الدراسة على تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً، التعرف على مفهوم "صفقة القرن" في العقلية الأمريكية والإسرائيلية والعربية، ومن ثم ضبط المفهوم وإدراك محتواه. ثانياً، كشف مضامين السياسة الأمريكية لتسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

إزاء ما تقدم، ووفقاً لمتطلبات السؤال الرئيس، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، وهما:

المحور الأول: الإدارة الأمريكية ورعاية التسوية السياسية.

المحور الثاني: السياسات الأمريكية وتنفيذ المشروع الإسرائيلي.

خاتمة الدراسة ونتائجها.

المحور الأول

الإدارة الأمريكية والتسوية السياسية

بعد إعلان الولايات المتحدة النظام العالمي الجديد، وانتهاء حرب الخليج الثانية وهزيمة العراق في آذار ١٩٩١م أعلنت عن نيتها لإقامة سلام شامل في المنطقة العربية. بدأت عملية التسوية السياسية في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١م. ووفقاً للتصور الأمريكي، كما أعلنها الرئيس جورج بوش الأب George Walker Bush في الخطاب الذي ألقاه أمام الكونغرس في ٦ آذار ١٩٩١م، بأن أساس التسوية يتبنى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وضمان الأمن والسلام لإسرائيل[٢٥٤].

وقعت منظمة التحرير مع إسرائيل اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م لتسوية الصراع القائم برعاية الولايات المتحدة، تحت عنوان بارز "الأرض مقابل السلام". وبعد مرور خمس سنوات يتم التفاوض على قضايا الحل النهائي "القدس، واللاجئين، والحدود، المياه".

٢٥٤- حازم زعرب. (٢٠١١): مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- برنامج دراسات الشرق الأوسط. غزة- فلسطين، ص٦٠.

عندما تعطلت التسوية بسبب التعنت الإسرائيلي، ورفضت تقديم التنازلات بموجب قرارات الشرعية الدولية واتفاقيات السلام. تعطلت المفاوضات، وقدمت الإدارات الأمريكية السابقة مقترحات، وخرائط، وتبادل أراضي، وغيرها من القضايا، لكنها تركت قضايا شائكة -كالقدس واللاجئين- بالعودة والتشاور مع إسرائيل، لإنهاء الصراع القائم[٢٥٥]. رغم ذلك، راوحت عملية السلام مكانها، وتزايدت الإجراءات والسياسات الإسرائيلية على أرض الواقع، حتى أصبح إقامة دولة فلسطينية بعيد.

اتخذت الإدارة الأمريكية-ترامب مساراً جديداً لتسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. حيث أكد ترامب في أول لقاء جمعه برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu بعد وصوله إلى سدة الحكم في شباط ٢٠١٧، أن "حل الدولتين" ليس السبيل الوحيد لتحقيق السلام، مخالفًا بذلك الموقف التقليدي للولايات المتحدة المؤيد لـ"حل الدولتين"[٢٥٦]. فما هي ملامح التسوية السياسية الأمريكية، المعنونة إعلامياً بـ "صفقة القرن"؟

مصطلح "صفقة القرن":

منذ قدوم دونالد ترامب للبيت الأبيض، لم تكن لديه رؤية واضحة لتسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وإنما كان لدية إيمان بتطلعات إسرائيل الأمنية والسياسية في المنطقة العربية. وأبدى مواقف متطرفة تجاه القضية الفلسطينية أثناء حملته الانتخابية، من دعم وتأييد للاستيطان في الضفة الغربية، والتأكيد على نقل السفارة الأمريكية للقدس، ومحاربة الإرهاب والتطرف، ومطالبة الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. جاء ذلك في كلمته الانتخابية التي ألقاها أمام اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة AIPAC في آذار ٢٠١٦م[٢٥٧]. تجاهلت الإدارة الأمريكية الجديدة أبعاد الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني القائم. وأظهرت وأظهرت موافقتها في تطبيق تطلعات إسرائيل المستقبلية.

---

٢٥٥ - The Times of Israel. (العربية) (٢٠١٨): خطة ترامب للسلام تتضمن مخططاً اقتصادياً كبيراً للفلسطينيين، ٢٦ يوليو ٢٠١٨م. https: //goo. gl/3jYVfa

٢٥٦- يحيى قاعود. (٢٠١٨): "صفقة القرن". بين التأجيل الرسمي والتنفيذ الفعلي، ورقة تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله- فلسطين، ص٣.

257- Sarah Begey. (2018): Read Donald Trump's Speech to AIPAC, TIME, March 21, 2016. https: //goo. gl/3PvHDm

في لقاء الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي، والأميركي دونالد ترامب في واشنطن، في نيسان ٢٠١٧م، حيث أطلق الرئيس المصري وصف "الصفقة"، عند نهاية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، مشيراً على قدرة ترامب لإنهاء الصراع. ومن ثم أطلق مصطلح "صفقة القرن" ومصطلحات مشابهه أخرى.

يؤكد أحمد عزم الذي نقب عن المصطلح في وسائل الإعلام العالمية، وخصوصاً الأمريكية والإسرائيلية، والعربية أن مصطلح "صفقة القرن" لم يستخدمه الأمريكيون، وإنما استخدموا مصطلحا آخر وهو "الصفقة النهائية" Ultimate Deal[٢٥٨]. في مقابلة للرئيس المنتخب دونالد ترامب بعد فوزة بالانتخابات مباشرة وقبل وصوله للبيت الأبيض، مع صحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal، يوم الجمعة ١١ تشرين ثاني ٢٠١٦م أنه يأمل في إنهاء الصراع من خلال "الصفقة النهائيةUltimate Deal، بصفتي صانع الصفقات، أود أن أفعل الصفقة التي لا يمكن إجراؤها من أجل الإنسانية"[٢٥٩].

من اللافت للانتباه الموقف الإسرائيلي الرافض لفكرة الصفقة، رغم التقارب بين اليمين الإسرائيلي واليمين الأمريكي غير المسبوق. وفي هذا يقول أحمد عزم "كان جوهر الموقف في إسرائيل غير مرحب بفكرة الصفقة، لكن من دون رفض صريح ومباشر، وكانت المساعي هي لاستغلال التعاطف الكبير غير المسبوق معها في إدارة ترامب مع وجود فريق صهيوني مؤيد علنا للاستيطان ولنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. وبالتالي بدأ العمل الإسرائيلي لثني ترامب عن التفكير فيما يسمى "الصفقة"، وإقناعه بأن فكرة "الصفقة النهائية" ليست واقعية، وأن الأفضل هو الحديث من عملية متدرجة[٢٦٠]. والسؤال الملح الآن: هل ينطبق مفهوم "الصفقة" على الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في علم السياسة؟

صفقة بلا أطراف:

تحتل المعاهدات الدولية المكانة الدولية الأولى في تنظيم العلاقات الدولية، وقد لعبت المعاهدات دوراً لا يمكن إنكاره في تطور القانون الدولي العام في شتى المجالات ابتداءً من مسائل الحرب والسلام وانتهاءً

٢٥٨- أحمد عزم. (٢٠١٨): "صفقة القرن": وهم اخترعه العرب وحاربه الإسرائيليون، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١٦، رام الله- فلسطين، ص٨.

259- Tovah Lazaroff. (2016): Trump: Israeli-Palestinian Peace Would Be 'Ultimate Deal', *Jerusalem Post*, 12 November 2016. https: //goo. gl/SCkRmX

٢٦٠- أحمد عزم، مرجع سابق، ص٨.

بالتعاون الاقتصادي والمساعدات الفنية[٢٦١]. ويعرف حافظ غانم المعاهد اصطلاحاً قائلاً: "يطلق عادة على الاتفاق الدولي الذي يتناول بالتنظيم موضوع على درجة من الأهمية، ويغلب عليه الطابع السياسي وليس القانوني أو الاقتصادي"[٢٦٢]. وجاءت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩م، التي عقدت بموجب قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٦٦) في كانون الأول ١٩٦٦، ورقم (٢٢٨٧) في ٦ كانون الأول ١٩٦٧م. لتشرح لنا بكل وضوح معنى الاتفاق الدولي بشكل جلي حينما توصلت لقانون المعاهدات. حيث عرفت المادة (٢) بند (أ) من اتفاقية فينا المعاهدة بأنها: "الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر مهما كانت تسميته الخاصة"[٢٦٣]. وعليه، نستطيع فهم اتفاق إعلان المبادئ ١٩٩٣م الذي اشتمل طرفي الصراع. وما تلاه من اتفاقات بين الطرفين، والتي تسمى بمجموعها اتفاقات أوسلو.

إن الطرح الأمريكي للصفقة يعني "وجود بنود اتفاق جاهزة للتوقيع"، وهذا يتعارض مع مفهوم المعاهدة أو الاتفاق في القانون الدولي، حيث يتم التوصل للاتفاق أو المعاهدة من قبل الأطراف المعنية. ولا يأتي الاتفاق أو المعاهدة بشكل متكامل مهيأة للتوقيع من قبل الوسيط أو راعي عملية السلام- الولايات المتحدة.

بالتالي نحن أمام اتفاق مستقبلي يسمى "صفقة" دون وجود أطراف تفاوضت عليه وتوصلت لذلك الاتفاق، وإنما نحن أمام إملاءات أمريكية تفرض على الفلسطينيين للتوقيع بشروط وتطلعات إسرائيل.

أعلنت الإدارة الأمريكية مرات عدة أنها ستطرح "الصفقة"، وحددت مواعيد، في خريف ٢٠١٧، وشتاء ٢٠١٨، وربيع ٢٠١٨، وقال خمسة مسؤولين أمريكيين نقلا عن وكالة "اسوشيتد برس" أن الصفقة ستطرح في منتصف حزيران ٢٠١٨، في حين أشار السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان، إلى أنها ستطرح خلال الشهور القادمة[٢٦٤].

٢٦١- فارس الظفيري. (٢٠١٢): إبرام المعاهدات الدولية وتطبيقها في النظام القانوني الكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن، ص٩.

٢٦٢- حافظ غانم (١٩٦٧): مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة- مصر، ص٦٣٠.

٢٦٣- نص المادة (٢) بند (أ) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩م.

٢٦٤- هاني المصري. (٢٠١٨): قراءة من منظور فلسطيني في السياسة الأمريكية وصفقة القرن، تقارير - مركز الجزيرة للدراسات، حزيران ٢٠١٨، ص٢.

لم تُعرض "الصفقة" حتى الآن، رغم كثرة التصريحات الإعلامية. في المقابل رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس الحوار مع الولايات المتحدة بعد سياساتها الداعمة لإسرائيل، خلال فترة رئاسة ترامب. وأضحت السياسة الأمريكية ترتهن لأسلوبه في إدارة الأعمال الواردة في كتابه "فن الصفقة" " The Art of the Deal" عام ١٩٨٧م، الذي نسخها إلى عالم السياسة[٢٦٥]. رغم ذلك، يستمر الإعلام في الترويج لـ "صفقة القرن". وهذا يطرح سؤالاً جديداً، إن لم يكن هناك "صفقة" فما هي مضامين السياسة الأمريكية الحالية؟

ربط عضو الكنسيت العربي أحمد الطيبي، بين السياسات الأمريكية-الإسرائيلية و"صفقة القرن" قائلاً: "تختلف التسميات، وتبقى هي مؤامرة تهدف إلى تبديد الحلم الفلسطيني بدولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف"[٢٦٦]. إن السياسات الأمريكية تخدم المشروع الإسرائيلي، الذي يقوم على التوسع والسيطرة، ومنع إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م.

كتب جاك خوري Jack Khoury في صحيفة هآرتس الإسرائيلية Haaretz، المعنى الحقيقي لصفقة السلام قائلاً: "إذا كان أي اقتراح يستحق هذا الاسم، فهو الذي كان مطروحًا على الطاولة لمدة ١٨ عامًا- مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢"[٢٦٧]. ويضيف قائلاً: "يصف المصطلح تحركاً دراماتيكياً- اتفاق سلام ينهي الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، ويؤدي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط ويدخل كتب التاريخ. لكن كما يعلم أي شخص ذكي، هذا ليس ما يعنيه ترامب، ناهيك عن حكومة نتنياهو. هدفهم الحقيقي هو إضعاف القيادة الفلسطينية من خلال تقديم صفقة هي في جوهرها صفقة عقارية: سيحصل الفلسطينيون على فرص للعمل، لكسب لقمة العيش والعيش في ظروف معقولة في منازلهم الحالية، في مقابل التخلي عن حلمهم الوطني. لن يحصلوا على دولة أو عاصمة في القدس أو حق العودة. بالنسبة للفلسطينيين، إذن، تعني "صفقة القرن" نهاية حلمهم الوطني"[٢٦٨].

٢٦٥- قاعود، يحيى. الجعب، علا. (٢٠١٨): وثيقة الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٧، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة-فلسطين، ص٣١.

٢٦٦- مقابلة هاتفية مع عضو الكنيست العربي أحمد الطيبي، ٢١ يوليو ٢٠١٨.

267- Jack Khoury. (2018): Opinion the Real 'Deal of the Century', Haaretz, Jul 12, 2018. https: //goo.gl/jhebpu

268- Ibid. Jack Khoury, 2018.

ما أود التأكيد عليه، دونالد ترامب رأسمالي وكتب في ثمانينيات القرن الماضي كتاباً بعنوان "فن الصفقة"، ويطلق على أي تسوية أو اتفاق أو معاهدة مسمى الصفقة. على عكس ما ذهب إليه الأكاديمي الرئيس السابق للولايات المتحدة بيل كلنتون Bill Clinton "مبادرة"، والرئيس السابق جورج بوش الابن George W. Bush "خارطة الطريق"، والرئيس السابق باراك أوباما Barack Obama "بنود مساعدة".

إذن تختلف المسميات وفقاً للخلفية الثقافية والسياسية للإدارة التي تحكم الولايات المتحدة، ولكن جديد السياسات الأمريكية هو الانتقال من دعم المشروع الصهيوني التوسعي إلى التنفيذ، أي أنها انتقلت إلى منفذ للسياسات الإسرائيلية، ولم تكتفي بالدعم كسابقاتها من الإدارات. وإذا نظرنا للإجراءات والسياسات الأمريكية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب، وتسلسلها الزمني، سنصل لنتيجة مفادها تصفية القضية الفلسطينية.

تعتمد الإدارة الأمريكية على المال السياسي لتمرير المشروع الإسرائيلي، سواء بالإغراء أو بالتهديد، حيث جعلت المدخل الرئيس للتسوية السياسية "الاقتصاد". وقد أوضح مستشار وصهر الرئيس ترامب، جاريد كوشنر Jared Kushner في مقابلته مع صحيفة القدس أن المدخل للسياسات الأمريكية هو المال السياسي، حيث قال: "نقاط الصفقة الفعلية هي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لكن الخطة الاقتصادية التي نعمل عليها يمكن أن تظهر ما يأتي كجزء من صفقة عندما يتم تحقيقها مع بعض الاستثمارات الضخمة التي تمتد إلى الشعبين الأردني والمصري أيضًا"[٢٦٩]. وأضاف في حديثه أن جولته في العالم العربي أثبتت أن الدول العربية تقف عند مطالب الفلسطينيين "قد أوضحوا بأنهم يريدون رؤية دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. إنهم يريدون اتفاقاً يمكن الشعب الفلسطيني أن يعيش بسلام، وأن تتاح له نفس الفرص الاقتصادية التي يتمتع بها مواطنو بلدانهم"[٢٧٠].

إن الطرح الاقتصادي قديم، فقد طرح شمعون بيرس Shimon Peres "السلام الاقتصادي" في كتابة "الشرق الأوسط الجديد" عام ١٩٩٣م. أعاد كوشنر طرح الفائدة الاقتصادية في حالة موافقة السلطة على التسوية والقبول بالمتغيرات الجارية. في ذات السياق، عقدت الإدارة الأمريكية مؤتمر في واشنطن آذار

٢٦٩- جريدة القدس. (٢٠١٨): حوار شامل مع رئيس تحرير "القدس" وليد أبو الزلف مع جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأمريكي، الأحد، ٢٤ حزيران ٢٠١٨م. ص١.

٢٧٠- جريدة القدس ٢٤ حزيران ٢٠١٨م. مرجع سابق، ص١.

٢٠١٨م، لبحث أزمة غزة الإنسانية. وأبدت حركة حماس استعدادها للموافقة على المشاريع الإنسانية بعد تشديد الحصار لمدة أثنى عشر عاماً.

تسعى الإدارة الأمريكية من طرحها الاقتصادي إلى تهيئة المناخ السياسي، بالإغراء تارة، وبالتهديد تارة أخرى الفلسطينيين والدول العربية لتمرير إجراءاتها وسياساتها وصولاً لتسوية سياسية تكون هي الطرق الأخير أمام الفلسطينيين لإنهاء الصراع. مركزه قطاع غزة ويتبع له مدن الضفة الغربية المعزولة، أو أن تنضم للأردن. أياً كانت الصيغة النهائية للحل لا يهم، وإنما الأهم مضمونها الساعي لتنفيذ المشروع الصهيوني التوسعي ورؤيته لتسوية الصراع على حساب الحقوق الفلسطينية وإقامة دولتهم على أرضهم التاريخية.

المحور الثاني

السياسات الأمريكية وتنفيذ المشروع الإسرائيلي

بات واضحاً أن الإجراءات الأمريكية وسياساتها في المنطقة العربية، تعمل على تصفية القضية الفلسطينية، وبدأت بإزالة ملفات "قضايا الحل النهائي"، من خلال إرغام الفلسطينيون والدول العربية للقبول بإجراءاتها وسياساتها. وأن توجهات الإدارة الأمريكية لتسوية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، يخضع للرغبة الإسرائيلية، وإن كانت خارج إطار الشرعية الدولية. وحتى تستطيع الولايات المتحدة فرض تسوية تريدها إسرائيل، تعمل على إعادة التسوية السياسية للصراع إلى نقطة الصفر؛ من خلال إلغاء كافة الاتفاقات والتفاهمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإن لم تنفذ على مدى ربع قرن.

حسم "قضايا الحل النهائي" وإعادة التسوية لنقطة الصفر:

بدأت الإجراءات والسياسات الأمريكية من مدينة القدس، ففي ٦ كانون أول ٢٠١٧م، اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتم نقل السفارة الأمريكية للقدس في ١٤ أيار ٢٠١٨م. بذلك فتح الباب أمام دول أخرى للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. في المقابل أفشلت الإدارة الأمريكية التحرك الفلسطيني من أجل

استصدار قرار في مجلس الأمن لمنع تغيير الوضع القانوني في القدس، إذ استخدمت حق النقض "الفيتو" ضد إدانة قرار ترامب بتاريخ ١٢ كانون أول ٢٠١٧م[٢٧١].

تتسم البيئة الحاكمة لقرار نقل السفارة بقدر من الانتهازية السياسية، التي لا يمكن بأي حال أن تعكس حسابات واقعية أو أهدافاً سياسية مدروسة، بقدر ما تعكس تقديرات شخصية تهدد منظومة القيم، بما فيها قيمة الديمقراطية وشعاراتها المرفوعة دائما في وجه العالم من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل[٢٧٢].

انتقلت إدارة الرئيس الأميركي، إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، بعد أقل من شهر على قرار نقل السفارة، ودأبت الإدارة لإزالة ملف اللاجئين، أحد أكثر المواضيع حساسية وصعوبة في قضايا الحل النهائي. فقد أوقفت في كانون ثاني ٢٠١٨م نصف الدعم الذي كانت تقدمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى- الأونروا، والذي يقدر بـ ٦٥ مليون دولار[٢٧٣]. وقرّرت في ٣١ آب ٢٠١٨م، وقف التمويل كليًا عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى- أونروا.

تزعم إدارة ترامب أن استمرار الأونروا، تسهم في استدامة الصراع، ذلك أن إصرار الفلسطينيين على حق العودة، بحسب نص قرارات الشرعية الدولية، وتحديداً قرار مجلس الأمن (١٩٤)، يتناقض كلياً مع "يهودية إسرائيل"، ومن ثم يعطل أي إمكانية لتحقق السلام بين الطرفين[٢٧٤]. وعلى أثر السياسات الأمريكية الهادفة لتصفية قضية اللاجئين، بدأ الاحتلال بالتنفيذ الفعلي بالضفة الغربية والقدس لإنهاء صفة اللاجئ وإغلاق مخيماتهم ومصادرة أراضيها. فقد كشف تقرير بثته شركة الأخبار الإسرائيلية في ٤ تشرين أول ٢٠١٨م، عن مخطط لبلدية الاحتلال في القدس، لسلب وكالة الغوث جميع صلاحياتها وإنهاء عملها وإغلاق جميع مؤسساتها في المدينة المحتلة، بما في ذلك العيادات ومراكز الخدمات المعنية بالأطفال. بالإضافة إلى سحب تعريف شعفاط كـ "مخيم للاجئين" ومصادرة الأرض المقام عليها المخيم[٢٧٥].

٢٧١- يحيى قاعود، مرجع سابق. ص٥.

٢٧٢- سالم، علاء. (٢٠١٨): تعقيدات وتداعيات نقل السفارة الأمريكية للقدس، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، تموز ٢٠١٨م، ص١٦٨.

٢٧٣- جريدة الحياة السعودية. (٢٠١٨): الولايات المتحدة توقف تمويل "الأونروا"، ١ أيلول ٢٠١٨م.

٢٧٤- المركز العربي. (٢٠١٨): أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، ص٢.

٢٧٥- جريدة القدس. (٢٠١٨): بلدية الاحتلال تخطط لإنهاء عمل الأونروا في القدس، جريدة القدس، الجمعة، ٥ تشرين أول ٢٠١٨، العدد ١٧٦٥٣.

أثناء حسم الإدارة الأمريكية لأكثر القضايا حساسية وخطورة "القدس، اللاجئين" التي لا يمكن لأي فلسطيني التنازل عنها، فهي من الثوابت الفلسطينية. كان يجري محادثات وتبادل آراء دورية، وبشكل منتظم حول قضايا أخرى، بين شخصيات بارزة في الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية، سواء في إسرائيل أو في البيت الأبيض، وكانت تلك الاجتماعات تحمل تطمينات دائمة للاحتلال، وتؤيد سياساتهم ومخططاتهم على أرض الوقع. ففي اجتماع عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب الليكود يهودا غليك Yehudah Glick وقادة المستوطنات مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية ديفيد فريدمان David Friedman قال: "لا أرى أي سبب لإخلاء المستوطنات في اتفاق سلام"[٢٧٦]. وقد سبق تلك الاجتماعات، إدانة ترامب لقرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) المناهض للاستيطان بكل أوجهه[٢٧٧].

لم يتبق من قضايا الحل النهائي سوى قضية الحدود والمياه التي تسيطر عليها إسرائيل، وكان تصريح رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي يحتمى بقوة الولايات المتحدة أمام الرأي العام العالمي، واضحاً بهذا الشأن. حيث صراح في خطاب ألقاه في مؤتمر الجاليات اليهودية الأمريكية المنعقد في مدينة تل أبيب ٢٤ تشرين أول ٢٠١٨م، "يجب على إسرائيل الاحتفاظ بالمسؤولية الأمنية عن الضفة الغربية". ووصف الكيان الفلسطيني المستقبلي الذي يقبل به بأنه "أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي"[٢٧٨].

إبعاد القضية الفلسطينية عن المنظمات الدولية:

انسحبت الولايات المتحدة من منظمات دولية دفاعاً عن إسرائيل كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة- اليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كذلك انسحبت عدة اتفاقات دولية، كان أخرها البروتوكول الملحق لاتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م، وهو أخر انسحاب لواشنطن من الاتفاقات متعددة الأطراف. وانتقد مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون John Bolton محكمة العدل الدولية،

٢٧٦- JACOB MAGID (٢٠١٨): السفير الأمريكي دافيد فريدمان: لا يوجد هناك سبب لإخلاء مستوطنات في إطار اتفاق سلام. جريدة THE TIMES OF ISRAEL، نشرت بتاريخ ١٦ آب ٢٠١٨م. https: //goo. gl/nPkfyL

٢٧٧- سليمان، فهد. وآخرون. (٢٠١٧): في مجرى الأحداث. ٢٠١٧، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات-ملف، بيروت- لبنان، ص١٦-١٧.

٢٧٨- جريدة القدس العربي. (٢٠١٨): نتنياهو: أقبل بكيان فلسطيني أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي، ٢٤ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٨م.

واعتبرها "مسيسة وغير فعالة"، وأعلن أن الولايات المتحدة ستراجع جميع الاتفاقيات الدولية التي قد تعرضها لقرارات ملزمة من قبل محكمة العدل الدولية[٢٧٩].

رد المجلس الوطني على جون بولتون، في بيان صدر عن المجلس الوطني تلاه رئيسه سليم الزعنون: " أن هذا القرار يندرج ضمن الخطوات التصعيدية الأمريكية ضد شعبنا الفلسطيني الذي لن يتراجع أبداً عن التمسك بحقوقه كاملة وفي مقدمتها حقه الأزلي في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وشدد على حق شعبنا في الدفاع عن نفسه والمضي قدما بإحالة ملفات جرائم الاحتلال الإسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية "[٢٨٠].

يأتي انسحاب الولايات المتحدة من البروتوكول الاختياري لاتفاق فينا بعد الدعوى التي قدمتها السلطة الوطنية لمحكمة العدل الدولية والتي تطعن بقرار الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. ويعتبر الفلسطينيون أن القانون الدولي أحد الوسائل المهمة لمواجهة السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. وفي هذا يقول فيكتور قطان Victor Kattan أنها ليست فكرة سهله أن "يواجه الفلسطينيون قوة الاحتلال المادية، ومن خلفها قوة عظمى كالولايات المتحدة"[٢٨١].

ضغوط سياسية ومالية على السلطة:

تُعدّ الولايات المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية حركة إرهابية، وقد عملت قبل إعلان ترامب بشأن القدس على إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن للضغط على السلطة الوطنية. وفي هذا السياق، أوقفت الإدارة الأمريكية الدعم المالي عن مؤسسات السلطة الوطنية. وهي تحارب الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة وأي تحرك في النطاق الدولي[٢٨٢]. وقد أعلنت إدارة ترامب في أيلول ٢٠١٨م عن إغلاق بعثة منظمة التحرير

279- Reuters. (2018): U. S. withdraws from international accords, says U. N. world court 'politicized", Reuters, OCTOBER 3, 2018.

٢٨٠- وفا. (٢٠١٨): المجلس الوطني: إغلاق مقر المنظمة عدوان على السلام وشعبنا وقيادته لن يخضعا للابتزاز، وفا-وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، نشر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

281- Kattan, Victor. (2018): Palestine Declares (Legal) War on the United States of America, Haaretz, Oct 04, 2018.

٢٨٢- إيهاب أبو منديل، يحيى قاعود. (٢٠١٨): إدارة ترامب والحقوق الفلسطينية: الدلالات والخيارات المتاحة، مؤتمر جامعة القدس المفتوحة- القدس في قلب الصراع العربي الإسرائيلي (رؤية استراتيجية نحو المستقبل)، غزة- فلسطين، ص٩.

الفلسطينية في واشنطن، مما أثار ردود فعل غاضبة من المسؤولين الفلسطينيين. وقد تم منح البعثة، التي تعمل كسفارة فلسطينية بحكم الواقع، شهرًا لحزم أمتعتهم[٢٨٣].

صرّح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات في بيان صحفي ١٠ أيلول ٢٠١٨م، أن "الإدارة الأمريكية ستقوم بإغلاق سفارتنا في واشنطن عقاباً على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، وستقوم بإنزال علم فلسطين في واشنطن العاصمة، ما يعني أكثر بكثير من صفعة جديدة من إدارة ترامب ضد السلام والعدالة. ليس ذلك فحسب، بل تقوم الإدارة الأمريكية بابتزاز المحكمة الجنائية الدولية أيضا وتهدد مثل هذا المنبر القانوني الجنائي العالمي الذي يعمل من اجل تحقيق العدالة الدولية"[٢٨٤].

بدأ الضغط المالي الأمريكي على السلطة الوطنية الفلسطينية، بدءاً بقرار الإدارة الأمريكية في آب ٢٠١٨م بسحب أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من برامج مساعدات الإغاثة للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. وجاء في مذكرة مقتضبة صدرت عن الوزارة، أن هذا القرار اتخذ بعد قيام الإدارة، بتوجيه من الرئيس ترامب، بمراجعة المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، "لضمان أن يتم إنفاق هذه الأموال بما يتماشى مع المصالح القومية للولايات المتحدة[٢٨٥].

استمراراً لقرارات وقوانين قطع المساعدات عن السلطة الوطنية، أقر الكونغرس الأمريكي قانون قطع المساعدات المالية لقوى الأمن نهاية أيلول ٢٠١٨م، ووقع الرئيس ترامب يوم الأربعاء ٣ تشرين أول ٢٠١٨م القانون الجديد، الذي ينهي المساعدات المالية الأمريكية المقدمة لقوات الأمن الفلسطينية، ليس هذا فحسب. بل يمنح القانون الجديد المحاكم في الولايات المتحدة حق المساءلة لأي كيان يتلقى مساعدات من الإدارة الأمريكية[٢٨٦].

283- AL-OMARI, GHAITH. (2018): Why Trump's Closure of the Palestinian Diplomatic Mission in Washington Could Backfire, Terms, September 12, 2018.

٢٨٤- وفا. (٢٠١٨): عريقات: إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن لن يثنينا عن مواصلة مسارنا بالجنائية الدولية، وفا- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، نشر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

٢٨٥- جريدة الحياة السعودية. (٢٠١٨): واشنطن تلغي مئتي مليون دولار من المساعدات المخصصة للفلسطينيين، نشر بتاريخ ٢٥ آب ٢٠١٨م.

286- Tibon, Amir. (2018): New Law Endangers U. S. Assistance to Palestinian Authority Security Forces, Haaretz, Oct 05, 2018.

في هذا الصدد، كتبت صحيفة "هآرتس" العبرية أن القانون "يمنح المحاكم الأمريكية صلاحية الاستيلاء على الأصول من أي كيان يتلقى مساعدة من التشريع الأمريكي"، ومن شأنه تعرض السلطة الفلسطينية إلى دعاوى قضائية محتملة بتهمة الإرهاب، ويمكن أن يقودها إلى الإفلاس. ففي السابق، كانت المحاكم الأمريكية ترفض أي دعوى قضائية ضد السلطة، حيث قدم مواطنون أمريكيون كانوا شهدوا هجمات خلال الانتفاضة الثانية في فلسطين. لكن القانون الجديد غيّر هذا الوضع، فإن قبلت السلطة الفلسطينية المساعدة المالية من الإدارة الأمريكية، يكون بإمكان المحاكم الأمريكية قبول الدعاوى المقدمة لها والتعامل مع مثل هذه القضايا مستقبلا[٢٨٧].

يرى الكاتب والمحلل السياسي خليل شاهين أن هناك علاقة قوية بين المال السياسي وسياسات الولايات المتحدة، في مقابلة صحفية على تلفزيون الغد ٢٥ آب ٢٠١٨م، "هناك ضغوط متزايدة على السلطة الوطنية؛ لكن مفتاح أي استراتيجية فلسطينية ينبغي أن ينطلق من إدراك مغزى وأبعاد قطع المساعدات. وهذه الخطوة تنطوي على مفارقة. من جهة تحجب الإدارة الأمريكية الأموال عن السلطة في الضفة الغربية، ومن جهة أخرى تحاول إعادة ضخها في قطاع غزة. بما يتماشى مع الرؤية الأمريكية للتسوية السياسية".

العودة للمفاوضات بعد سلسلة الإجراءات والسياسات الأمريكية:

تحاول الإدارة الأمريكية، تهدئة السلطة الوطنية وإعادتها للمفاوضات، بعد سلسلة الإجراءات والسياسات السابقة. ورغم ذلك، ذكرت صحيفة "يدعوت أحرنوت" أن المسؤولون الإسرائيليون قلقون من الإغراءات التي قد تقدمها الإدارة الأمريكية في خطتها للسلطة حتى تعود للمفاوضات، أهمها ذكر القدس كعاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية. وقد عبر مسؤول إسرائيلي أن ترامب يريد التوصل لاتفاق سلام وهو جاد للغاية، وإذا فقد الجمهوريون السلطة في الانتخابات النصفية المقبلة، فقد يزيد ترامب من جهوده للتوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، حتى يتمكن من الترشح لولاية ثانية بإنجاز كبيرة للسياسة الخارجية[٢٨٨].

287- Ibid. Tibon, Amir Oct 05, 2018.
288- Itamar Eichner. (2018): Israel worried US peace plan will include Jerusalem as Palestinian capital, ynetnews, 21Oct 2018.

تروج إدارة ترامب بعد فرضها للإجراءات والسياسات إلى أن الطرفين "الإسرائيليين الفلسطينيين" سوف يقدمون تنازلات لإتمام عملية السلام. كتب مبعوث الرئيس الأمريكي للمفاوضات جيبسون غرينبلات Jason Greenblatt تغريده على حسابه بالإنجليزية والعربية والعبرية على شبكه التواصل الاجتماعي "توتير" يوم الأربعاء ١٥ آب ٢٠١٨م، على شكل بيان باسمه، واسم نيكي هالي Nikki Haley، جارد كوشنر، وديفيد فريدمان قالوا فيه: "الأطراف المعنية (الفلسطينيين وإسرائيل) لن يكونوا راضين تماماً عن المقترحات الأمريكية عندما تعلن، ولكنه ليس هناك أي سبيل آخر للسلام"[٢٨٩].

تقول التغريدة التي نشرها غرينبلات "لن يرضى أحد تماماً من اقتراحنا، ولكن هذه هي الطريقة التي يجب أن تكون إذا كان يراد تحقيق سلام حقيقي، فالسلام لا يمكن أن ينجح إلا اذا استند للحقائق".

بعد السياسات الفعلية التي نفذتها الإدارة الأمريكية، تسوق للتنازلات التي يجب أن يقدمها الطرفين لتحقيق السلام عالمياً، واعتبار إسرائيل أيضاً متضررة وستقدم استحقاقاً فيه تنازلات. ستكون هناك محفزات اقتصادية سخية للفلسطينيين، وتخفيف ملحوظ فيما يواجهونه من مشاق وصعاب في الضفة الغربية وغزة اليوم، بسبب فشل المحاولات (التفاوضية السابقة) كونها لم تكن واقعية.

٢٨٩ جريدة القدس. (٢٠١٨): فريق ترامب: لا أحد من الطرفين سيكون "مسروراً تماماً" بصفقة القرن. ١٧ آب ٢٠١٨م.

الخاتمة

بعد عرض الإجراءات والسياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، التي تأتي ضمن رؤية استراتيجية أمريكية- إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية وفرض حلاً يضمن إنهاء المطالب الفلسطينية وتحقيق المشروع الصهيوني التوسعي على حساب المشروع الفلسطيني. يطلق عليها إعلامياً بـ "صفقة" لم تطرح على الأطراف المعنية بشكل رسمي حتى الآن. في ظل كل ذلك نتساءل: هل تستمر الإجراءات والسياسات الأمريكية ضد القضية الفلسطينية؟ وكيف يمكن قراءة محتوى تلك الإجراءات والسياسات في ظل "صفقة" لم تعلن بعد؟

حتى نتمكن من الإجابة على السؤال المطروح، علينا قراءة مسار راعي عملية السلام الرئيسي- الولايات المتحدة لعملية التسوية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد مرور خمس وعشرين سنة على اتفاقات أوسلو.

كان من المفترض أن تفضي التسوية السياسية إلى حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لكن التحديات الأساسية للفلسطينيين بقيت طوال تلك السنوات هو رفض الاحتلال إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م وعاصمتها القدس. حيث قدم الفلسطينيون تنازلاً كبيراً، عندما تخلوا عن ٧٨% من ديارهم، في حين إسرائيل تطالب بأكثر من ذلك، ولم تتنازل عن ٢٢%[٢٩٠].

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية، وتوافقت القوى والفصائل الفلسطينية على أن الحل المرحلي "حل الدولتين" يحرز الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، التي لا يمكن التنازل عنها. في المقابل، أظهر بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة -قلب الدولة الفلسطينية المستقبلية، طوال مدة التسوية أن إسرائيل غير راغبه في التوصل لاتفاق سلام وفق "حل الدولتين". واتخذت إجراءات تمنع إقامة الدولة الفلسطينية مستقبلاً. فقد استهدفت المخططات والسياسات الإسرائيلية أسرلة مدينة القدس، وضم الضفة الغربية، وتهويد فلسطين من خلال "قانون القومية". كما وترفض تسوية سياسية نهائية، وتفضل إدارة الصراع، بهدف فرض مزيد من تلك الإجراءات والسياسات على الفلسطينيين.

290- Shikaki، Khalil. (2018): Do Palestinians Still Support the Two-State Solution?, Foreign Affairs, September 12, 2018. https: //goo. gl/CYtaM3

في ظل كل ذلك، تواصل الإدارة الأمريكية إجراءاتها العقابية للقيادة الفلسطينية بسبب رفضها التعاطي مع الإدارة وقبول إجراءاتها وسياساتها تجاه "القدس، اللاجئين"، وتستخدم الإغراءات المالية تارة، والتهديد تارة أخرى، بهدف قبول السلطة الوطنية العودة للمفاوضات مع إسرائيل، وفقاً للسياسات والإجراءات الأمريكية الجديدة التي تلغي حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والسياسية في أرضة-فلسطين.

جاء الرد الفلسطيني على الإدارة الأمريكية، بقطع العلاقات الدبلوماسية، ورفض الرعاية الأمريكية المنفردة لعملية التسوية. ويرى الفلسطينيون الأمور بطريقة مختلفة، إنهم يرون الخطوات الأمريكية محاولة للحكم المسبق على نتائج مفاوضات السلام بطريقة تحرمهم من حقوقهم، ويعتبرون الامتناع عن المساعدات "ابتزازا". وقد قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قطع كل الاتصالات مع المسئولين الأمريكيين في كانون أول ٢٠١٧م بعد فترة وجيزة من اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، أعلن رفضه المشاركة في أي خطة سلام تقدمها إدارة ترامب، وشرع في حملة دبلوماسية إقليمية ودولية قوية لمواجهة هذه الإجراءات الأمريكية[٢٩١].

يحارب الفلسطينيون الإجراءات والسياسات الأمريكية، وما يطلق عليه "صفقة القرن". حيث أكد الرئيس محمود عباس في كلمة له أمام المجلس المركزي (٢٩) برام الله ١٥ آب ٢٠١٨م، "إننا أول من وقف ضد صفقة القرن وحاربها، وسنستمر في محاربتها حتى إسقاطها". كذلك أكد على محاربة "قرارات الإدارة الأمريكية، والتصدي للممارسات الإسرائيلية التي تواصل استيلاءها على الأرض، وتهجير أبناء شعبنا من القدس والخان الأحمر"[٢٩٢].

مع ذلك، لم يتبق لـ ترامب وإدارته، أي وسائل ضغط على الفلسطينيين، حيث استنفذت الإدارة أدوات الضغط الدبلوماسي والمالي المتاحة لها. في المقابل صمد الفلسطينيون أمام الضغوط الأمريكية، وما زالت تحظى القضية الفلسطينية بدعم دولي، رغم انعدام قدرة المجتمع الدولي لمواجهة ترامب. إلاّ أنّ السياسات الأمريكية- الإسرائيلية لم تتوقف عند هذا الحد، فهي تريد تحقيق السلام في الخارج بدلاً من الداخل.

291- AL-Omari, Ghaith. (2018): Why Trump's Closure of the Palestinian Diplomatic Mission in Washington Could Backfire, Terms, September 12, 2018.

٢٩٢- جريدة الحياة الجديدة. (٢٠١٨): خطاب الرئيس خلال افتتاح دورة المجلس المركزي التاسعة والعشرين، الخميس ١٦ آب ٢٠١٨م، العدد ٨١٦٤م، الصفحات ١-١٣.

بعد فشل الضغوط الأمريكية لعودة السلطة لطاولة المفاوضات، سعت لإقناع العالم العربي والدولي بأن الفلسطينيون قبلوا بالإجراءات والسياسات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية وإسرائيل. حيث يروج الإعلام الإسرائيلي للتطبيع مع الدول العربية من جهة، وإمكانية عقد مفاوضات بوساطة عربية من جهة أخرى.

كتبت سمدار بيري Smadar Perry في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، "إن زيارة كل من رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمان الاسبوع الماضي ليست تصويراً، بل جزءاً من محاولة السلطنة إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات من خلال أسلوب حل الصراع الفريد في البلاد (سبلا)، وهي وسيلة للوساطة بين الجانبين"[٢٩٣]. ما يعني أن الولايات المتحدة وإسرائيل نجحا في تحويل أطراف الصراع "الدول العربية"، إلى وسطاء بعد زيادة وتيرة التطبيع في الفترة الأخيرة.

يرى أحمد عزم، أن الزيارتين الإسرائيلية والفلسطينية لمسقط تأتي بعد أقل من عام من قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بشأن القدس، ومع تعثر عملية التسوية السياسية، وانقطاع الاتصالات السياسية الأميركية– الفلسطينية، وتحدث بالتوازي مع ذهاب وفود إسرائيلية رياضية لقطر والإمارات. وهذه الزيارة تحدث بعد يومين من زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى مسقط[٢٩٤]. رغم أن الموقف العربي، يرفض التطبيع مع إسرائيل قبل التوصل إلى تسوية سياسية وفق ما ورد في المبادرة العربية ٢٠٠٢م.

في ظل كل ذلك، يمكننا القول أن "صفقة القرن"، أو "صفقة العصر"، أو "الصفقة النهائية"، تعني المنطقة التي تريد الولايات المتحدة أن توصل القضية الفلسطينية إليها. فمضمون الإجراءات والسياسات الأمريكية، تعني الخطط الأمريكية لإزالة ملفات "قضايا الحل النهائي"، والانسحاب من أي التزام للفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الدولية، ومن ثم السعي لفرض تسوية سياسية أمريكية جديدة، تحاكي الرؤية الإسرائيلية التوسعية، وإنهاء المطالب الفلسطينية بدولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م وعاصمتها القدس، وحذف ملف اللاجئين، وتتعمد الخطة الأمريكية على الاقتصاد كمدخل لتسوية الصراع، بدلاً من الحل السياسي.

293- Smadar Perry. (2018): The Omani way of solving Israeli-Palestinian conflict, ynetnews, 29Oct. 2018. https: //goo. gl/k42Jur

٢٩٤- أحمد عزم. (٢٠١٨): موضوعان في زيارة نتنياهو إلى مسط، جريدة الغد الأردنية، ٣٠ تشرين أول ٢٠١٨.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

- لا تمتلك الإدارة الأمريكية "صفقة" تسوية جاهزة البنود لعرضها على الأطراف المعنية، ويتضح ذلك، من التصريحات الأمريكية المتناقضة حول الإعلان عنها تارة، وتأجيلها لإعادة صياغتها تارة أخرى. بالرغم من أن مفهوم "الصفقة" إعلامياً، يعني رؤية الإدارة الأمريكية- ترامب لإنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.
- إن تعقيد الصراع، ناتج عن مخالفة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف، وليس في مضمون القرارات والاتفاقيات، حتى تقدم الإدارة الأمريكية تسوية سياسية جديدة بعد فرض إجراءات وسياسات تستهدف إنهاء ملفات "الحل النهائي" تحت مسمى "الصفقة".
- تجاوزت الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب مرحلة الدعم والانحياز لإسرائيل، رغم إعلان الإدارة نيتها لحل الصراع القائم، فالسياسات والإجراءات الأمريكية ضد القضية الفلسطينية، توضح بشكل جلي أن الإدارة الأمريكية شريكا مع حكومة الاحتلال في تنفيذ المشروع الإسرائيلي التوسعي القاضي إلى تصفية القضية الفلسطينية.

ثانياً: التوصيات

- إن استمرار التحرك الأمريكي لصالح المشروع الإسرائيلي، لا يعني تطبيق صفقة جاهزة، واضحة المعالم والبنود. وإنما استمرارية مراكمة الإنجازات لصالح الاحتلال. فالحلول الإنسانية تطرح بمقابل سياسي. لذلك تسعى إسرائيل إلى مراكمة المكاسب وصولاً إلى تسوية تقبل بها الدول العربية، والسلطة الفلسطينية بعد إضعافها ومحاصرتها. لذا، مواجهة الإجراءات والسياسات الأمريكية ضرورة عربية وفلسطينية، حتى لا تستمر الإدارة بتصفية ملفات الحل النهائي ومن ثم إنهاء الحلم الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

- نجحت السياسات الأمريكية والإسرائيلية في ظل الأوضاع العربية الحالية، في تحويل حل الصراع من الداخل الفلسطيني إلى الخارج العربي، حيث تزايدت وتيرة التطبيع السياسي والثقافي مع الدول العربية التي لم تدخل بعد في اتفاقات سلام مع إسرائيل. ومن شأن ذلك قبول إسرائيل في محيطها العربي قبل إنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، ما يعني إضعاف المطالب الفلسطينية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

١. حافظ غانم (١٩٦٧): مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة- مصر.

٢. سليمان، فهد. وآخرون. (٢٠١٧): في مجرى الأحداث. ٢٠١٧، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات-ملف، بيروت-لبنان.

٣. قاعود، يحيى. الجعب، علا. (٢٠١٨): وثيقة الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٧، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة-فلسطين.

ثانياً: المواثيق الدولية:

- نص المادة (٢) بند (أ) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩م.

ثالثاً: المقابلات:

- مقابلة هاتفية مع عضو الكنيست العربي أحمد الطيبي، ٢١ يوليو ٢٠١٨

رابعاً: الرسائل الجامعية:

١. حازم زعرب. (٢٠١١): مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- برنامج دراسات الشرق الأوسط. غزة- فلسطين.

٢. فارس الظفيري. (٢٠١٢): إبرام المعاهدات الدولية وتطبيقها في النظام القانوني الكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن.

خامساً: الدراسات والمجلات المحكمة:

١. أحمد عزم. (٢٠١٨): "صفقة القرن": وهم اخترعه العرب وحاربه الإسرائيليون، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١٦، رام الله- فلسطين.

٢. ايهاب أبو منديل، يحيى قاعود. (٢٠١٨): إدارة ترامب والحقوق الفلسطينية: الدلالات والخيارات المتاحة، مؤتمر جامعة القدس المفتوحة- القدس في قلب الصراع العربي الإسرائيلي (رؤية استراتيجية نحو المستقبل)، غزة- فلسطين.

٣. سالم، علاء. (٢٠١٨): تعقيدات وتداعيات نقل السفارة الأمريكية للقدس، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، تموز ٢٠١٨م.

٤. المركز العربي. (٢٠١٨): أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر.

٥. هاني المصري. (٢٠١٨): قراءة من منظور فلسطيني في السياسة الأمريكية وصفقة القرن، تقارير - مركز الجزيرة للدراسات، حزيران ٢٠١٨.

٦. يحيى قاعود. (٢٠١٨): "صفقة القرن". . بين التأجيل الرسمي والتنفيذ الفعلي، ورقة تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله- فلسطين.

سادساً: الصحف:

١. أحمد عزم. (٢٠١٨): موضوعان في زيارة نتنياهو إلى مسط، جريدة الغد الأردنية، ٣٠ تشرين أول ٢٠١٨.

٢. جريدة الحياة الجديدة. (٢٠١٨): خطاب الرئيس خلال افتتاح دورة المجلس المركزي التاسعة والعشرين، الخميس ١٦ آب ٢٠١٨م، العدد ٨١٦٤م.

٣. جريدة الحياة السعودية. (٢٠١٨): الولايات المتحدة توقف تمويل "الاونروا"، ١ أيلول ٢٠١٨م.

٤. جريدة الحياة السعودية. (٢٠١٨): واشنطن تلغي مئتي مليون دولار من المساعدات المخصصة للفلسطينيين، نشر بتاريخ ٢٥ آب ٢٠١٨م.

٥. جريدة القدس العربي. (٢٠١٨): نتنياهو: أقبل بكيان فلسطيني أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي، ٢٤ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٨م.

٦. جريدة القدس. (٢٠١٨): بلدية الاحتلال تخطط لإنهاء عمل الأونروا في القدس، جريدة القدس، الجمعة، ٥ تشرين أول ٢٠١٨، العدد ١٧٦٥٣.

٧. جريدة القدس. (٢٠١٨): حوار شامل مع رئيس تحرير "القدس" وليد أبو الزلف مع جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأمريكي، الأحد، ٢٤ حزيران ٢٠١٨م.

٨. جريدة القدس. (٢٠١٨): فريق ترامب: لا أحد من الطرفين سيكون "مسروراً تماماً" بصفقة القرن. ١٧ آب ٢٠١٨م.

سابعاً: مواقع الإنترنت:

١. JACOB MAGID. (٢٠١٨): السفير الأمريكي دافيد فريدمان: لا يوجد هناك سبب لإخلاء مستوطنات في إطار اتفاق سلام. جريدة THE TIMES OF ISRAEL، نشرت بتاريخ ١٦ آب ٢٠١٨م. https: //goo. gl/nPkfyL

٢. The Times of Israel العربية. (٢٠١٨): خطة ترامب للسلام تتضمن مخططا اقتصاديا كبيرا للفلسطينيين، ٢٦ يوليو ٢٠١٨م. https: //goo. gl/3jYVfa

٣. وفا. (٢٠١٨): المجلس الوطني: إغلاق مقر المنظمة عدوان على السلام وشعبنا وقيادته لن يخضعا للابتزاز، وفا-وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، نشر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

٤. وفا. (٢٠١٨): عريقات: إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن لن يثنينا عن مواصلة مسارنا بالجنائية الدولية، وفا-وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، نشر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

ثامناً: المراجع الأجنبية:

1. AL-Omari, Ghaith. (2018): Why Trump's Closure of the Palestinian Diplomatic Mission in Washington Could Backfire, Terms, September 12, 2018.
2. Itamar Eichner. (2018): Israel worried US peace plan will include Jerusalem as Palestinian capital, ynetnews, 21Oct 2018.

3. Jack Khoury. (2018): Opinion the Real 'Deal of the Century', Haaretz, Jul 12, 2018. https: //goo. gl/jhebpu
4. Kattan, Victor. (2018): Palestine Declares (Legal) War on the United States of America, Haaretz, Oct 04, 2018.
5. Reuters. (2018): U. S. withdraws from international accords, says U. N. world court 'politicized", Reuters, OCTOBER 3, 2018.
6. Sarah Begey. (2018): Read Donald Trump's Speech to AIPAC, TIME, March 21, 2016. https: //goo. gl/3PvHDm
7. Shikaki، Khalil. (2018): Do Palestinians Still Support the Two-State Solution?, Foreign Affairs, September 12, 2018. https: //goo. gl/CYtaM3
8. Smadar Perry. (2018): The Omani way of solving Israeli-Palestinian conflict, ynetnews, 29Oct. 2018.
9. Tibon, Amir. (2018): New Law Endangers U. S. Assistance to Palestinian Authority Security Forces, Haaretz, Oct 05, 2018.
10. Tovah Lazaroff. (2016): Trump: Israeli-Palestinian Peace Would Be 'Ultimate Deal', *Jerusalem Post*, 12 November 2016. https: //goo. gl/SCkRmX

الفصل الخامس

موقف الولايات المتحدة في عهد إدارة ترامب من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية

د. جمال خالد الفاضي

مقدمة:

مع تولِّي إدارة الرئيس "دونالد ترامب" مقاليد السلطة الرئاسية في الولايات المتحدة، بدأ العالم يترقب مقارباته للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم عموماً، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، لما لهذه المنطقة من أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية، خصوصاً وأنه لم يلحظ عليه من تقديم رؤية سياسة خارجية متماسكة، فضلًا عن أنّ مواقفه التي عبر عنها ولا زال حتى اليوم، يشوبها كثير من الغموض والمفارقات. وهنا لا يمثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني استثناءً، حيث سبق لـ"ترامب" أنّ تناول الموقف ونقيضه مرات عدة؛ فقد رأى في نفسه الشخص الأكثر تأهيلًا لتحقيق السلام بين طرفي الصراع الإسرائيليين الفلسطينيين، وأنه سيكون محايدًا بينهما، حيث اتهم إسرائيل بأنها لا تريد السلام، وأذان الاستيطان، وبعد ذلك رأيناهُ يتبنى الأجندة اليمينية الإسرائيلية بشكل كامل ومطلق، ووعد بنقل السفارة الأميركية إلى القدس وقام بذلك، ويحاول طرح حلول لا تتناسب وطموح الفلسطينيين ولا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، بل يحول البحث عن حلول إقليمية تتجاوز الشرعية الفلسطينية وتبحث عن شركاء عرب توافق على الحد الأدنى من الحقوق، وها نحن نرى ما يحاول تسويقه عبر زوج ابنته "جاريد كوشنر"، و"جرينبلات" تحت مسمى صفقة القرن.

في هذه الورقة البحثية سنحاول قراءة وتحليل تداعيات موقف إدارة "ترامب" من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية، حيث شكل وصول إدارة ترامب تحولاً جذريا فيما يتعلق بالموقف الأمريكي الذي سبق وتبنى رؤية حل الدولتين.

أهمية الدراسة:

تأتي من أهمية دراسة مستقبل القضية الفلسطينية بعد سلسلة المواقف المتغيرة لإدارة ترامب من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الورقة، هو معرفة تداعيات موقف إدارة "ترامب" من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية وفرصة حل الدولتين، والوقوف على طبيعة العلاقات الفلسطينية الأمريكية في عهد ترامب، وكذلك استشراف مستقبل العلاقات الفلسطينية الأمريكية، في ظل طرح ما يعرف بصفقة القرن تجاه إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

من هنا تبرز **المشكلة** في محاولة فهم طبيعة ومتغيرات السياسة الخارجية الأمريكية، في ظل وجود الرئيس الأمريكي "ترامب"، وما رافق سنتيه الأولى والثانية على كرسي الرئاسة من إرهاصات تتعلق بالقضية الفلسطينية، ومستقبل عملية التسوية على وجه التحديد بعد الحديث عن بلورة خطة حل تحت عنوان "صفقة القرن"، خصوصاً في ظل دورها كفاعل رئيس لعملية السلام. وتنطلق **الورقة** من **فرضية مفادها** أن مستقبل القضية الفلسطينية سيتأثر سلباً بالموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل، وبالنظرة السلبية للصراع وبما يتماهى مع الموقف الإسرائيلي.

من هنا، فإن هناك بعض التساؤلات تطرحها الورقة البحثية: من أجل محاولة فهم مواقف إدارة "ترامب" من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وما هي تداعيات هذه المواقف على مستقبل القضية الفلسطينية، وانعكاس ذلك على فرص حل الدولتين؟

أما **منهج الدراسة**، فسيحاول الباحث الاعتماد في ورقته البحثية على المنهج التاريخي من أجل تتبع مواقف الإدارات الأمريكية المختلفة تاريخيًا من القضية الفلسطينية، وطبيعة العلاقات الثنائية مع إسرائيل، والمنهج التحليلي الوصفي بهدف تحليل مواقف إدارة "ترامب" ورؤيتها المتعلقة بصفقة القرن لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ومدى انحيازها لإسرائيل، وانعكاس ذلك على دورها في عملية السلام.

وفي إطار محاولة الباحث فحص فرضية الدراسة والإجابة على تساؤلها، سوف تتكون الدراسة مـــن أربعة محاور على النحو التالي:

المحاور	العنوان
المحور الأول	**السياق التاريخي للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية**
أولاً	مواقف الإدارات الأمريكية من القضية الفلسطينية
ثانياً	ترامب الرئيس الـــ٤٥: تغيير في الرؤى والسلوك
ثالثاً	المحددات الحاكمة لسياسة "ترامب" تجاه القضية الفلسطينية
رابعًا	الولايات المتحدة وإسرائيل، لماذا وكيف
المحور الثاني	**المشاريع الأمريكية لتسوية الصراع الإسرائيلي العربي**
أولاً	مشاريع ترافقت مع إقامة دولة إسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٧
ثانياً	مشاريع تسوية أمريكية بعد حرب ١٩٦٧
ثالثاً	مشاريع تسوية من ريغان إلى اليوم
المحور الثالث	**تداعيات رئاسة "ترامب" على عملية السلام في الشرق الأوسط**
أولاً	ترامب ورؤيته للصراع، إسرائيل أولاً
ثانياً	ترامب ورؤيته لحل الدولتين
ثالثاً	ترامب وقرار اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل
المحور الرابع	**صفقة القرن رؤية سياسية جديدة أم رزمة إنسانية**
أولاً	محاور صفقة القرن ودلالاتها الجغرافية
ثانياً	صفقة القرن ودلالتها السياسية
ثالثاً	مواقف الفاعلين الرئيسيين من الصفقة، وتأثيراتهم
رابعاً	صفقة القرن والفرص الممكنة
الخاتمة	

المحور الأول: السياق التاريخي للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية:

أولاً/ مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من القضية الفلسطينية:

مع بداية القرن العشرين، لم تكن منطقة الشرق الأوسط عموماً وفلسطين على وجه الخصوص محل اهتمام للولايات المتحدة الأمريكية، تطبيقاً وعملاً بسياسة العزلة وفقاً لـ"مبدأ مونرو"[٢٩٥] **(Monroe Principle)**. ولكن وبعد إعلان "وعد بلفور" **(Balfour Declaration)**، وصدور "صك الانتداب" البريطاني على فلسطين، بدأت تظهر علامات الاهتمام الأمريكي تتبلور، ففي عام ١٩١٨ كان الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" **(Woodrow Wilson)** أول من رحب بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[٢٩٦]، وهو ما تعارض مع فكرة مبادئه الأربعة عشر التي كان أعلن عنها أن لكل شعب الحق في تقرير المصير ونيل استقلاله[٢٩٧]، ولقد أشار "ديفيد هنتر ميلر" المستشار القانوني للرئيس "ويلسون" أن مبادئ تقرير المصير من شأنها أن تحول دون إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إلاّ أنّ مستشاري الرئيس أعدوا مذكرة قدمت إلى مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ دعت للاعتراف بالدولة اليهودية حينما تبرز إلى الوجود[٢٩٨]. وقد بقيت السياسة الأمريكية ثابتة تجاه فلسطين، خلال عقدين من الزمن والتي تولى خلالها ثلاث رؤساء أمريكيين على التوالي وهم: "هارد ينغ" **(Warren G. Harding)** ١٩٢١-١٩٢٣، "كالفين كوليدج" **(Calvin Coolidge)** ١٩٢٣-١٩٢٩، "هاربرت كلارك هوفر"**(Herbert Hoover)** ١٩٢٩-١٩٣٣.

مع بداية الحرب العالمية الثانية خلال فترة الرئيس "فرانكلين روزفلت" **(Franklin D. Roosevelt)** ١٩٣٣-١٩٤٥، وبروز دور فاعل وحاسم للولايات المتحدة، انعكست على نتائج الحرب، أخذت العلاقات الأمريكية مع الحركة الصهيونية تأخذ طابع الالتزام الفعلي والمتطابق مع موقفها٢٩٩. وقد تبلور ذلك الموقف عبر إعلان الرئيس روزفلت التزام بلاده بتحقيق الأهداف الصهيونية،

٢٩٥- لاري الويتنز، نظام الحكم في الولايات المتحدة، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية للعلوم والثقافة، ط١، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٣٧١، انظر أيضاً: كتاب تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت،

٢٩٦- ناجي صادق شراب، سياسة أمريكيا الخارجية تجاه إسرائيل ١٩٥٦-١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص: ٢-٤.

297- William Yale: **The New East: A modern History,**2and ed. Ann Arbor Mich: University of Michigan press,1986, P. 399

٢٩٨- وحيد عبد المجيد، العلاقات الفلسطينية الأمريكية في غسان سلامة وأخرين، السياسة الأمريكية والعرب، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص: ١٦٦

299- Nadava Sofran: From War: The Arab Israeli Confrontation **1948-1967,** 1st. ed, western Publishing Company, New york 1969,pp. 92 - 98

وانعقاد مؤتمر " بالتيمور" في نيويورك عام ١٩٤٢ وقد توثقت بموجبه أواصر العلاقة الأمريكية مع الحركة الصهيونية، حيث صدر عن المؤتمر، معارضة الكتاب الأبيض ١٩٣٩، والسماح بالهجرة اليهودية، وتشكيل لواء يهودي يشارك بالحرب العالمية[٣٠٠].

بعد انتهاء الحرب العالمية وانتصار الولايات المتحدة وحلفائها في الحرب، أعلن الرئيس "هاري ترومان" **(Harry S. Truman)** ١٩٤٥-١٩٥٣، اعترافه الفوري بقيام دولة إسرائيل، ودعمه لقرار التقسيم الأممي، واعتبار لإسرائيل حامية للمصالح الأمريكية[٣٠١].

وعند الحديث عن الرئيس "دوايت أيزنهاور" **(Dwight D. Eisenhower)** ١٩٥٣-١٩٦١، استمر الدعم الأمريكي لدولة لإسرائيل، من خلال تجاهل قرار التقسيم ١٨١، ومحاولة التعاطي مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين بل والعمل على تولي مصر إدارة قطاع غزة والأردن إدارة الضفة الغربية[٣٠٢]. أما الرئيس "جون كنيدي"**(John F. Kennedy)** ١٩٦١-١٩٦٣، فقد أعلن خلال مؤتمر للمنظمة الصهيونية الأمريكية أن الصداقة الأمريكية الإسرائيلية ليست التزاماً حزبيا، بل هي التزام قومي ترتبط بالاستراتيجية الأمريكية٣٠٣.

فيما أكدت إدارة الرئيس "ليندون جونسون" **(Lyndon B. Johnson)** ١٩٦٣-١٩٦٩، على نفس السياسة. بداية نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، وبداية ظهور نوع من العلاقة الفلسطينية الأمريكية ولو باتجاهها السلبي، استمرت الولايات المتحدة بتبني سياسة دعم إسرائيل والتعامل مع حقوق الفلسطينيين كلاجئين، بالرغم من ظهور بعض حالات التوتر في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية خلال عهد الرئيس " ريتشارد نيكسون" **(Richard Nikson)** ١٩٦٩-١٩٧٤، فيما لم تشهد فترة الرئيس "جيرالد فورد" **(Gerald Ford)** ١٩٧٤-١٩٧٧، أي تغيرات جوهرية على طبية الاهتمام الأمريكي بإسرائيل[٣٠٤].

٣٠٠- حسين شريف، فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها ٢٠٠٢، مج٢، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣، ص: ٥٠٠

301- Charles D. Smith: Palestine and The Arab Israeli Conflict, Second Edition,Martin press, New York, 1992, P 144

٣٠٢- هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ص: ٦٢

303- Ernest Barhaarash: **Zionist Organizations of America John F. Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue,** Herzel Press, New York 1965, P. 60.

304- Richard Nixon: **The Memories of Richard Nixon**, Film wages, New York 1998, p 481.

أما بالنسبة لإدارة الرئيس "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) ١٩٧٧-١٩٨١، بدأت تظهر نوع من الاتصالات بين إدارته وبين منظمة التحرير الفلسطينية، حيث جرت بعض الاتصالات بين الطرفين دون صفة رسمية، وكان أهمها لقاء "ياسر عرفات" مع "بول فندلي" عضو لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس في بيروت عام ١٩٧٨، ولقاء "عصام سرطاوي" ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في النمسا بالسفير الأمريكي هناك[٣٠٥]. وكان الرئيس "كارتر" أوّل من دعا الفلسطينيين للقبول بقرار ٢٤٢، مقابل بدء حوار جدي مع منظمة التحرير الفلسطينية[٣٠٦].

وقد شهدت فترة الرئيس "كارتر" تطورات دراماتيكية في التعاطي مع القضية الفلسطينية من خلال تبلور قناعة بأهمية حل الصراع الإسرائيلي العربي، والبدء بمحادثات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وإعلان الرئيس كارتر أن حصول الفلسطينيين على وطن وحل مشكلة اللاجئين، أمر ذو ضرورة قصوى[٣٠٧]. تولي الرئيس "رونالد ريغان" (Ronald Reagan) ١٩٨١-١٩٨٩، أعاد القضية الفلسطينية إلى مربع اعتبارها قضية لاجئين دون أي طموحات سياسية، وعودة إسرائيل عنوان استراتيجي في أتون الحرب الباردة[٣٠٨]. وخلال هذه الفترة جرى تعزيز الشراكة الأمريكية الإسرائيلية على أن تكون إسرائيل بمثابة خط الدفاع الأول أمام محاولات الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، إلاّ أنّ انتفاضة عام ١٩٨٧، أجبرت الولايات المتحدة على إعادة تقييم للموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، حيث بدأت الزيارات المكوكية لوزير الخارجية الأمريكي "جورج شولتز" للمنطقة[٣٠٩]، وبدأت تتبلور بعض الاقتراحات تجاه الدعوة لمؤتمر دولي للسلام وفكرة حكم ذاتي فلسطيني وإجراء انتخابات والبدء بمفاوضات إسرائيلية أردنية بمشاركة فلسطينيين. وقد جاء إعلان البدء بحوار فلسطيني أمريكي عام ١٩٨٨ في الجزائر تتويج لحالة من التغيير في

٣٠٥- حسن سلمان، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠١، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص: ٤١.

٣٠٦- وليام كوانت، محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية، القدس، ١٩٨٩/٧/٧، ص: ٧.

٣٠٧- جانيس تيري، إدارة كارتر والفلسطينيون، ترجمة، كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص: ١٨٩.

308- Eberhard Cf Rhein **"Europe and the Mediterranean: A Newly Emerging Geopolitical Areas"**, European foreign affairs review, (1996), PP. 79- 86

٣٠٩- برهان غليون، أزمة الخليج العربي وتداعياتها على الوطن العربي، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٩١، ص: ٢٢.

الموقف الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية[٣١٠]. وبالتالي جاءت إدارة الرئيس "جورج بوش الأب" **(George H. W. Bush)** ١٩٨٩-١٩٩٣، لترى الوقت مناسب لحل القضية الفلسطينية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور فكرة تبلور نظام دولي جديد، وعليه أعلن الرئيس "بوش الأب" مبادرته للتسوية وفقاً لقراري ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ووضع حد للصراع العربي الإسرائيلي٣١١. وقد جاءت الزيارات المكوكية لـ"جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي تجسيد لهذه الفكرة وعملاً بها من خلال الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام[٣١٢]، وهو ما انتج فكرة مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

خلال فترة الرئيس "بيل كلينتون" **(Bill Clinton)** ١٩٩٢-٢٠٠٠، شهدت تغير نوعي في الموقف الأمريكي من فرص حل القضية الفلسطينية عبر فتح قنوات سرية للاتصال بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أثمرت عن "اتفاق أوسلو" عام ١٩٩٣، وإقامة السلطة الفلسطينية، واستمرار الدور الأمريكي المهتم بمحاولة حل لهذا الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتوفير الدعم المالي للفلسطينيين ضمن معادلة الحد الضروري من حل عادل للقضية الفلسطينية، وكان أخر محاولات ذلك مفاوضات "كامب ديفيد" الثانية التي فشلت من التوصل لحل يمكن أن يشكل انطلاق حقيقي نحو حل القضية الفلسطينية نتيجة للتعنت الإسرائيلي واستمرار للتفهم الأمريكي للموقف الإسرائيلي[٣١٣].

خلال فترة الرئيس "بوش الابن" **(George W. Bush)** ٢٠٠٠-٢٠٠٨، استمر الموقف الأمريكي الداعم والمُتماهي مع الموقف الإسرائيلي، ولم تشهد أي محاولات جدية للضغط على إسرائيل، بالرغم من عقد مؤتمر "أنابوليس" بل بالعكس شهدت هذه الفترة تفهم أمريكي للتخلص من الرئيس "ياسر عرفات" وإعادة احتلال الضفة الغربية والسماح لإسرائيل بشن حرب على غزة[٣١٤].

٣١٠- طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥، ص: ٣٧.

311- Michael C Hudson,. : **"To Play The hegemony: Fifty. Years of U. S. Policy toward the Middle East**, Middle East Journal, Vol. 50, No3, (Summer 1996), P. 311.

٣١٢- طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، مرجع سابق، ص: ٤٤.

٣١٣- أحمد الودية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، ص: ١٨.

٣١٤- جمال خالد الفاضي، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ترامب، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين، ألمانيا، العدد ٧، فبراير ٢٠١٨، ص: ٧٣.

فيما لم تشهد فترة الرئيس "باراك أوباما" **(Barack Obama)** أي تغيير على مجريات الصراع بالرغم من حالة التفاؤل التي أفرزها خطابه الشهير في جامعة القاهرة، واعتقاد الكثيرين أن فترة "أوباما" حتماً ستشهد فرصة حقيقية لحل الصراع وإقامة دولة فلسطينية، إلاّ أنّ خيبة الأمل للكثيرين كانت سيدة الموقف فلم تستطع هذه الإدارة من بلورة تصريحاتها إلى أفعال، بل على العكس شهدت هذه الفترة ما يسمى بالربيع العربي انهياراً للدولة الوطنية العربية وظهور حالة اللااستقرار في المنطقة وانتشار الإرهاب المتطرف وتراجع القضية الفلسطينية من على أجندة البحث الدولية.

ثانياً/ دونالد ترامب الرئيس الـ٤٥: تغيير في الرؤى والسلوك:

من خلال محاولة قراءة المعطيات المتوفرة حول الرئيس ترامب وإبداء الملاحظات على سلوكه، وهو شخصية متعالية على المؤسسة الرسمية الأمريكية، ومنقلب على موازينها القانونية والعُرفية، لا يمكن إخضاعه بشكل كلي للمقاربات التقليدية في عملية قياس السياسة المتوقعة منه ومن فريقه في البيت الأبيض، من هنا فإن محاولة إعطاء قراءة واضحة للسياسة الخارجية الأمريكية تخضع لإشكالية بحثية عديدة، يكمن أهمها كما سبق وبينا أن ترامب هو شخصية غير تقليدية جاء في مرحلة اصطفاف واستقطاب سياسي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية جعل من الصعب أسقاطه على المواقف الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط عامة وإسرائيل تحديداً[٣١٥].

لقد شكّل انتخاب " دونالد ترامب" لرئاسة الولايات متحدة مفاجأة كبرى للكثيرين، بعد أن صُدم العالم الغربي، خلال حملته الانتخابية بمواقفه من القضايا الداخلية في الولايات المتحدة أو فيما يتعلق بالقضايا الدولية، سواء من التجارة الدولية، أو تغير المناخ، أو مستقبل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، أو العلاقة بروسيا، أو فيما يتلق بملفات الشرق الأوسط، ومع أن هذه المواقف لا يمكن أن تشكل فلسفة متماسكة، حتى إن تحولت إلى اتجاه سياسي فعلي، إلاّ أنّها وضعت أسس النظام العالمي الليبرالي، بالصيغة التي يتشكل عليها اليوم قيد التهديد، حتى لو لم يستطع" ترامب" تحقيق وعوده الراديكالية، التي أطلقها في أثناء الحملة الانتخابية، حين قدّم نفسه بوصفه نقيضًا مطلقًا ليس لإدارة الرئيس باراك أوباما، وإنما للسياسة الأمريكية

٣١٥- عبد الجواد عمر، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد، مركز مسارات لأبحاث السياسات الدراسات الاستراتيجية، ط١، أيلول ٢٠١٧، ص: ٧

التقليدية الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على ما يبدو – فإنه قادر على إحداث تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية الأمريكية[٣١٦].

فانتخابات عام ٢٠١٦ كانت أكثر حساسية، وكانت الأكثر ترقباً من كل الباحثين والعاملين في حقل العلاقات الدولية ليس فقط على المستوي الأمريكي، وإنما على المستوى الدولي، ولعل النقطة الأهم في هذا السياق والتي يجب إدراكها مبكراً هي ما يمثله نجاح "ترامب" من سيطرة لتيار سياسي متشدد تختلف رؤاه السياسية داخلياً وخارجياً عن أسلافه، وما قد يتبع ذلك بالضرورة جملة من التحولات في السياسات والمواقف الأمريكية، خصوصاً ونحن نقف عند منطقة فاصلة سيكون ما بعدها مختلفاً عما قبلها.

وأصبح من الملائم طرح سؤال حول حدود التغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة "ترامب"، حيث كانت قد شهدت السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة من فترة "أوباما" الثانية متغيرات جديدة تشكل إطاراً حاكماً لكيفية التعامل الأمريكي مع قضايا وأزمات المنطقة، ومن المتوقع أن يشكل هذا الإطار ماهية حدود التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية[٣١٧].

فالمتابع للشأن الأمريكي، يلاحظ أن ما أظهره الرئيس ترامب من رؤى ومواقف تؤكد أن الولايات المتحدة لم تعد راغبة أو قادرة في قيادة العالم كما فعلت منذ انتهاء الحرب العالمية، وأن شعار أمريكيا أولاً سيبقى هو الحاضر في الفكر والممارسة الأمريكية، وأن الشرق الأوسط لم يعد يحظى بذات الأهمية التقليدية للولايات المتحدة، وأن السياسة الأمريكية خلال فترة "ترامب" ستتبنى منظوراً واقعياً في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن درجات الاهتمام فيما يتعلق بقيم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان لم تعد قائمة ولم توضع على جدول اهتمامات الرئيس الأمريكي، فالشرق الأوسط لم يعد مؤهل لمثل هذه القيم الغربية طالما أن الحروب الأهلية والتعصب الديني والفراغ السياسي يمثلون بيئة خصبة لنمو الإرهاب[٣١٨].

إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يمر عبر العديد من الرؤى والعناصر من برغماتية سياسية إلى ليبرالية، إلى بنائية والتي يتيحها النقاش والجدل الدائم داخل المؤسسات الرسمية الأمريكية أو داخل مراكز الفكر في الولايات المتحدة، فها هي السياسة الأمريكية تتبنى الرؤى الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة خلال

٣١٦- جمال خالد الفاضي، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ترامب، مرجع سابق، ص: ٧٣.

٣١٧- إسلام عيادي، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص: ٥٧.

٣١٨- إسلام عيادي، المرجع السابق، ص: ٥٨.

فترة الرئيس كلينتون، فيما تبنت الرؤى الأمنية وفرض القيم الليبرالية خلال فترة بوش الابن بما يضمن المصالح الأمريكية، واستمرت خلال فترة أوباما على محاولة تبني فرض القيم وتشجيع الحريات ولا أدل على ذلك تبنيها لحالة الحراك العربي، إلاّ أنّ مستقبل السياسية الأمريكية ومدى جدية ومناسبة الرؤى المتبعة سيبقى مرهون بتبني الولايات المتحدة مبدآن أساسيان، وهما تبني المبادئ البراغماتية وفق ما يخدم مصالحها وتعدد وسائلها بما يخدم أهدافها، تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية ذات طبيعة تحويلية وفق تأثير التغيرات الدولية والإقليمية وتتحكم فيه العوامل الذاتية أكثر منه العوامل الموضوعية[٣١٩].

لذا، وفي ضوء تعدد التصريحات والتغريدات للرئيس "ترامب"، فإن الرؤى والمنطلقات الأساسية التي ترتكز عليها سياسته الخارجية تقوم على مبدأ الانعزال، ولكنها تتسم بنوع من التناقض وغياب الوضوح وربما عدم الدراية الكافية بنوعية وثقافة وسلوك المؤسسة الأمريكية الرسمية، فأحياناً يتحدث عن أهمية الخيار العسكري من أجل حماية المصالح الأمريكية وإبعاد أي مخاطر تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، نجده في أحياناً أخرى يقلل من أهمية الخيار العسكري رغبة في تحقيق نوع من عقلانية السياسية وأن تكاليف هذا الخيار هي تكاليف باهظة تضر بعوامل القوة الأمريكية[٣٢٠].

يمكن القول إن سياسة ترامب في الشرق الأوسط تمثل امتداداً لسياسات الإدارات السابقة مع اختلافات هامشية، وإن كانت لها تبعات ذات أهمية، وتكمن أولوياته في مكافحة ما يُسمى بالإرهاب، ومحاولة بل العمل على احتواء نشاطات إيران عبر تشكيل لوبي عربي إسرائيلي من خلال خلق أوصال ترابط ما بين دول محورية داخل هذا اللوبي، ومن اتجاه آخر العمل على إيجاد صيغة لحل القضية الفلسطينية كمقدمة لقيام هذا التحالف بشكل علني واضح. على الرغم من أن أسلوب ترامب قد يبدو مختلفاً، إلاّ أنّ السياسة الخارجية الأمريكية لازالت تتماشى مع ما سبقها في محاولة لخلق حالة توازن قوى يصب في صالح الهيمنة الأمريكية[٣٢١]. غير أن سردية ترامب ومديحه الذاتي بتحقيق الوعود الانتخابية ينطويان على معضلات سياسية

٣١٩- **أنظر لمزيد من التفاصيل:** نسيمة طويل، السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في المفهوم والرؤى والمقاربات النظرية، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص: ٣٠.

٣٢٠- شكلاط ويسام، باراك أوباما والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائتَيْ التراجع والانكسار، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص: ٢٠١-٢٠٢.

٣٢١- عبد الجواد عمر، مرجع سابق، ص: ٨-٩.

وأمنية وراء التزامه المعلن بخدمة مؤيديه من المحافظين واليمينيين والجماعات الأنجليكانية وتعزيز ميوله نحو الانعزالية السياسية، غير أن فلسفته التبسيطية القائمة على أساس أن التحديات القديمة تحتاج لمنطلقات جديدة تظل مغطاة بوازع أن يكون هو في مركز القيادة حتى وإن كانت لديه معادلة غير دبلوماسية وغير محسوبة استراتيجياً بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ومع ميوله إلى التمحور حول الذات وأسلوبه الاستعراضي في تدبير الأمور السياسية، أظهر ترامب "ثقافة رجل صفقات على استعداد للمغامرة بخلط الأوراق[٣٢٢].

ثالثاً/ المحددات الحاكمة لسياسة "ترامب" تجاه القضية الفلسطينية:

لا شك أن فوز إدارة ترامب بالرئاسة الأمريكية مثّل خبرًا سيئًا للقضية الفلسطينية؛ ليس فقط للعلاقات التقليدية التي تربطه، والكثير من رجال إدارته، بالإسرائيليين، بل لأنها تحمل في الوقت نفسه تعاطفًا مع مشروع السيطرة الصهيوني، وقد جاء تعيين ترامب لزوج ابنته، رجل الأعمال اليهودي الذي لا يحمل أية خبرة دبلوماسية، مهمةَ البحث عن تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، درجة الاستخفاف التي ينظر بها الرئيس المنتخَب للمسألة، وسواء حاول ترامب البحث عن حل تفاوضي للصراع أم لا.

فالواضح أنه سيتبنى سياسة منحازة للجانب الإسرائيلي، وأنه سيكون أقل اعتراضًا على التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، الذي يُعتبر السبب الرئيس خلف فشل كل من حاول قبله. تصريحات ترامب المبكرة، والمبكرة جدًا، حول مقاربته لأزمات الشرق الأوسط، باختصار، لا توحي بأنه يحمل تصورًا لإعادة بناء الاستقرار في الإقليم، أو النظر بعناية إلى مصلحة شعوبه[٣٢٣]. فقد ركّز "ترامب"، في مقابلاته وخطاباته، على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم لضمان تفوق إسرائيل ودعمها، وأن إدارته لن تستمر فقط في تقديم المساعدات الأميركية التي لا مثيل لها في دعم إسرائيل، بل إنها سوف تبذل قصارى جهدها لتوسيع هذا الدعم وتعزيزه. واتهم الفلسطينيين وحدهم على فشل عملية السلام وحمَّلهم مسؤولية عدم

٣٢٢- محمد الشرقاوي، ما بعد قرار ترامب بشأن القدس، مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٥ http: // studies. aljazeera. net

٣٢٣- لغز ترامب: ملامح السياسة الأمريكية الجديدة، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٧ ديسمبر ٢٠١٦، ص: ١٠.

تقدمها. وفي نبرة اتهام واضحة، اعتبر أن "حل الدولتين أصبح على ما يبدو مستحيلًا الآن"، متهمًا السلطة الفلسطينية بأنها "شريكة في نشر الكراهية"، ومشدِّدًا على أن الولايات المتحدة، تحت حكم ترامب، لن تدعم إقامة دولة إرهابية في الأراضي المحتلة". كما أنه تعهد باستخدام حق النقض ضد أي قرار معاد لإسرائيل في الأمم المتحدة، وأكد على وعده بنقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى مدينة القدس. وبقي البيان صامتاً تجاه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية مع تجديد ترامب وعوده بمحاربة النشاط الشعبي ضد الاحتلال والمستوطنات، مدعيًا أن "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل" هي مجرد محاولة أخرى من قبل الفلسطينيين لتجنب الاضطرار إلى الالتزام بالتعايش السلمي مع إسرائيل، وهدَّد بشكل واضح باتخاذ إجراءات "ضد معاداة إسرائيل ومعاداة السامية"، وخاصة في الجامعات.

أما موقفه من "المقاومة الفلسطينية"، يعتبر "ترامب" أكثر "كراهية" للمقاومة المسلحة من ناحية، ولطبيعتها الإسلامية من ناحية ثانية، وقد اتهم كلاً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي تحديداً، بتربية الأطفال الفلسطينيين على "العنف وكراهية اليهود"، ناهيك عن اشتراطه قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية؛ كما أبدى تشككه في النزعة السلمية لدى الطرف الفلسطيني، مشيراً إلى أن نزعة الإسرائيليين للسلام هي الأوضح. حتى اللحظة يمكن اعتبار أن هناك غياب رؤية سياسية استراتيجية أمريكية لكيفية التعاطي مع ملفات الشرق الأوسط عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، بل غياب البرامج والخطط التنفيذية، بالنظر إلى أهمية الملف الفلسطيني الإسرائيلي، وربما يكشف ذلك ثلاثة أمور هي[٣٢٤]؛ أولها أن السياسة الأمريكية في عهد ترامب تجاه قضية فلسطين تبدو كأنها تركز على إسقاط البعد الفلسطيني وتهميشه، والتركيز على ما يسمى الحل الإقليمي، أو تطبيع العلاقات العربية والإسلامية مع إسرائيل، مع تقديم خطابات ولفتات أمريكية رمزية تجاه الفلسطينيين، لا يمكن أن تتجاوز مفهوم السلام الاقتصادي.

أي أن يقوم التعامل الأمريكي-الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية بوصفها طرفا متلقيا للمساعدات، مع سيادة هذا المفهوم، الذي يعني أن البعد الأمني أي أمن إسرائيل، والبعد الاقتصادي أي تقديم مميزات اقتصادية ومساعدات للفلسطينيين يهيمنان على المفاوضات، التي يجب استئنافها دون شروط، مع تغييب البعد

٣٢٤- ديفيد ماكوفسكئ، ترامب يبني علاقة في إسرائيل؛ هل تُرسم سياسات قادمة؟"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 23/5/2017، على الرابط:
http: //www. washingtoninstitute. org/ar/policy-analysis/view/trump-builds-rapp ort-in-israel-policies-to-come

السياسي عن قضية فلسطين، وهو أهم أبعادها في الواقع، كونها حركة تحرر وطني سياسية الطابع في مواجهة احتلال أجنبي استيطاني عنصري.

والثاني/ عدم رغبة ترامب في تقديم شيء ملموس أو التزامات للفلسطينيين، حتى في قضايا إنسانية، مثل إضراب الأسرى الفلسطينيين. وهذا يعني عدم توازن واشنطن، وانحيازها للأجندة الإسرائيلية المتطرفة.

أما الأمر الثالث فهو تريث إدارة" ترامب"، انتظارا لما يمكن أن يقدّمه حلفاؤه في المنطقة، وربما يكون ما يفعله الرئيس الأمريكي هو "تكتيك تفاوضي"، يهدف إلى استكشاف الأمور وإنضاجها على نار هادئة، بغية دفع الحلفاء لتقديم مبادراتهم وإسهاماتهم، وربما وصولا إلي تعديل "المبادرة العربية للسلام"، ليتم الفصل بين قيام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وبين عملية التطبيع معها؛ فالمطلوب أمريكيا وإسرائيليا الآن هو عملية إقليمية للتطبيع مع إسرائيل، بغرض حشد الجهود الإقليمية لعزل إيران وإضعاف تأثيرها في الشرق الأوسط[٣٢٥].

رابعاً/ الولايات المتحدة وإسرائيل، لماذا وكيف:

لطالما كان المنطق الناظم للدعم الذي تحظى به إسرائيل من الولايات المتحدة أحجية يصعب تفكيك أسسها لتوفير عوامل متعارضة ومضطربة تزيد من فرص تعقيد أي عملية قراءة لهذه العلاقة، فمرة يتم تغليف هذه العلاقة على أنها نتاج ترابط ثقافي وديمقراطي أو نتاج وثاق أخلاقي يستند إلى تاريخ المسألة اليهودية وتاريخ التراث اليهودي المسيحي[٣٢٦]. ويمكن القول إن العلاقات الثنائية تمتاز بتنوع عناصر تكوينها من المصالح القومية إلى أهمية السياسة المحلية في تحديد سقف الخيارات المتاحة لصانع القرار الأمريكي.

والسؤال المطروح لماذا هذه العلاقة مع إسرائيل؟، أمريكيا قوة جوهرية ومهيمنة في العالم، وإسرائيل هي قوة ناظمة لإيقاع الإمبريالية، وهي المستعمرة المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة ذات أهمية اقتصادية وحيوية واستراتيجية تمتلك من الموارد ما جعلها تشكل العمود الفقري للنظام الاقتصادي العالمي، إضافة لمركزها الجغرافي الحيوي بين ثلاث قارات، مُشكلة بذلك مركزاً لمضائق ملاحية وطرق تجارية ذات

٣٢٥- أمجد أحمد جبريل، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٧/٥/٣١ ، الرابط:

http: //idraksy. net/what-after-the-us-presidents-visit-to-the-middle-east/

326- Rynhold, Jonathan, the Arab- Israeli conflict in American political culture. 1sted. cambridge university press, 2015

بعد جوهري في صيرورة الاقتصاد العالمي وديمومته، بالإضافة لكل ما سبق، هناك الثقل الثقافي والديني والحضاري للمنطقة، حيث شكلت الحضارة الإسلامية التحدي الأهم والأوسع لأوروبا.

تنوعت النقاشات والمقولات والأطروحات والنظريات التي تُعنى بالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأصبحت تشغل بال مراكز الأبحاث والفكر، وبعض صناع القرار المخضرمين في صناعة وهندسة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أمثال: "دينس روس"، "مارتن إيندك"، "روبرت ساتلوف"، "ديفيد ميلر"، وديفيد ماكوفسكي، وغيرهم، كذلك تصاعدت أفكار جهات أكاديمية وازنة وذات حضور على الساحة الأمريكية من مدرسة السياسة الواقعية أمثال: "جون ميرشايمر" و"ستيفن والت" واللذين سبق لهما بتقديم أطروحة حول إسرائيل ومدى العبء الاستراتيجي الذي تشكله على صانع السياسة في الولايات المتحدة، عبر علاقة اللوبيات اليهودية بالانتخابات الأمريكية وامتلاكها القدرات التمويلية للمرشحين خلال حملاتهم الانتخابية[٣٢٧].

من المهم الإشارة أن الكثير من الأدبيات التي خرجت في السنوات الأخيرة حول طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل وأخرجتها من الهامش إلى المركز، تتدرج في سياق الدفاع عن أهمية هذه العلاقات أو في محاولة لإعادة تعريف السقف الدبلوماسي والخيارات المتاحة للسياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع إسرائيل. تنوعت محاولات تعريف وتوصيف هذه العلاقة كما سبق وبينا. من هنا، فإن أي قراءة لميكانيكية هذه العلاقات المتنوعة والمتجاذبة ومستوياتها في كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، وصولاً لنفوذ إسرائيل في أمريكيا ونفوذ أمريكيا في إسرائيل، أو ما يطلق عليه أمركة النظام الإسرائيلي، ويمكن تلخيص العوامل والأبعاد المحددة للعلاقات الثنائية بالتالي[٣٢٨]:

من حيث البُعد الاستراتيجي: إسرائيل هي القوة العسكرية في المنطقة القادرة على ضبط القوى العربية المحيطة، وهي القادرة على إدارة قواعد ومحددات الصراع في المنطقة.

من حيث التشابك الديني: ترى في الدولة العبرية انعكاساً لأمريكيا وثقافتها في الشرق الأوسط، وهناك من ربط تاريخ هذه العلاقة بتاريخ الهجرة الأوروبية إلى العالم الجديد وتكوين المستوطنات ووجود

327- Stephen walt, john mearsheimer, the isreali lobby and u. s foreign policy, farrar, straus and Giroux, 2007

٣٢٨- للمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: عبد الجواد عمر، مرجع سابق، ص: ١١

المطهرون (البيوريتان) وهي جماعات دينية كانت التوراة هي الكتاب المرشد لهم، وقد قام هؤلاء بالترحيب باليهود وربط مصيرهم بمصير الانجلوسكسون فيها[٣٢٩].

من حيث البعد التاريخي والثقافي: هناك حالة من التشابك الثقافي بين البلدين والمتمثل بوجود شريحة واسعة من النخب الفكرية التي ترى في إسرائيل حليفاً استراتيجياً، وفي تأكيد على البعد التاريخي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية تناول "حسني عايش" في كتابه "أمريكيا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية"، أن إسرائيل القديمة أسرت خيال أعضاء الكونغرس سنة ١٧٧٠، حيث أقترح "بنجامين فرانكلين" أن يتضمن ختم الاتحاد الأمريكي صورة موسى عليه السلام رافعاً عصاه وهي تشطر البحر الأحمر، بينما يبدو فرعون في عربته مشروهاً من المياه المندفعة نحوه، كذلك إن "جون آدامز" قد كتب رسالة إلى "جيفرسون قال فيها: سأظل أُصر على أن العبرانيين قدموا للحضارة البشرية أكثر من أي أمة أخرى"[٣٣٠].

وكذلك **الترابط الاجتماعي**، والمتمثل أساساً في المكونات الديموغرافية في كلا البلدين، وتوجد مجموعات ضغط سياسي تحدد وتحد سقف الخيارات السياسية الأمريكية من خلال توظيف النظام الأساس الأمريكي متعدد الأقطاب والسلطات لصالح العلاقات مع إسرائيل وتعزيزها. إن تصاعد النقاش حول مسار العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل داخل كواليس المؤسسات في واشنطن، ينبئ بأن هذه العلاقات تتجه نحو المزيد من التعقيد، وربما التباعد والتوتر، على الرغم من محاولات البعض الحديث على أن التوتر في العلاقات ما قبل فوز ترامب، ينبع من وجود رئيس أمريكي ذي توجهات ليبرالية تقدمية (أوباما) ورئيس وزراء إسرائيلي يميني محافظ (نتنياهو)، لذلك، فإن التحولات البنيوية والتاريخية والاجتماعية تلقي بثقلها على العلاقات الثنائية، فصعود ترامب للحكم والتقارب الخطابي الذي أظهره مع الحليف الصهيوني، اختبار حقيقي للتوتر الظاهر ما بين الضرورات الاستراتيجية لواشنطن وسياسة التقارب التي ينتهجها ترامب[٣٣١].

329- Grose, Peter. Israel in the mind of America, New york: Alfred A. Knof, A. Knof, 1984, p: 21-81.

٣٣٠- حسني عايش، أمريكيا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص: ١٣.

٣٣١- عبد الجواد عمر، مرجع سابق، ص: ١٦

المحور الثاني: المشاريع الأمريكية لتسوية الصراع الإسرائيلي العربي:

لا يمكن فهم المؤثرات التي تحدد الموقف الأمريكي من عملية السلام إلا من خلال الرجوع لمواقف الإدارة الأمريكية المتعاقبة منذ إقامة دولة إسرائيل، وماهية المشاريع التسْوَوِيَّة التي طُرحت لفرص فهم هذا الموقف وبلورة موقف مضاد لكيفية التعاطي والرد على المواقف الأمريكية المتماهية مع دولة إسرائيل.

أولاً: مشاريع ترافقت مع إقامة دولة إسرائيل ١٩٤٨-١٩٩٦٧:

- خطة وزير الخارجية الأمريكي "جورج مكفي" ١٩٤٩:

تمركزت نشاطات لجنة التوفيق الدولية خلال الأعوام (1949 -1952)حول تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية، قضية شعب، سلب منه وطنه، بفعل قوى غاشمة، فطرد أبناؤه فأصبحوا لاجئين، إلى قضية إغاثة وإعاشة وتوطين، من خلال لجنة التوفيق الدولية، حيث قدمت خلالها الولايات المتحدة مقترحات وخطط، عرفت منها خطة مكفي، أو خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط، تقوم على[٣٣٢]:

أن تكون عملية توطين اللاجئين أساس عملية التسوية وذلك ضمن برنامج عام لتطوير المنطقة، وتقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وتكنولوجية للدول التي تقبل توطين اللاجئين؛ تتعهد الولايات المتحدة بتقديم معظم نفقات البرنامج؛ يطلب من إسرائيل إعادة ١٠٠ ألف لاجئ.

- مشروع "إريك جونستون" ١٩٥٣-١٩٥٥:

تقوم خطته على أساس توطين اللاجئين الفلسطينيين وذلك عبر محاولات تقديم رزمات مساعدات اقتصادية وتطوير منطقة وادي الأردن، إذ قال الرئيس "ايزنهاور: لدي قناعة تامة، بأن قبول خطة شاملة لتطوير وادي الأردن سيساهم مساهمة عظيمة في استقرار الشرق الأدنى[٣٣٣]. وقد قدرت كلفة المشروع

332- Michael Jansen, The United States and the Palestinian People. Beirut. 1970, P130.

٣٣٣- شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص: ١٠٨، أيضاً انظر:

Eric Johnnston. Mission to the Middle East. Department of state Bulletin

بـــ(121) مليون دولار، ستقدم معظمها الولايات المتحدة، وقد قامت مؤسسة "تشارلزمين" الأمريكية الهندسية، بوضع مشروع التنمية الإقليمي لنهر الأردن الذي هدف لتصفية قضية الشعب الفلســطيني، وجعلهــا قضــية لاجئين و تصفيتها سياسياً[٣٣٤].

- مشروع جاما ١٩٥٥:

تم بموجبه عقد لقاءات مكوكية مع "جمال عبد الناصر" الذي سبق وأعلن عن حاجة مصر للســلام، ولقاءات أخرى مع "بن غوريون" بهدف تحدي موقف الطرفين من أي عملية مفاوضات بين إسرائيل والــدول العربية.

يُذكر أن مشروع جاما، قد فشل بسبب تصلب موقف" بن غوريون" الذي رفض مناقشــة التفاصــيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية مع المبعوث الأمريكي، وقال له، " إن وظيفتك أن تعمل على عقد اجتماع بيني وبين عبد الناصر، وإذا كنت سأقدم أية تنازلات، فإني سأقدمها له وليس لأي شخص آخر"[٣٣٥]. وفي مذكراتــه يقول "بن غوريون" إن "عبد الناصر" كان يقوم بهذه الاتصالات أجل كسب الوقت، وليتيح لجيشــه اســتيعاب السلاح السوفيتي الجديد[٣٣٦]. كما تحدث عن الرسائل المتبادلة بين مصر وإسرائيل في عــام 1953، بهــدف تخفيف حدة التوتر بين الطرفين، لقد فشلت هذه المحاولات، ولم يكتب لها الاستمرار، وقد يكون من الأســباب المباشرة في إخفاقها قيام وزير الدفاع "موشى دايان" بهجوم على غزة في ابتداء عام 1955[٣٣٧].

- مشروع دالاس ١٩٥٦:

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية مساعيها الإنسانية لحل المشكلة الفلسطينية، عبر تحويلهــا مــن مشكلة سياسية إلى مشكلة إنسانية، وذلك بعرض قدمه وزير الخارجية "جون فوستر دالاس" لإنهاء الصــراع الإسرائيلي العربي، وذلك من خلال تصفية القضية الفلسطينية، والتي اعتبرتهــا الإدارة الأمريكيــة مشــكلة

٣٣٤- **أنظر للمزيد من التفاصــيل:** عبده الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصــادي، العــدد 101 تموز/أب، أيلول 1995، ص ص: ٦٤-٦٦.

٣٣٥- مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، دار الفكر، بيروت، / 1970 أنظر أيضاً: د مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 201.

٣٣٦- دافيد بن غوريون: مذكرات نشرتها جريدة معاريف: في 23، 16، 9، 2 من شهر يوليو/ تموز 1971.

٣٣٧- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥، ص: ٢٠٢.

لاجئين، ويقوم هذا المشروع على أساس عودة الممكن وتوطين الغالبية في الدول العربية حيث هم موجودين[٣٣٨].

- مشروع "أيزنهاور" ١٩٥٧:

بعد فشل العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر وقطاع غزة، وعُرف بالعدوان الثلاثي" تقدمت الولايات المتحدة بمشروع "أيزنهاور" يناير ١٩٥٧، ويقوم على أساس: تقديم المساعدات المالية إلى الدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية من أجل توطين اللاجئين؛ الربط بين هذه المساعدات وبين مقاومة الشيوعية[٣٣٩]؛ دعم سياسة الأحلاف في المنطقة، وكان أهمها حلف بغداد؛ ملء الفراغ في الشرق الأوسط[٣٤٠].

- مبادرة الرئيس "كينيدي" ١٩٦١:

استبشر العرب خيراً بوصوله لسدة الحكم، وبمقدار تفهمه لتعقيدات المسألة الفلسطينية، وأنه بصدد معالجة القضية بتجرد وموضوعية عبر إيجاد حل لقضية اللاجئين والصراع الإسرائيلي العربي بنزاهة وبجدية، وقال: مستعدون للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبدأ العودة إلى الوطن والتعويض عن الأملاك، ومساعدتهم في العثور على حل منصف لمشاريع تنمية مياه نهر الأردن، وأن نكون مساعدين على تحقيق تقدم في النواحي الأخرى لهذه المشكلة المعقدة[٣٤١]، وقد رحب الفلسطينيون و العرب بالمبادرة و علقوا عليها الآمال، و لكن آمالهم سرعان ما خابت، بسبب رفض الإسرائيليين، واللوبي الصهيوني، والكونغرس للمشروع.

- مشروع جوزيف جونسون ١٩٦١:

338- The Middle East. " Speech by John Foster Dulles on August 26. 1955. Department of state Bulletion. (September 5. 1955). 379.

أيضاً انظر، عبدة الأسدي، مرجع سابق، ص: ٦٨.

٣٣٩- أنظر رسالة أيزنهاور إلى الكونغرس الأمريكي في 5 يناير / كانون الثاني 1957 في ملف وثائق فلسطين، ج 2، مرجع سابق، الوثيقة رقم (296)، ص ص: 1195 -1200.

٣٤٠- منير الهور، طارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل، ط١، عمان، ١٩٨٣، ص 58.

٣٤١- **أنظر** رسالة جون كيندي إلى عبد الناصر في 11 مايو 1961 ملف وثائق فلسطين، الوثيقة رقم (310)، ص ص. 1259- 1249.

قررت الإدارة الأمريكية في أغسطس 1961، أن ترشح "جوزيف جونسون" رئيس مؤسسة كارينجي للسلام للقيام بدراسة عن مشكلة اللاجئين، وحتى تتسم مهمته بالطابع الدولي فقد تم تكليفه من قبل لجنة التوفيق الدولية، وقد تم تقديم اقتراحاً يتضمن إيجاد حلول إنسانية بعيداً عن الحل السياسي، وذلك من خلال تقديم حلول لتعويض اللاجئين[٣٤٢]. وقامت إسرائيل برفض هذا المقترح على لسان وزير خارجيتها "جولدامئير"[٣٤٣].

ثانياً: مشاريع تسوية أمريكية بعد حرب ١٩٦٧:

- المبادئ الخمسة للرئيس جونسون ١٩٦٧:

حرصت السياسة الأمريكية على استغلال انتصار إسرائيل للوصول إلى تسوية نهائية للصراع[٣٤٤]، وتوصل "جونسون" وكبار مستشاريه إلى أنهم لن يجبروا إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل تنازلات عربية صغيرة، ولكنهم على العكس سوف يساعدونها على الاحتفاظ بها للضغط على البلدان العربية من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة[٣٤٥]. وقد تأكد هذا الموقف الأمريكي في مجلس الأمن عندما أصر مندوب الولايات المتحدة على رفض أي قرار يدين إسرائيل ويطالبها بسحب قواتها من الأراضي العربية[٣٤٦]. وتقوم أهم مبدأ من المبادئ الخمس التي طرحت على[٣٤٧]: ينبغي توطين أكثر من مليون لاجئ عربي مشرد بصورة عادلة قبل الوصول إلى سلم دائم[٣٤٨]، وحل مشكلة اللاجئين حلا عادلاً[٣٤٩].

٣٤٢- مهدي عبد الهادي: مرجع سابق، ص: ٢٢٥، منير الهور، و طارق الموسى، مرجع سابق، ص: ٦١.

٣٤٣- ليلى القاضي: تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ٤٨-١٩٧٢، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، يونيو ١٩٧٣، العدد ٢٢، ص: ٨٤.

٣٤٤- هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٨٦، ص: ٢١٣-٢١٤.

345- Willim B. Quandt, Decade Of Decisions, American Policy Toward The Arab Israeli Conflict, 1967-1976, (Berkeley, Calif: University of California. Press, 1977) PP. 63-64.

346- American Policy Toward The Arab Israeli Conflict, 1967-1976, (Berkeley, Calif: University of California. Press, 1977) PP. 63-64.

٣٤٧- **ملف وثائق فلسطين، وثيقة رقم (371) ص: 16-15.**

٣٤٨- **ملف وثائق فلسطين، وثيقة رقم (371) ص: 73-74.**

349- Address By President Johnson Before the Department of State Foreign Policy Conference For Educators, June 19, 1967, in United States Policy in the Near East Crisis (Washington, D. C. U. S. Government Printing Office, 1969), PP. 6-8.

- مشروع روجرز ١٩٧٠:

بعد أن ناشد الرئيس "عبد الناصر" الرئيس الأمريكي "نيكسون" أن يستخدم نفوذه لتحقيق انسحاب إسرائيلي والتوقف عن دعم إسرائيل بالسلاح[٣٥٠]، قامت الولايات المتحدة بتقديم مبادرة عُرفت بمبادرة "روجرز" وزير الخارجية الأمريكي يكون أساسها القرار ٢٤٢، إلاّ أنّ المبادرة فشلت لأنها حصرت نفسها في مجرد الدعوة لوقف إطلاق النار دون تقديم اقتراحات محددة للتسوية[٣٥١].

- وثيقة "ساوندرز" للسلام ١٩٧٥:

في الـ12 نوفمبر 1975، أدلى "هارولد ساوندرز" نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، ببيان حول الفلسطينيين أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب الأمريكي، أكد فيه على عدة أمور هامة من أبرزها، أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط هو هدف رئيسي للولايات المتحدة التي تؤمن بضرورة مراعاة المصالح المشروعة للفلسطينيين[٣٥٢]. وأن ما نحتاج إليه هو البدء في عملية دبلوماسية تساعد في خلق تعريف معقول للمصالح الفلسطينية، وهو وضع بإمكان المفاوضات أن تبدأ منه للعمل على حل الجوانب الفلسطينية من المشكلة[٣٥٣].

وقد أحدثت هذه الوثيقة جدل عنيف داخل الأوساط الإسرائيلية التي اعتبرتها خرقاً للتنسيق الأمريكي الإسرائيلي[٣٥٤]، أم الجانب الفلسطيني فقد اعتبرها محاولة لحمل المقاومة الفلسطينية على التخلي عن الكفاح المسلح[٣٥٥].

- مشروع "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي ١٩٧٧:

في 21 يونيو 1977 اقترح " بريحنسكي" مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي مشروعا للتسوية وفق الأسس التالية: إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالأردن بوصفها منطقة مستقلة ذاتيا وليس دولة مستقلة؛ ستكون للسكان العرب في هاتين المنطقتين حرية العمل والتحرك داخل إسرائيل، وللإسرائيليين حرية

350- Willim B. Quandt,op. cit. p: 43-44.

351- Henry A. Kissinger, White House Years (Boston: Little Brown, 1976) P. 598-591.

٣٥٢- د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص ٥٧٠-٥٧٤.

353- Department of State Bulletin, Dec. 1975,pp. 797-798.

٣٥٤- عبده الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد ١٠١، شهر ٧، ٨، ٩، ١٩٩٥، ص ٧٩٣.

٣٥٥- رضوى عبد القادر، مرجع سابق، ص 206.

التحرك في الضفة والقطاع، مع وجود حدود مفتوحة وتعاون حقيقي بين الطرفين[٣٥٦] ؛ تجريد الضفة والقطاع من السلاح، والاعتراف بتعديلات طفيفة، ولكنها ضرورية على الحدود وإخلاء قطاع غزة من نقاط التجمع المستوطنين[٣٥٧]. رفضت منظمة التحرير الفلسطينية، مشروع بريجنسكي للتسوية، لأنه يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

ثالثاً: مشاريع تسوية من ريغان إلى اليوم:

- مبادرة ريغان ١٩٨٢:

مبادرة ريغان هي أول مشروع للسلام في الشرق الأوسط تقدمه إدارة ريغان منذ أن تولت الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد طرح" ريغان" مبادرته الجديدة من أجل التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط[٣٥٨]، وتضمنت بعض البنود[٣٥٩]: لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وأن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأنها لن تؤيد ضم إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة؛ وأن الحل يتمحور حول إقامة حكم ذاتي مرتبط مع الأردن. وقد رفضت إسرائيل المقترح بالإجماع[٣٦٠].

- مبادرة جورج شولتز ١٩٨٨:

تقدم "شولتز" بمبادرته، والذي كان قد اجتمع مع عضوي منظمة التحرير "إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد" والتي جاءت على شكل خطاب موجه لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "إسحاق شامير"، تمحورت بنوده أن أي مفاوضات ستكون أمن إسرائيل أساساً لها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بقراري ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً لأي مفاوضات، وإنها ستعترف بوجود إسرائيل وبنبذ الإرهاب[٣٦١].

٣٥٦- أمريكا والصراع العربي الإسرائيلي منذ 1948، الأرض "دمشق" العدد التاسع، ١٩٨٣/١/٢١.

٣٥٧- منير الهور، طارق الموسى، مرجع سابق، ص ص ١٦١-١٦٢.

٣٥٨- مايكل جانسن: مرجع سابق، ص ١٢١.

٣٥٩- منير الهور، وطارق الموسى: مرجع سابق، ص: ٢١٦.

٣٦٠- آفي شاليم: الحائط الحديدي، مرجع سابق، ص ٣٩١.

٣٦١- جمال مصطفى سلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ط١، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢، ص: ٢٤٥-٢٤٦.

- مبادرة جيمس بيكر ١٩٨٩:

أعلن "بيكر" الذي عمل وزيراً لخارجية الولايات المتحدة خلال فترة "بوش الأب" مبادرته والتي تتألف من خمسة نقاط أطلق عليها خطة بيكر، وتتضمن الدعوة لحوار فلسطيني إسرائيلي في القاهرة تكون إسرائيل هي المحدد لأسماء الوفد الفلسطيني المفاوض[٣٦٢]. إلاّ أنّ إسرائيل رفضت الاعتراف بأي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية بأي مفاوضات سلام وأنها لن تقوم بتجميد الاستيطان[٣٦٣].

- مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١:

بعد حرب عاصفة الصحراء وبدء ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، أعلن الرئيس الأمريكي "بوش الأب" أن الولايات المتحدة عازمة على إيجاد تسوية للصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض نقابل السلام بما يضمن الأمن لإسرائيل والاعتراف بها ويضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسية، وقد وافقت المنظمة على حضور المؤتمر من خلال وفد اردني فلسطيني مشترك، إلاّ أنّ التعنت الإسرائيلي آنذاك حال دور تحقيق المؤتمر لأهدافه[٣٦٤].

- اتفاقية أوسلو خلال فترة الرئيس كلينتون ١٩٩٣:

بينما كانت مفاوضات مدريد تسير، كانت هناك مفاوضات سرية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، نجحت في التوصل لاتفاق "إعلان مبادئ" جرى التوقيع عليه رسمياً في البيت الأبيض وتم بموجبه انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا كمرحلة انتقالية يتم بعدها التوصل لحل نهائي بين الطرفين[٣٦٥].

- خطة خارطة الطريق خلال فترة الرئيس بوش الابن ٢٠٠١:

بدايةً لم يقدم الرئيس بوش أي أهمية أو مبادرة لحل الصراع، بل حبذ ترك الأطراف للتوصل لحل خلافاتهم، وقد تعمل مع مشكلة الصراع بأنه قضية ميؤوس منها[٣٦٦]. ولكن وبعد مرور الأربعة سنوات الأولى

٣٦٢- للمزيد من التفاصيل حول المبادرة، أنظر: جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

٣٦٣- آفي شلايم، إسرائيل والفلسطينيين، ترجمة: حسين ياغي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ٢٠١٣، ص: ١٦٨

٣٦٤- جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، مرجع سابق، ص: ٦١٠، أيضاً، **أنظر للمزيد:** أكرم عدوان، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة وقضية الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠، ص: ١٨.

365- Shlaim, A. The United States and the Israeli-Palestinian Conflict. Worlds in Collision: Terror and the Future of World Order book,2002 p. 4.

366- Ibid, p: 9.

للرئيس "بوش الابن"، قررت إدارته الانخراط في عملية السلام بشكل فعال[٣٦٧]. ففي ٣٠ من نيسان عام ٢٠٠٣، تقدمت الإدارة الأمريكية بخطة خارطة الطريق بهدف التوصل لحل الدولتين دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للحياة، ودولة يهودية آمنة[٣٦٨].

- خلال فترة الرئيس "أوباما" ٢٠٠٨:

وجد الرئيس الأمريكي صعوبة بالغة في كيفية التعاطي مع ملف الشرق الأوسط، فالتاريخ الطويل من غياب فرص الحل رغم كل المحاولات، إلاّ أنّه بعد مرور سنة على وجوده في البيت الأبيض عين السيناتور "ميتشل" مبعوثاً لعملية سلام تقوم على رؤية دولة فلسطينية متصلة وذات معنى[٣٦٩]، ولكن كل الجهود اصطدمت بإصرار إسرائيل على البناء بالمستوطنات.

المحور الثالث: تداعيات رئاسة "ترامب" على عملية السلام في الشرق الأوسط:

ولّد الانتخاب الاستثنائي لـ" ترامب" قدراً كبيراً من الالتباس، بما في ذلك في ما يتعلق بالتداعيات بالنسبة إلى الشرق الأوسط[٣٧٠]. حيث ميزت السياسة الخارجية الأميركية، ومنذ ستينات القرن الماضي، بالاستقرار النسبي تجاه التفاعل مع ديناميكيات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والاستراتيجيات المختلفة تجاهها، ويؤثِّر في بنية هذه الاستراتيجية وترتيب أولوياتها عاملان مهمان، هما: الأول، تشكِّل المؤسسات الأميركية الراسخة، والقيود القانونية والدستورية والسياسية، ومجموعات مختلفة من جماعات الضغط والمصالح وخاصة اللوبي اليهودي، ومراكز الأبحاث، ووسائل الإعلام، والرأي العام الأميركي المؤيِّد في معظمه لوجهة النظر الإسرائيلية[٣٧١]، عاملًا مهمًّا في بلورة السياسية الخارجية الأميركية وتعريفها.

367- Freedman, Robert, The Bush Administration And The Arab-Israeli Conflict: The Record Of Its First Four Years, New York: Middle East Review of International Affairs, Vol. 9, No. 1 (Spring 2005), p: 1.

٣٦٨- مجلة الدراسات الفلسطينية، قرارات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بخارطة الطريق، العدد ٥٥، بيروت، ٢٠٠٣، ص: ١٥٨-١٩٣، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٧: http: //www. palestine-studies. org.

369- Migdalovitz, Carol. Israeli-Arab Negotiations: Background, Conflicts, and U. S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, 1-55. 2010, p: 4-7.

٣٧٠- تداعيات فزر ترامب، تاريخ الدخول: ٣٠. ٧. ٢٠١٨، ١٠ نوفمبر ٢٠١٦:
http: //carnegieendowment. org/sada/65105.

371- Gallup, Americans' Views Toward Israel Remain Firmly Positive, 29. 9. 2016, **accessible**: 7. 8. 2018, http: //www. gallup. com/poll/189626/americans-views-toward-israel-remain-firmly-positive. aspx.

أما العامل الثاني فيرتبط بالتحولات الدولية والإقليمية؛ حيث شكَّل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ومنذ توقيع اتفاق أوسلو مطلع تسعينات القرن الماضي، القضية الأولى ضمن أولويات الإدارات الأميركية المتعاقبة في الشرق الأوسط إلى أن فرضت التطورات الإقليمية أولويات أخرى نتيجة أحداث سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠١، وما تلا ذلك من احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وظهور تنظيم القاعدة، واضطراب منطقة الشرق الأوسط وتخلخل بنيتها السياسية والاجتماعية والدينية، مع بروز ما يُطلَق عليه الثورات العربية عام ٢٠١١ والتنظيمات الجهادية المتطرفة مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام. لذلك، فإن دور الإدارة الأميركية الجديدة سوف يكون محدَّدًا بالتطورات في الداخل الأميركي من جهة وبتفاعل الأحداث في منطقة الشرق الأوسط من جهة ثانية. لذلك، يمكن القول وباختصار، بأن أية استراتيجية أميركية في الشرق الأوسط سوف تعمل في الوقت الراهن على تثبيت التقليد الأميركي في ضمان تفوق إسرائيل في الإقليم وحمايتها في المحافل الدولية المختلفة.

أولاً/ ترامب ورؤيته للصراع، إسرائيل أولاً:

ركز ترامب، في غالبية مقابلاته وخطاباته، على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم لضمان تفوق إسرائيل ودعمها، وقد ظهر ذلك جلياً في البيان المشترك لحملة ترامب الانتخابية مع مستشاريه، "جيسون جرينبلات" و"ديفيد فريدمان"، فقد عكس البيان مواقف مطابقة تقريبًا لتلك التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة؛ حيث نصَّ بشكل واضح على أن إدارة ترامب لن تستمر فقط في تقديم المعونة الأميركية التي لا مثيل لها في دعم إسرائيل، بل إنها سوف تبذل قصارى جهدها لتوسيع هذا الدعم وتعزيزه[٣٧٢].

وحمَّل البيان الفلسطينيين وحدهم فشل عملية السلام، وعدم تقدمها. وفي نبرة اتهام واضحة، اعتبر أن "حل الدولتين أصبح على ما يبدو مستحيلاً الآن"، مُتَّهماً السلطة الفلسطينية بأنها "شريكة في نشر الكراهية"، ومشدِّدًا على أن الولايات المتحدة، تحت حكم ترامب، "لن تدعم إقامة دولة إرهابية في الأراضي المحتلة". كما أنه تعهد باستخدام حق النقض ضد أي قرار معاد لإسرائيل في الأمم المتحدة، وأكد على وعده بنقل السفارة

٣٧٢- محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٧/٢١:
http: //studies. aljazeera. net/ar/reports/2016/12/161201103017333. html.

الأميركية في إسرائيل إلى مدينة القدس. وبقي البيان صامتًا تجاه الاستيطان الإسرائيلي مع تجديد ترامب وعوده بمحاربة النشاط الشعبي ضد الاحتلال والمستوطنات، مدعيًا أن "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل" هي مجرد محاولة أخرى من قبل الفلسطينيين لتجنب الاضطرار إلى الالتزام بالتعايش السلمي مع إسرائيل[٣٧٣]. وقد أضفت وعود ترامب بزيادة الدعم لإسرائيل جوًّا من السعادة على جدول أعمال اليمين الإسرائيلي، وخاصة ضمن دوائر المستوطنين؛ بل أكثر من ذلك، أصبح اليمين الإسرائيلي الداعم لضمٍّ أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل أكثر جرأة، معتبرين أن أية خطوات في هذا الاتجاه لن تجد أية معارضة حقيقية من الإدارة الأميركية الجديدة.

وفي دلالة واضحة تؤكد هذه المشاعر الإسرائيلية، صرَّح "جرينبلات"، بأن "ترامب" لا يعتبر المستوطنات الإسرائيلية عائقًا أمام السلام، وأنه لا يُدين بناء المستوطنات[٣٧٤]. هذا الموقف، والذي تجاوز المواقف التقليدية للإدارة الأميركية باعتبار الاستيطان عقبة أمام تحقيق حلِّ الدولتين، سيشجِّع اليمين الإسرائيلي على الذهاب خطوات إضافية في هذا الجانب، وبالفعل، فبعد تصريحات جرينبلات، صرَّح وزير البنى التحتية الإسرائيلي، يوفال شتاينيتس، بأن وزارته تنوي القيام بأعمال واسعة في الضفة الغربية لتعزيز البناء الاستيطاني[٣٧٥].

ويبدو أن ترامب المتفهم للموقف الإسرائيلي من الاستيطان، سوف يقوم بتعطيل أي جهود دولية، وخاصة في مجلس الأمن، تنتقد الاستيطان الإسرائيلي[٣٧٦]. وفي مؤشر على الاطمئنان الإسرائيلي لإدارة "ترامب"، أعلنت بلدية القدس عن المضي قدمًا في مشروع بناء (٥٥٠) حدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، وذلك في نفس اليوم الذي نُصب فيه "ترامب" رئيساً، وحسب نائب رئيس بلدية القدس، "مئير ترجمان"، فإن "قواعد اللعبة في التعاطي مع إسرائيل تغيرت بعد وصول "ترامب"[٣٧٧].

٣٧٣- محمود جرابعة، مرجع سابق، ص: ٤.

٣٧٤- وكالة معاً الإخبارية، مستشار ترامب: الرئيس لا يعتبر المستوطنات عائقًا أمام السلام، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: https: //maannews. net/Content. aspx?id=875875.

٣٧٥- قناة الجزيرة الإخبارية، وزير إسرائيلي: فوز ترامب سيسمح لنا بتوسيع الاستيطان، ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦: http: //www. aljazeera. net/news/international/2016/11/10/ .

376- Readout of the President's Call with Prime Minister Netanyahu of Israel," The White House, Office of the Press Secretary, January 22, 2017, accessed on 29/1/2017, at: http: //bit. ly/2j5pZZh

377- Israel approves settlement homes following Trump inauguration," BBC, January 22, 2017, accessed on 29/1/2017, at: http: //bbc. in/2jcHwNy,

ثانياً/ ترامب ورؤيته لحل الدولتين:

فيما يتعلق بموقف إدارة "ترامب" من فكرة حل الدولتين، بدا واضحاً في البيان المشترك لمستشاريه، أن فكرة حل الدولتين أصبحت مستحيلة ومن الصعب تطبيقها، على الرغم من أن الخطوط العامة لبرنامج ترامب الانتخابي، بدت للوهلة الأولى مؤيدة لحل الدولتين كفكرة عامة، حيث يرى ترامب أن الطريق الأوحد لإنهاء الصراع يتمثل في المفاوضات الثنائية ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[٣٧٨]، وأن يقتصر دور الولايات المتحدة الأميركية على تسهيل هذه المفاوضات.

لذلك، فهو يعارض أية خطوات فلسطينية يمكن أن تشكِّل، من منظوره، خطوات أحادية الجانب، مثل التوجه للمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. فهو يرى أن "الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف"، وبالتالي فهو سيقوم باتخاذ أية خطوات تعرقل هذه التحركات، ومن ضمنها إمكانية استخدام "الفيتو ضد أي حلٍّ يتبناه مجلس الأمن الدولي[٣٧٩]، وفي هذا الإطار، لا يمكن توقع أن تخرج سياسات ترامب عن المواقف الأميركية التقليدية من ضرورة أن تشكِّل المفاوضات الثنائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الأساس لأية تسوية مستقبلية للصراع، مع التأكيد على رفض أي تدخلات خارجية سواء من الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي. وبالتالي ستمهد هذه السياسة إطارًا مرجعيًّا لتنفيذ السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وخاصة ما يرتبط منها بالاستيطان وتسريع عملية تهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وبهذا الصدد يقول "إيلان بابيه" وهو من المؤرخين الإسرائيليين التقدميين، بشأن فشل فكرة "حل الدولتين" إن الوضع الراهن يتطلب تعريفا أكثر وضوحا لنضال التحرر الوطني الفلسطيني، وذلك بعد أن بنت القيادات الرسمية المستقبل على المفاوضات وعلى حل الدولتين، فإنه لن تكون هناك مفاوضات في المستقبل المنظور، والنضال يجب أن يلائم نفسه لواقع القرن الـ٢١، ويتمحور حول ضغط من الخارج ونضال شعبي من الداخل.

378- Ibid.

٣٧٩- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي (٩٠): مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأميركية، يوليو/ تموز ٢٠١٦: http: //www. alzaytouna. net/2016/07/14.

وهذا يعتبر بمثابة أفكار عامة يجب تطويرها والتفكير أيضا بدمج قوى يهودية غير صهيونية داخلها. ويؤكد أن لا صلاحية اليوم ولا مستقبلاً لفكرة حل الدولتين، لكن المشكلة أن البدائل غير واضحة بعد ولم يتم العمل على صياغتها بالدقة والتفصيل الكافيين، وهذا هو الوقت المناسب للفلسطينيين للقيام بذلك، ويمكن الدمج بين نموذج ثنائي القومية والدولة الديمقراطية[٣٨٠]. من جهة أخرى أكد "جدعون ليفي" وهو من أهم كتاب صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أن فكرة حل الدولتين لم تعد قابلة للتنفيذ وأنهُ فاتها القطار[٣٨١].

وفي السياق ذاته، تؤكد رؤية "جيورا أيلاند" صاحب فكرة توسيع غزة فشل خيار "حل الدولتين" وعدم إمكانية الوصول إلى حل نهائي لتغير العوامل التي ساعدت على إبرام اتفاقيات أوسلو، فالظروف لم تعد مواتية للتسوية، فالقيادة الإسرائيلية اليمينية غير مستعدة للقبول بما كان مطروحًا في السابق، والقيادة الفلسطينية الحالية تفتقر إلى ما كان يتمتع به "عرفات" وأن حماس أصبحت مخيفة، كما أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بنفس المركز الدولي كقوة عظمى على النحو الذي كان عام ٢٠٠٠. ويصل هذا الجنرال الإسرائيلي، إلى نتيجة مفادها استحالة التوصل إلى تسوية، ليس فقط لأن أية محاولة محكوم عليها بالفشل، ولكن أيضًا لأن تكلفة الفشل من المرجح أن تكون مرتفعة، ويدلل على هذه النتيجة بالأسباب التالية[٣٨٢]:

بالنسبة لجغرافية لإقليم، فإن الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط صغيرة جدًا بالنسبة لدولتين قابلتين للحياة.

بالنسبة للمستوطنات، فإن أي اتفاق إسرائيلي – فلسطيني يقضي بإخلاء عدد يصل إلى (١٠٠) ألف إسرائيلي، وهذه مهمة تتجاوز قدرة أي حكومة إسرائيلية على تنفيذها، سياسياً واقتصادياً؛ **بالنسبة للأمن**، فإن الانسحاب من (٩٧%) من الضفة الغربية سيخلق وضعًا أكثر خطورة لن تكون فيه إسرائيل قادرة على الدفاع عن حدودها، ولم يعد من المقبول في إسرائيل تقديم تنازلات مؤلمة.

وبالنسبة لعدم وجود شريك فلسطيني موثوق به وقوي فإنه من المرجح أن يؤدي الاتفاق الذي تتخلى فيه إسرائيل عن الأراضي الحيوية إلى سقوط الضفة الغربية تحت سيطرة حماس كما حدث في غزة.

380- https: //www. arab48. com مقابلة صحفية أجراها سليمان أبو ارشيد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٢ لموقع عرب ٤٨.

٣٨١- مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، قضايا إسرائيلية، مقابلة صحفية، جدعون ليفي، ص: ٨٤-٩٠.

٣٨٢- للمزيد من التفاصيل حول خطط ورؤى إسرائيلية للتسوية، **أنظر**: مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، غيورا ايلاند، إعادة التفكير في حل الدولتين، قضايا إسرائيلية، العدد ٣٤، ، يوليو ٢٠٠٩، ص: ٥٩-٨٨ :
https: //www. madarcenter. org

وبخصوص القدس، فحتى لو كان من الممكن الموافقة على تقسيم المدينة المقدسة، بأن تصبح الأحياء العربية جزءا من الدولة الفلسطينية، فإن إسرائيل لن تتخلى عن السيادة الكاملة على جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، ولن يقبل الفلسطينيون ذلك.

أما قضية اللاجئين، فلن يتخلى الفلسطينيون عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، حتى لو قدموا تنازلات متعلقة بعدد الأشخاص الذين سيمارسون هذا الحق، ولا يمكن لإسرائيل أن تعترف بهذا الحق[٣٨٣].

ما يمكن ملاحظته من خلال الطرح السابق، أنَّهُ، وبغض النظر عن الصياغات الدبلوماسية، وكل التفاصيل والإغراءات والأمنيات، فإن ملخص الصفقة هو ضم الضفة الغربية بدون القدس والمستوطنات إلى الأردن، وتسليم أهل غزة إلى مصر، وإنهاء الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ووضع نهاية لفكرة الدولة الفلسطينية.

ثالثاً/ ترامب وقرار اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل:

من المفارقات أن يختار" ترامب" موضوع القدس، وهي أكثر القضايا إثارة للجدل، والأكثر تقلباً في الشرق الأوسط من بين ما يعادل (٢٨٢) وعدًا أعلنها خلال حملته الانتخابية، ورمى بذلك شعلة نار على القضية الأكثر قابلية للانفجار في النزاع المستمر والأكثر حساسية منذ عقود[٣٨٤]؛ فرغم نصيحة وزير خارجيته "تيلرسون" ووزير دفاعه "ماتيس" بعدم تغيير وضع القدس حالياً، خوفاً من زيادة مشاعر العداء للولايات المتحدة، وردود الفعل المتوقعة على كل ما هو أمريكي مرابط في الخارج[٣٨٥]، وهنا يفسر "مارك لاندلر" في مقال له، أن وضع القدس ظل للمرشح والرئيس "ترامب "ضرورة سياسية أكثر منهُ مشكلة دبلوماسية.

وعند المقارنة بين الإقدام على قرار يثير خيبة أمل لدى الجماعات الأنجليكانية، ومؤيدي إسرائيل، مثل السيد "شلدون أدلسن" أحد أهم ممولي الحزب الجمهوري أو إثارة القلق لدى الحلفاء والزعماء العرب من

٣٨٣- عامر عبد المنعم، الرابحون والخاسرون في صفقة القرن، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٨/٤/٢، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٨، https: //eipss-eg. org/ .

384- Jonathan Freedland, "Donald Trump's Jerusalem statement is an act of diplomatic arson", The Guardia, Dec. 6. 2017, https: //www. theguardian. com/commentisfree/2017/dec/06/donald-trump-jerusalem-statement-capital-israel-middle-east-.

385- Mark Landler, "For Trump, an Embassy in Jerusalem Is a Political Decision, Not a Diplomatic One", the New York Times, Dec. 6, 2017.

خلال الإضرار بمبادرته للسلام في المنطقة، قرر الرئيس الوقوف في صف مؤيديه الرئيسيين[٣٨٦]، وقبل عشرة أيام من خطابه، دخل على اجتماع فريقه لشؤون الأمن القومي لمناقشة الخيارات الممكنة بشأن قضية القدس، وطلب منهم تحديد "حلولاً أكثر ابتكاراً"؛ فقدَّم مستشاروه **اقتراحيْن:**

توقيع قرار تأجيل نقل السفارة مجددًا، أو توقيع قرار نقل السفارة لكن مع تأجيل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتحديد خطة لنقل السفارة[٣٨٧]. ثمة سبب آخر هو اجتماعاته المتكررة مع ممثلي الجماعات الأنجليكانية المسيحية، الذين دأبوا على حثه من أجل المضي قدمًا بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، من هؤلاء "توني بيركينز" رئيس مجلس أبحاث العائلة الذي يتذكر كيف عبَّر الأنجليكانيون والمسيحيون المتمسكون بالإنجيل عن رغبتهم لترامب بشكل واضح في ربط علاقات خاصة مع إسرائيل[٣٨٨].

ورغم ترسخ معادلة الربح والخسارة في عقلية رجل الصفقات، تجاوز ترامب القواعد الأساسية في الواقعية السياسية وخدمة المصالح الذاتية الأميركية المتوارثة في الفلسفة السياسية للحزب الجمهوري، ويمكن اعتبار موقفه من القدس، خطة أحادية دون قيمة استراتيجية محددة للولايات المتحدة، لقد تطوَّع بالتخلي عن حماسته للفوز وهو وازع رئيسي في منظوره إلى إبرام الصفقات. وكان "ترامب" قد ذَكر في كتاب له بعنوان "التفكير في الأمور الكبيرة، وقال أنا أعشق تحقيق الأهداف الكبرى والتوصل إلى الصفقة الكبرى، وأعشق أيضًا سحق الطرف الآخر، وجني ثمار الصفقة، لماذا؟ لأنه ليس هناك أعظم من الفوز[٣٨٩].

يقول "توماس فريدمان"، أشهر كُتّاب نيويورك، والذي يتابع تطورات السياسة الخارجية منذ ثلاثين عاماً: إن ترامب لا يرى نفسه رئيساً للولايات المتحدة، إنما يعتبر نفسه رئيسًا لقاعدته الانتخابية، وهذا بسبب أنها هي مصدر التأييد الوحيد المتبقي له، هو يشعر أنه بحاجة، لأن يقدم إلى قاعدته الشعبية باستمرار من خلال تحقيق وعوده الانتخابية الخام وغير القائمة على تصورات سليمة عندما كان يطلقها جزافًا خلال الحملة الانتخابية، لم أَرَ قط رئيسًا يتخلى عن الكثير مقابل العائد الضئيل بداية بالصين ونهاية بإسرائيل[٣٩٠].

386- Mark Landler, op. cit, https: //www. nytimes. com/2017/12/06/us/politics.

٣٨٧- محمد الشرقاوي، ما بعد قرار ترامب بشأن القدس، مرجع سابق.

388- Mark Landler, op. cit, https: //www. nytimes. com/2017/12/06/us/politics.

389- Steven Watts, "What Donald Trump's Books Say About Winning", The Atlantic, Nov. 12, 2017. https: //www. theatlantic. com/entertainment/archive/2017/11/what-donald-trumps-books-say-about-

390- Thomas Friedman, "Trump, Israel and the Art of the Giveaway" the New York Times, Dec. 6, 2017.

ويقول "مارتين أنديك"، السفير الأمريكي السابق في إسرائيل والمبعوث الخاص في المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية ونائب رئيس مركز بروكينغز للأبحاث: كان قرار "ترامب" إغراء لقاعدة الإنجيلية المسيحية والمتشددة، ويتفق معه "ستيفن سبيغل"، مدير مركز تطوير الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا، بأن إرضاء الداعمين اليهود والمسيحيين المحافظين كان عاملاً أساسياً في قرار ترامب[٣٩١]. وأنه على قناعة من أن أن قرار ترامب وجه ضربة قاصمة لعملية السلام في الشرق الأوسط، إذ أضر كثيراً بصورة واشنطن في المنطقة.

المحور الرابع: صفقة القرن رؤية سياسية جديدة أم رزمة إنسانية:

بعد وصول "ترامب" لم يكن الترقب يدور فقط حول شكل السياسة الدولية أو ما سيحدث داخلياً في الولايات المتحدة، بل كثر الحديث مؤخراً، عن شيء يجهز في دهاليز السياسة الأمريكية، وفي دائرة التداول السياسي والإعلامي، وذلك بالتنسيق مع دول إقليمية عرفت باسم بـ "صفقة القرن"، بدأت تتكشف خيوطها شيئا فشيئا وسط غموض جديد يحيط بمضامينها وأطرافها، فضلًا عن استحقاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية، والتي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية. إلاّ أنّ المستويات الفاعلة في الصفقة سواء القوى الإقليمية أو الدولية، تشير أن ما يجهز ليس خاصًا بالقضية الفلسطينية فحسب، بل يشمل منطقة الشرق الأوسط بالكامل، ومن هنا تأتي أهمية استشراف شكل صفقة القرن القادمة بأبعادها المختلفة[٣٩٢].

فمصطلح "صفقة القرن" ليس جديداً، بل تردد سنة ٢٠٠٦، عندما تمّ الحديث عن عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "أولمرت"، أو ما عُرف بـتفاهمات "أولمرت/عباس"؛ وما تسرب حينها من أنها اتفاقات تنتظر الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، وهي الانتخابات التي لم تأت بما يشتهي أولمرت.

وفي ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، تمت إعادة طرح المصطلح مع وجود إدارة ترامب في الولايات المتحدة، وتوفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للسعي في استكمال المخططات[٣٩٣].

391- https: //www. dw. com/ar/ بيان وراء قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٥

٣٩٢- محمد أبو سعدة، صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات، المعهد المصري للدراسات، ٢ مارس ٢٠١٨، تاريخ الدخول في: ٢٠١٨/٨/٨ https: //eipss-eg. org .

٣٩٣- محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات، " صفقة القرن. . هل ستمر؟!"، تاريخ النشر ٢٥-١-٢٠١٨م، تاريخ الدخول: ٩-٨-٢٠١٨ https: //www. alzaytouna. net/ .

أولاً- محاور صفقة القرن ودلالاتها الجغرافية:

أجمعت وسائل الإعلام الدولية والإقليمية، أن "جاريد كوشنير" صهر ومستشار "ترامب" هو عراب صفقة القرن، ويضم في فريقه عددًا محدودًا من الأعضاء، وبينهم "جيسون جرينبلات" مبعوث عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو يهودي أرثوذكسي عمل محاميًا في مجال العقارات، وكان مقربًا لـ"ترامب" منذ عقود. وتتحدث وسائل الإعلام العالمية عن زيارات سرية ومعلنة قام بها كوشنر وفريقه إلى عواصم إقليمية تعتبرها واشنطن أهم مفاتيح المنطقة، وأهم أدوات الترويج لصفقة القرن المثيرة، ومن بينها الرياض والقاهرة وتل أبيب. ويقول "صائب عريقات" مسؤول دائرة المفاوضات في تقرير له، إن صفقة القرن تتكون من ١٢ بنداً، وتتضمن الخطوط العريضة ما يلي[٣٩٤]:

الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها؛ أن تكون عاصمة لدولة فلسطين في ضواحي القدس (خارج إطار ٦ كيلومتر) عن حدود عام ١٩٦٧؛ الإعلان خلال شهرين أو ثلاثة على أبعد حد، على موافقة إدارة الرئيس "ترامب" على ضم الكتل الاستيطانية، وهي مسألة لا تزال قد التباحث الأمريكي الإسرائيلي، فـ" نتنياهو" يطرح ضم (١٥%)، فيما يقترح "ترامب" (١٠%)؛ الإعلان عن "مفهوم أمني مُشترك" للدولة إسرائيل ودولة فلسطين كشركاء في السلام. ويشمل هذا المفهوم، أربع نقاط، وهي أن دولة فلسطين "منزوعة السلاح مع قوة شُرطية قوية"، و"إيجاد تعاون أمني ثنائي وإقليمي ودولي" وربما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، والباب سيكون مفتوح أمام دول أخرى، مع "وجود قوات إسرائيلية" على طول نهر الأردن والجبال الوسطى، وذلك لحماية الدولتين.

وأخيرًا "تبقى إسرائيل على صلاحيات الأمن القصوى، بيدها لحالات الطوارئ[٣٩٥]. كذلك يضيف "عريقات"، حول بنود أخرى تتضمنها الصفقة، انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة تموضعها تدريجياً، خارج المناطق (أ + ب)، في الضفة الغربية، مع إضافة أراضي جديدة من المنطقة (ج)، وذلك حسب الأداء الفلسطيني (دون تحديد جدول زمني)، وتعلن دولة فلسطين بهذه الحدود، وتمثل المناطق (أ) نحو (١٨%) من مساحة الضفة، وتسيطر عليها السلطة الفلسطينية أمنيًا وإداريًا، فيما تمثل مناطق (ب) (٢١%)، وتخضع

٣٩٤- أمجد النبهان، وكالة الأناضول، "عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأمريكية (عرض وثيقة)"، تاريخ النشر، ٢٠١٨/١/٢١م، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٨: https: //www. aa. com. tr/ar/ .

٣٩٥- أمين محمد، صفقة القرن... هكذا يريد ترامب حل القضية الفلسطينية، الجزيرة نت، ٢٠١٨/٢/٤، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٨: http: //www. aljazeera. net/news/reportsandinterviews/2018/2/4 .

إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ٢٠١٨

لإدارة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية، أي أن تكون الدولة الفلسطينية، على مساحة قطاع غزة الموسع بالإضافة لـ (٣٩%) من مساحة الضفة الغربية؛ اعتراف دول العالم، بدولة إسرائيل كـ"وطن قومي للشعب اليهودي"، وبدولة فلسطين كـ"وطن قومي للشعب الفلسطيني"؛ تقوم إسرائيل، بضمان حرية العبادة في الأماكن المُقدسة للجميع مع الإبقاء على الوضع القائم بها حالياً؛ قيام إسرائيل بتخصيص أجزاء من ميناءي أسدود وحيفا، ومطار اللد للاستخدام الفلسطيني، على أن تكون الصلاحيات الأمنية بيد الدولة العبرية؛ إيجاد ممر آمن بين الضفة وقطاع غزة تحت السيادة الإسرائيلية؛ وأن تكون "المياه الإقليمية"، والأجواء، والموجات الكهرومغناطيسية" للدولة الفلسطينية تحت سيطرة إسرائيل، دون الإجحاف بحاجات دولة فلسطين؛ إيجاد "حل عادل لقضية اللاجئين من خلال دولة فلسطين[٣٩٦].

ثانيًا- صفقة القرن ودلالتها السياسية:

تاريخياً سعت الولايات المتحدة لحل القضية الفلسطينية من منظور إنساني، ولعل كل المشاريع التي طرحتها على مر الإدارات المتعاقبة تؤكد هذا المسعى الأمريكي، وصفقة القرن ليس استثناءً أو خروج عن التقليد الأمريكي، ومن أهم دلالات الصفقة السياسية كما يسعى إليها القائمين عليها من فريق البيت الأبيض، فكافة المبادرات الخاصة بالعملية السلمية نصت على إقامة علاقات عربية علنية مع إسرائيل، بعد التوصل إلى اتفاقية سلام، إلاّ أنّ الوضع في صفقة القرن، يقوم على تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، قبل البدء بالعملية السلمية، كدافع "تحفيزي" لإسرائيل من أجل التوصل لعملية سلمية؛ وليس بعدها، وهو بند في غاية الخطورة، لأن ذلك من شأنه تغييب الموقف العربي بالكامل عن مشهد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مما يجعلها تنفرد بالقضية الفلسطينية وتصفيتها بالطريقة والشكل الذي تريده[٣٩٧].

ومؤشرات ذلك كثيرة، سواءً عبر تصريحات رسمية، أو غير الرسمية[٣٩٨]، كذلك ما تناولته وسائل الإعلام عن وجود ضغوط سعودية على السلطة الفلسطينية من أجل القبول بصفقة القرن[٣٩٩].

٣٩٦- امجد النبهان، وكالة الأناضول، مرجع سابق.

٣٩٧- محمد أبو سعدة، صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات، مرجع سابق.

٣٩٨- موقع أوروبا نيوز، #الرياض_أهم_من_القدس يثير أزمة على مواقع التواصل، تاريخ النشر، ٢٠١٧/١١/٢٣، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٥/٢٣:
http: //arabic. euronews. com/2017/11/23/controversy-over-hashtag-about-riyadh-and-jerusalem-on-twitter .

٣٩٩- محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات، " صفقة القرن. . هل ستمر؟، مرجع سابق.

بالإضافة لما سبق من دلالات سياسية، تحاول واشنطن من خلال خطتها إنهاء قضية اللاجئين، والعمل على إغلاق هذا الملف وهي تسعى لإقناع الدول العربية لتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم، لاعتبار هذا الملف هم الأهم في ملف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفي ضوء ذلك قامت الولايات المتحدة بوقف حصتها من الدعم المقدم لـ"الأونروا"[٤٠٠]. وعليه فمسألة اللاجئين الفلسطينيين، قد تعد إحدى المعطلات الرئيسية لأي تسوية أو صفقة، انطلاقا من تشعباتها.

ثالثاً- مواقف الفاعلين الرئيسيين من الصفقة، وتأثيراتهم:

- الفلسطينيون:

هناك رفض تام رسمي وغير رسمي للصفقة، ومضمونها، وآليات طرحها، والهدف التكتيكي منها مل لم يكن يقود إلى دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وقابلة للحياة، بل هناك تخوف فلسطيني من أن يكون هدف الصفقة هو التخلص من القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية سياسية إلى قضية إنسانية بامتياز عبر استغلال ما تعيشه غزة من حصار ووضع اقتصادي صعب وارتفاع في نسبة البطالة. ولعل محاولات فريق المفاوضات الأمريكي من تعاطيهم مع ملف غزة ومحاولة فصله عن القيادة الفلسطينية يزيد الشكوك اتجاه رفض الصفقة جملة وتفصيل، وموقف قيادة السلطة ورفضها التام للقاء أي مسؤول أمريكي يؤكد على حالة الشك من الصفقة وأبعادها الاستراتيجية على المشروع الوطني الفلسطيني.

من جانبها أكدت حركة "حماس"، أن أي حلول أو تسويات تتعارض مع حق الشعب في الاستقلال والعودة وإقامة الدولة لن يكتب لها النجاح، وأن كل صفقة تنتقص من الحق التاريخي في فلسطين ستتصدى لها الحركة[٤٠١]. وبغض النظر عن هذه الأفعال المحتملة لما يمكن أن يقوم به "ترامب" بشأن صفقة القرن، بيد أن الفلسطينيين قالوا له ببساطة: "إنك مُقَال"، على غرار عباراته الشهيرة التي كان يطرد بها الراغبين في تسيير شركاته التجارية ضمن البرنامج التليفزيوني The Apprentice[٤٠٢].

٤٠٠- موقع روسيا اليوم، " الخارجية الفلسطينية: قرار واشنطن بشأن "الأونروا" يفضح خفايا "صفقة القرن"، تاريخ النشر ٢٠١٨/١/١٧، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٢/٢٠: https: //arabic. rt. com/middle_east/921774- .

٤٠١- إسماعيل هنية: هناك من يسعى لإتمام (صفقة القرن) بغطاء فلسطيني، موقع روسيا اليوم، ٢٠١٧/٧/٥، تاريخ الدخول: ٢٠/: ٢٠١٨/٧: https: //goo. gl/hBzEaH .

٤٠٢- محمد الشرقاوي، ما بعد قرار ترامب بشأن القدس، مرجع سابق.

- إسرائيل:

كعادتها، إسرائيل ترفض كل خطة أو حل أو صفقة تتضمن تقديم والتنازل عن أراضي للفلسطينيين، وهناك إجماع إسرائيلي على رفض إقامة دولة فلسطينية غرب نهر الأردن[٤٠٣]. وهي تدرك تماماً أن الوقت يلعب في صالحها سواء على المستوى الفلسطيني وامتلاكها القدرة على فرض حقائق على الأرض والاستمرار في بناء المستوطنات وتهويد القدس وفرض شروطها على أي عملية مفاوضات، أو على المستوى الإقليمي وما يحدث من حالة انهيار في الموقف العربي جراء ما سُمي بالربيع العربي، كذلك إن الانقسام الفلسطيني وما تسببه في إحداث ضعف في هيكلية وبنية النظام السياسي الفلسطيني، وقيام إسرائيل باستغلال هذه الحالة والإعلان في كل مناسبة، أن لا طرفاً فلسطينياً يمكن التفاوض معه، وأنها تقوم بين كل فترة وأخرى بشأن حملات عدوانية وحروب طاحنة ضد الفلسطينيين. وقد شككك "نتنياهو" في أثناء حديثه مع الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بشأن جهود السلام الأمريكية، معتبراً أنه من الصعب دفع المبادرة الأمريكية، قائلاً:

"لست متأكداً هل سيستطيع الرئيس "أبو مازن" الوفاء بالتزاماته، وذلك لأسباب سياسية داخلية[٤٠٤]، ويضع عدداً من الشروط التي يجب أن يوافق عليها الفلسطينيون للقبول بحل الدولتين، والتي تجعل من الدولة الفلسطينية مجرد اسم لدولة منزوعة السلاح والسيادة، ولا تتوفر فيها مقومات الدول الطبيعية والسياسية المتعارف عليها عالميًا؛ الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل شرطاً أولياً للتسوية السياسية، والتنازل عن حدود ما قبل 4 يونيو/حزيران 1967، والسيادة على القدس، والدولة، واللاجئون، والسلاح، كلها قضايا تصر عليها حكومة اليمين الإسرائيلي[٤٠٥].

٤٠٣- الليكود: (لا) للدولة الفلسطينية ويجب الاستعداد لانهيار السلطة، موقع روسيا اليوم: ٢٠١٧/٧/٢٧، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٣ : https: //goo. gl/etD4kr .

٤٠٤- نتنياهو يقول لماكرون إنه متشكك بشأن جهود السلام الأمريكية، موقع وكالة رويترز: تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٧/٢٨: https: //goo. gl/FGBCM6

٤٠٥- مطهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن التحديات والفرص، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، ٢٠١٧/١٠/٤، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٧/٣: http: //fikercenter. com/ .

رابعًا/ صفقة القرن والفرص الممكنة:

لا شك أن الظروف الموضوعية التي تحيط بخطة "ترامب" والتي تعرف باسم صفقة القرن، شكلت فرصة سانحة للتوصّل إلى صيغة شاملة، يُحقِّق فيها الطرف الإسرائيلي ما يرجوه من مصالح وأهداف استراتيجية، على حساب الحقوق الفلسطينية، ومن ذلك الفرص الممكنة لنجاح الصفقة[٤٠٦]:

أولاً: حالة الانقسام الفلسطيني وتعطيل المصالحة الفلسطينية، وتشديد الخناق على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتعاظم إجراءات الحصار، بما يدفع بعض الأطراف إلى الاستفادة من ذلك بفرض خيارات محددة ذات بعد إنساني، بل العمل على إضعاف السلطة الفلسطينية، وتهميشها، وتجاهلها، فضلًا عن ضعف الموقف الفلسطيني عمومًا، وافتقاده الظهير الإقليمي والدولي المساند، إضافة للأزمة الاقتصادية المزمنة لدى السلطة الفلسطينية.

ثانيًا: التغيُّر الواضح في طبيعة المواقف ولغة الخطاب لدى عواصم عربية بشأن مستقبل القضية الفلسطينية، وأنّها لم تعد القضية المركزية، وأنّ الخطر الحقيقي يتمثل في المشروع الإيراني، ترافق ذلك مع بروز توجهات تطبيعية من بلدان خليجية وعربية عبّرت عن نفسها علانيّة في صورة تصريحات إعلامية أو زيارات دولة الاحتلال، أو الحديث عن مبادرات ومشاريع اقتصادية ضخمة، بما ينسجم مع توجهات صفقة القرن المحتملة[٤٠٧].

ثالثًا: وجود حليف أمريكي يتبنى بصورة غير متوازنة دعم إسرائيل، فقد أعلن "ترامب" في أكثر من مناسبة أن إدارته ستسعى، مستغلة نفوذها وقوتها، إلى فرض صيغة الحل النهائي على أرض الواقع، وظهر ذلك في الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، علاوة على حجب التمويل الأمريكي عن الأونروا وإضعاف دورها، وهي التي تعد رمزًا للقضية الفلسطينية في الذاكرة الجمعية.

ويقول مدير مركز مسارات للأبحاث والدراسات "هاني المصري"[٤٠٨] أنَّ واشنطن تحاول تطبيق خطتها عبر مدخل اقتصادي من بوابة التسهيلات الإنسانية خصوصا لقطاع غزة في استخدام صريح لواقع

٤٠٦- عبد الرحمن حامد، صفقة القرن السياق وفرص التحقيق، موقع عربي٢١، تاريخ النشر، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ الدخول: https: //arabi21. com/story/ .

٤٠٧- عبد الرحمن حامد، صفقة القرن السياق وفرص التحقيق، مرجع سابق.

٤٠٨- تحليل إخباري، الرفض الفلسطيني والعربي عقبة بارزة أمام صفقة القرن الأمريكية، موقع أرابيك نيوز، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٦/٢٦: http: //arabic. news. cn/2018-06/26/c_137282213. htm .

الانقسام الفلسطيني الداخلي، ويرى أن الموقف الرسمي للدول العربية رافض لصفقة القرن الأمريكية، ولن تستطيع الموافقة عليها من دون قبول الجانب الفلسطيني الذي يعول على تأييد عربي وإسلامي له في مواجهة واشنطن، ولكنه يشدد على أن القيادة الفلسطينية لن تتمكن من مواجهة صفقة القرن من دون إعداد خطة واضحة تستند أساسا على إنهاء الانقسام الداخلي وتعزيز موقفها بالرفض الشعبي الواسع لها، إضافة إلى التحرك الدبلوماسي الكثيف مع الدول المناصرة للموقف الفلسطيني.

الخاتمة

مما سبق يظهر أن الموقف الأمريكي بدا تاريخياً ولا زال رهينة للموقف الإسرائيلي، ومُتماهي مع شروطه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأن أسس العلاقة الثنائية المتداخلة والمترابطة ما بين أيديولوجيات وتشابكات دينية واجتماعية ترى في إسرائيل تحقيقًا وتجسيدًا لنبوءة توراتية، أو توفرًا لبنية سياسية واقتصادية أمريكية داعمة لإسرائيل، أو تعبر عن ترابط استراتيجي يتعلق بالإمبريالية الأمريكية، تشكل من خلالها بنية تحتية رصينة لاستمرارية الدعم الأمريكي للمشروع الإسرائيلي القائم على أساس أن لا دولة فلسطينية غرب نهر الأردن. موقف الإدارة الأمريكية اليوم مع وجود الرئيس "ترامب" وفريق العمل معه والذي يتبنى مواقف إسرائيل هو امتداد طبيعي لمواقف أمريكية ممتدة منذ بدايات القرن العشرين، وسيستمر في التنامي والتبني حتى ولو تعرضت هذه المواقف مع القانون الدولي. فالولايات المتحدة سعت دوماً ومن خلال كل المشاريع التي حاولت طرحها العمل على تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية، وصفقة القرن ليس استثناءً.

وعلى مر سنوات طويلة لم تقدم الولايات المتحدة التي سعى الجانب العربي إلى اعتبارها وسيطًا نزيهًا أي مبادرة تناولت الحديث عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة بشكل صريح، بل تبنت دومًا الموقف الإسرائيلي الرافض لأي قرار أممي يكون مرجعًا لعملية سلام حقيقة وذات معنى. الواضح، أن كافة السيناريوهات التي يمكن رسمها لحدود التدخل الأميركي في مرحلة ترامب تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا تبشِّر بالكثير من التفاؤل لإحياء آمال الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة في المستقبل القريب، خصوصًا، إذا كان ما رشح واستشرف صحيحاً عن "صفقة القرن"، فنحن لسنا أمام صفقة تاريخية تقدّم حلولا ناجعة أو مقبولة، وإنما أمام محاولة جديدة لتصفية قضية فلسطين، ومحاولة لفرض معادلة جديدة على المنطقة تهدف أولًا لإغلاق الملف الفلسطيني، ومزيد من الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة.

وسيكون من المفيد للجانب الفلسطيني اللجوء إلى مصادر القوة الفلسطينية الداخلية المتمثلة في إعادة توحيد الجهود الفلسطينية والتوصل إلى تسوية تنهي الانقسام الفلسطيني الداخلي. ويخطئ العرب خطأ فادحًا إذا تجاهلوا المواقف الأميركية الداعمة لليمين الإسرائيلي المتطرف، وتركوا قضية فلسطين مرةً أخرى للاستخدام من قبل أطراف أخرى.

وفي ظل المعادلات الدولية والإقليمية اليوم، من الصعب الإيمان أن حلًا شاملًا يقوم على المفهوم التقليدي لفكرة حل الدولتين يمكن التوصل إليه في المستقبل المنظور، ومن المهم تفحص احتمالات أخرى لإنهاء الصراع، بدلا من الإصرار على مفهوم باء بالفشل أربع مرات على الأقل، خلال العقود السبعة الماضية.

وأخيرًا، يمكن القول، إن قرار "ترامب" فيما يتعلق بمواقفه المختلفة من القضية الفلسطينية، قد وضعَ المسمار الأخير في نعش محادثات السلام واتفاق أوسلو، وحرَّر الفلسطينيين من وعد غير منجز من قبل وسيط سلام غير محايد، وقد تشكل هذه الفرصة للقيادة الفلسطينية كي تهتدي إلى إعادة تركيب استراتيجيتها من رد الفعل إلى مسعى استباقي ومستقل من أجل تحقيق أهدافها الوطنية بمساعدة قوى إقليمية ودولية أخرى.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

وثائق:

- رسالة أيزنهاور إلى الكونغرس الأمريكي في 5 يناير / كانون الثاني 1957 **في ملف وثـائق فلسـطين**، الوثيقة رقم (296)
- رسالة جون كيندي إلى عبد الناصر في ١١ مايو ١٩٦١ **ملف وثائق فلسطين**، الوثيقة رقم (310).

كتب باللغة العربية:

١. أحمد الودية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، ٢٠٠٩

٢. أكرم عدوان، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة وقضية الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠

٣. إسلام عيادي، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧

٤. آفي شلايم، إسرائيل والفلسطينيين، ترجمة: حسين ياغي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ٢٠١٣.

٥. برهان غليون، أزمة الخليج العربي وتداعياتها على الوطن العربي، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٩١.

٦. جانيس تيري، إدارة كارتر والفلسطينيون، ترجمة، كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥.

٧. جمال خالد الفاضي، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ترامب، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين، ألمانيا، العدد ٧، فبراير ٢٠١٨.

٨. جمال مصطفى سلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ط١، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢.

٩. جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

١٠. حسن سلمان، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠١، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١١. حسني عايش، أمريكيا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

١٢. حسين شريف، فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها ٢٠٠٢، مج٢، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٣. عبد الجواد عمر، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد، مركز مسارات لأبحاث السياسات الدراسات الاستراتيجية، ط١، أيلول ٢٠١٧.

١٤. عبده الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 101 تموز/أب، أيلول 1995.

١٥. شكلاط ويسام، باراك أوباما والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بين ثُنائَيْ التراجع والانكسار، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧.

١٦. طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.

١٧. لاري الويتنز، نظام الحكم في الولايات المتحدة، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية للعلوم والثقافة، ط١، القاهرة، ١٩٩٦.

١٨. ليلى القاضي: تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ٤٨-١٩٧٢، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، يونيو ١٩٧٣.

١٩. ناجي صادق شراب، سياسة أمريكيا الخارجية تجاه إسرائيل ١٩٥٦-١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

٢٠. نسيمة طويل، السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في المفهوم والرؤى والمقاربات النظرية، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧.

٢١. مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٠.

٢٢. محمد شديد، الولايات المتحدة و الفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥.

٢٣. مهدي عبد الهادي، المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥.

٢٤. منير الهور، طارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل، ط١، عمان، ١٩٨٣

٢٥. هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.

٢٦. وحيد عبد المجيد، العلاقات الفلسطينية الأمريكية في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.

٢٧. وليام كوانت، محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية، القدس، يوليو ١٩٨٩.

مواقع إنترنت:

١. أمجد أحمد جبريل، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٧/٥/٣١ ، الرابط:

http: //idraksy. net/what-after-the-us-presidents-visit-to-the-middle-east/

٢. امجد النبهان، وكالة الأناضول، " عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأمريكية (عرض وثيقة)"، تاريخ النشر، ٢١-١-٢٠١٨، تاريخ الدخول: ٨-٨- ٢٠١٨ https: //www. aa. com. tr/ar/

٣. أمين محمد، صفقة القرن... هكذا يريد ترامب حل القضية الفلسطينية، الجزيرة نت، ٢٠١٨/٢/٤، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٨: http: //www. aljazeera. net/news/reportsandinterviews/2018/2/4.

٤. إسماعيل هنية: هناك من يسعى لإتمام (صفقة القرن) بغطاء فلسطيني، موقع روسيا اليـــوم، ٢٠١٧/٧/٥، تاريخ الدخول: ٢٠/: ٢٠١٨/٧: https: //goo. gl/hBzEaH.

٥. الليكود: (لا) للدولة الفلسطينية ويجب الاستعداد لانهيار السلطة، موقع روسيا اليوم: ٢٠١٧/٧/٢٧، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٣: https: //goo. gl/etD4kr .

٦. تحليل إخباري، الرفض الفلسطيني والعربي عقبة بارزة أمام صفقة القرن الأمريكية، موقع ارابيك نيـــوز، ٢٠١٨/٦/٢٦، تاريخ الدخول: http: //arabic. news. cn/2018-06/26/c_137282213. htm .

٧. ديفيد ماكوفسكي، ترامب يبني علاقة في إسرائيل؛ هل تُرسم سياسات قادمة؟"، معهد واشـــنطن لسياســـة الشرق الأدنى 23/5/2017، على الرابط:

http: //www. washingtoninstitute. org/ar/policy-analysis/view/trump-

٨. عامر عبد المنعم، الرابحون والخاسرون في صفقة القرن، المعهـــد المصـــري للدراســـات، ٢٠١٨/٤/٢، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٨: https: //eipss-eg. org/.

٩. عبد الرحمن حامد، صفقة القرن السياق وفرص التحقيق، موقع عربي٢١، تاريخ النشـــر، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ الدخول: https: //arabi21. com/story/ .

١٠. قناة الجزيرة الإخبارية، وزير إسرائيلي: فوز ترامب سيسمح لنا بتوسيع الاستيطان، ١٠ نوفمبر/تشـــرين الثاني ٢٠١٦: http: //www. aljazeera. net/news/international/2016/11/10/.

١١. مجلة الدراسات الفلسطينية، قرارات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلـــق بخارطـــة الطريـــق، العـــدد ٥٥، بيروت، ٢٠٠٣، ص: ١٥٨-١٩٣، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٧:

http: //www. palestine-studies. org.

١٢. محمد الشرقاوي، ما بعد قرار ترامب بشأن القدس، مستقبل عملية السلام في الشرق الأوســـط، مركـــز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٨/٥:

http: // studies. aljazeera. net

١٣. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي (٩٠): مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأميركية، يوليو/ تموز ٢٠١٦:

http: //www. alzaytouna. net/2016/07/14.

١٤. مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، غيورا ايلاند، إعادة التفكير في حل الدولتين، قضايا إسرائيلية، العدد ٣٤، ، يوليو ٢٠٠٩: https: //www. madarcenter. org.

١٥. محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٧/٢١:

http: //studies. aljazeera. net/ar/reports/2016/12/161201103017333. html .

١٦. محمد أبو سعدة، صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات، المعهد المصري للدراسات، ٢ مارس ٢٠١٨، تاريخ الدخول في: ٢٠١٨/٨/٨: https: //eipss-eg. org .

١٧. محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات، " صفقة القرن. . هل ستمر؟!"، تاريخ النشر ٢٥-١-٢٠١٨م، تاريخ الدخول: ٩-٨-٢٠١٨ : https: //www. alzaytouna. net/ .

١٨. موقع أوروبا نيوز، #الرياض_أهم_من_القدس يثير أزمة على مواقع التواصل، تاريخ النشر، ٢٠١٧/١١/٢٣، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٥/٢٣:

http: //arabic. euronews. com/2017/11/23/controversy-over-hashtag-about-riyadh-and-jerusalem-on-twitter

١٩. موقع روسيا اليوم، "الخارجية الفلسطينية: قرار واشنطن بشأن "الأونروا" يفضح خفايا "صفقة القرن"، تاريخ النشر ٢٠١٨/١/١٧، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٢/٢٠.

٢٠. مطهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن التحديات والفرص، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، ٢٠١٧/١٠/٤، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٧/٣.

٢١. نتنياهو يقول لماكرون إنه متشكك بشأن جهود السلام الأمريكية، موقع وكالة رويترز: تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٧/٢٨: https: //goo. gl/FGBCM6 .

٢٢. وكالة معاً الإخبارية، مستشار ترامب: الرئيس لا يعتبر المستوطنات عائقًا أمام السلام، 10 نوفمبر/تشرين الثاني: 2016 https: //maannews. net/Content. aspx?id=875875.

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Address By President Johnson Before the Department of State Foreign Policy Conference For Educators, June 19, 1967, in United States Policy in the Near East Crisis (Washington, D. C. U. S. Government Printing Office, 1969.

2. American Policy Toward The Arab Israeli Conflict, 1967-1976, (Berkeley, Calif: University of California. Press, 1977).
3. Charles D. Smith: Palestine and The Arab Israeli Conflict, Second Edition,Martin press, New York, 1992.
4. Eberhard Cf Rhein "Europe and the Mediterranean: A Newly Emerging Geopolitical Areas", European foreign affairs review, (1996)
5. Ernest Barhaarash: Zionist Organizations of America John F. Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue, Herzel Press, New York 1965
6. Eric Johnnston. Mission to the Middle East. Department of state Bulletin
7. Freedman, Robert, The Bush Administration And The Arab-Israeli Conflict: The Record Of Its First Four Years, New York: Middle East Review of International Affairs, Vol. 9, No. 1,Spring 2005.
8. Grose, Peter. Israel in the mind of America, New york: Alfred A. Knof, A. Knof, 1984.
9. Henry A. Kissinger, White House Years (Boston: Little Brown, 1976.
10. Nadava Sofran: From War: The Arab Israeli Confrontation 1948-1967, 1st. ed, western Publishing Company, New york 1969.
11. Michael Jansen, The United States and the Palestinian People. Beirut. 1970.
12. Michael C Hudson,. : "To Play The hegemony: Fifty. Years of U. S. Policy toward the Middle East, Middle East Journal, Vol. 50, No3, (Summer 1996),
13. Migdalovitz, Carol. Israeli-Arab Negotiations: Background, Conflicts, and U. S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, 1-55. 2010,
14. Richard Nixon: The Memories of Richard Nixon, Film wages, New York 1998, p 481.
15. Rynhold, Jonathan, the Arab- Israeli conflict in American political culture. 1sted. cambridge university press, 2015
16. Shlaim,A. The United States and the Israeli-Palestinian Conflict. Worlds in Collision: Terror and the Future of World Order book,2002
17. Stephen walt, john mearsheimer, the isreali lobby and u. s foreign policy, farrar, straus and Giroux, 2007
18. The Middle East. " Speech by John Foster Dulles on August 26. 1955. Department of state Bulletion. (September 5. 1955.

19. William Yale: The New East: A modern History,2and ed. Ann Arbor Mich: University of Michigan press,1986.
20. Willim B. Quandt, Decade Of Decisions, American Policy Toward The Arab Israeli Conflict, 1967-1976, (Berkeley, Calif: University of California. Press, 1977).
21. Thomas Friedman, "Trump, Israel and the Art of the Giveaway" the New York Times, Dec. 6, 2017

Websites:

1. Gallup, Americans' Views Toward Israel Remain Firmly Positive, 29. 9. 2016, accessible: 7. 8. 2018, http: //www. gallup. com/poll/189626/americans-views-toward-israel-remain-firmly-positive. aspx
2. Israel approves settlement homes following Trump inauguration," BBC, January 22, 2017, accessed on 29/1/2017, at: http: //bbc. in/2jcHwNy,
3. Jonathan Freedland, "Donald Trump's Jerusalem statement is an act of diplomatic arson", The Guardia, Dec. 6. 2017, https: //www. theguardian. com/commentisfree/2017/dec/06/donald-trump-jerusalem-statement-capital-israel-middle-east-
4. Mark Landler, "For Trump, an Embassy in Jerusalem Is a Political Decision, Not a Diplomatic One", the New York Times, Dec. 6, 2017, https: //www. nytimes. com/2017/12/06/us/politics
5. Press Secretary, January 22, 2017, accessed on 29/8/2017, at: http: //bit. ly/2j5pZZh
6. Readout of the President's Call with Prime Minister Netanyahu of Israel," The White House, Office of the
7. Steven Watts, "What Donald Trump's Books Say About Winning", The Atlantic, Nov. 12, 2017. accessed on 29/8/2017

https: //www. theatlantic. com/entertainment/archive/2017/11/what-donald-trumps-books-say-about-